معركة

طوفان الأقصى

والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

تحليلات سياسية واستراتيجية

محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

معركة

طوفان الأقصى

والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة

تحليلات سياسية واستراتيجية

أ. د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

Operation al-Aqsa Flood and the Israeli Aggression on Gaza Strip
Political and Strategic Analyses

By:
Prof. Dr. Mohsen Mohammad Saleh

جميع الحقوق محفوظة ©
الطبعة الأولى
2024م – 1445هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-614-494-049-5

الآراء الواردة في الكتاب لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
تلفون: 44 36 80 21 961 +
تلفاكس: 43 36 80 21 961 +
ص.ب.: 5034–14، بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

تصميم وإخراج
ربيع معروف مراد

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 3
مقدمة 5
1. الدلالات الاستراتيجية لطوفان الأقصى 7
2. طوفان الأقصى... التعامل مع اليوم التالي للعملية 11
3. جرائم الحرب في غزة.. هل تفلت "إسرائيل" مرة أخرى؟ 15
4. المقاومة الفلسطينية... وجدلية التَّسبب بضحايا مدنيين من شعبها!! 19
5. لماذا يجنح السياسيون الغربيون لتجاهل المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني؟ 26
6. استئناف مشروع التحرير.. وليس العودة لحظيرة التسوية 31
7. الموقف العربي من العدوان على قطاع غزة.. حضيض جديد 35
8. من القسَّام إلى القسَّام 41
9. دلالات الهدنة وصفقة تبادل الأسرى بين حماس والكيان الإسرائيلي..... 45
10. معايير حول ترتيبات اليوم التالي لانتهاء العدوان على قطاع غزة 48
11. عالم بلا "حماس"؟! 52
12. مشروع تهجير فلسطينيي غزة إلى سيناء: لماذا وما مصيره؟ 58
13. الشعب الفلسطيني يصوِّت للمقاومة 62
14. استشهاد العاروري... مزيد من الوقود لحماس والمقاومة 65
15. قراءة في المأزق الإسرائيلي في قطاع غزة 69
16. الصهيونية و"إسرائيل" واحتكار الضحية 74
17. استهداف الأونروا... لمصلحة من؟! 80
18. التدافع السياسي قبل الهدنة في قطاع غزة 84

19. الأمة وغزة: من الانفعال الموسمي إلى العمل المنهجي 88
20. استقالة حكومة اشتية... قفزة للوراء؟! 94
21. الرصيف الأمريكي في غزة والإنسانية المتوحشة 97
22. فتح وحماس وسؤال الانفصال عن الواقع 101
23. قرار مجلس الأمن وتزايد العزلة الإسرائيلية 107
24. ثلاثة عشر مؤشراً على دخول الحرب الإسرائيلية على غزة في "الوقت الضائع"!! 110
25. الاحتلال الإسرائيلي وترتيبات اليوم السابق لانتهاء الحرب على غزة 114
26. الهجوم الإسرائيلي على رفح محكومٌ بالفشل 118
27. نتنياهو والهروب إلى الأمام 121
28. لماذا استمرار التَّصلُّب العربي الرسمي تجاه حماس والمقاومة؟! 124
29. ظاهرة التكامل والتآكل ومستقبل الكيان الصهيوني 128
30. طوفان الأقصى وتعزيز المشروع الإسلامي لفلسطين 133
31. الاحتلال الإسرائيلي وحالة التخبّط في الحرب على غزة 137
32. ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني: فرصة متجدّدة للانطلاق 142
33. حماس ونزع العباءة الأيديولوجية 145
34. مشاركة قوات عربية في إدارة قطاع غزة بعد الحرب 152
35. خطاب نتنياهو ومنظومات الاستكبار والتفاهة 157
36. حماس إذ تُودّع هنية 160
37. حماس والتَّصعيد القيادي 163
38. المفاوضات حول إنهاء الحرب على غزة: إلى أين؟! 168

مقدمة

مثَّلت عملية طوفان الأقصى التي خاضتها كتائب الشهيد عز الدين القسام في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 قفزة نوعية في الصراع ضد الاحتلال الإسرائيلي، فقد أسقطت نظريته الأمنية، عندما اجتاحت نحو ضِعفَ مساحة قطاع غزة، ودمرت فرقة عسكرية إسرائيلية كاملة، وأوقعت أكبر عدد من القتلى والأسرى الصهاينة في يوم واحد، منذ إنشاء الكيان الصهيوني قبل 75 عاماً. وفي المقابل، كان العدوان الصهيوني الذي تلاها هو الأشرس والأكثر وحشية وتدميراً في تاريخ الكيان، كما أن المقاومة البطولية والتفاف الحاضنة الشعبية حولها كان الأكثر تميزاً في تاريخ المقاومة. وكان للمعركة تداعيات غير مسبوقة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً وإسرائيلياً ودولياً.

يناقش هذا الكتاب، عبر 38 مقالاً واكبت المعركة، ومن خلال كتابة تحليلية سياسية واستراتيجية، العديد من جوانب المعركة والعدوان، بما في ذلك المواقف الفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية؛ ويسلط الضوء على الكثير من النقاط التي تشغل اهتمامات المتخصصين والمتابعين.

والمقالات التي يضمها الكتاب سبق نشرها على مواقع الجزيرة.نت، وعربي 21، وتي آر تي عربي، وأعيد نشرها على موقع مركز الزيتونة، وعلى الكثير من المواقع الإخبارية، وهي تغطي الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى آب/ أغسطس 2024. حيث ارتأينا أن تجمع بين دفتين ليسهل الاطلاع عليها والرجوع إليها.

والله الموفق

محسن محمد صالح

الدلالات الاستراتيجية لطوفان الأقصى[1]

تعدُّ عملية "طوفان الأقصى" التي شنها مقاتلو كتائب القسام التابعة لحركة حماس من قطاع غزة، ضدّ المستعمرات والمعسكرات الإسرائيلية المحيطة بغزة، حدثاً استراتيجياً، غير مسبوق طوال الخمسة والسبعين عاماً التي مضت على إنشاء "إسرائيل".

فنحن أمام أكبر هجوم فلسطيني وعربي داخل فلسطين المحتلة سنة 1948 منذ إنشاء "إسرائيل"؛ أدى خلال بضع ساعات إلى احتلال نحو 20 مستوطنة ونقطة استيطانية و11 موقعاً عسكرياً، بما في ذلك مقر قيادة "فرقة غزة" التي تتبع جيش الاحتلال. إذ كان مركز كل الحروب والمعارك الأساسية خارج الأرض المحتلة سنة 1948.

ونحن أمام أكبر عدد من القتلى الصهاينة في كل الحروب التي خاضها الفلسطينيون بعد 1948، وحتى مقارنة بمعظم الحروب التي خاضتها الجيوش العربية. ففي حرب 1967 لم يزد قتلى الصهاينة عن 750 قتيلاً، وفي حرب اجتياح لبنان على مدى ثلاثة أشهر سنة 1982 لم يزد عن 650 قتيلاً، وفي حرب تموز 2006 كان 104 قتلى. والاستثناء الوحيد هي حرب أكتوبر 1973 التي خاضها الجيشان المصري والسوري على مدى 16 يوماً وقتل فيها نحو 2,200–2,500 جندي إسرائيلي. وحتى كتابة هذه السطور، بعد خمسة أيام من المعركة، اعترف الصهاينة بنحو 1,300 قتيل و3 آلاف جريح.

ونحن أمام أكبر عدد من الأسرى الصهاينة تأسره المقاومة في تاريخها، حيث يزيد عن 150 أسيراً العديد منهم ضباط كبار في الجيش الإسرائيلي.

ونحن أيضاً أمام أكبر مفاجأة عسكرية استراتيجية وأكبر فشل للأنظمة الأمنية في تاريخ "إسرائيل"، رافقتها أسوأ حالة ارتباك وأسوأ مظهر مهين لمنظومة الحكم الإسرائيلية.

الدلالات الاستراتيجية:

أولى الدلالات الاستراتيجية لعملية طوفان الأقصى سقوط "نظرية الأمن الإسرائيلي" القائمة على مبادئ الردع والإنذار المبكر والقدرة على الحسم؛ والتي أضيف إليها مبدأ رابع سنة 2015 هو مبدأ الدفاع. حيث تهاوت هذه المبادئ الأربعة في هذه العملية. كما أن عدداً من الأسس التي قامت على تلك المبادئ ضُربت أيضاً بقوة، مثل نقل الحرب إلى أرض "العدو"، والحدود القابلة للدفاع عنها، والمناطق العازلة. ولأن الأمن هو أمرٌ جوهري في العقيدة الصهيونية وأساس في بنية الكيان الإسرائيلي، باعتباره يوفر ملاذاً آمناً ليهود العالم، وباعتباره قادراً على سحق وردع كل القوى والجيوش في البيئة الاستراتيجية المحيطة؛ فإن الضربة التي تلقاها في الصميم ستُفرغ المشروع الصهيوني من محتواه، وتفقد "أرض الميعاد" جاذبيتها، وتجعل اليهود الصهاينة المقيمين يتطلعون للهجرة المعاكسة وللعودة إلى البلدان التي جاؤوا منها. ولذلك سعت القيادات السياسية والعسكرية فوراً إلى التعبئة العامة، وتشكيل حكومة "وحدة وطنية"، ومحاولة استرداد حالة الردع وترميم صورتها التي تهشَّمت؛ من خلال القصف الوحشي للمدنيين والتدمير الشامل للمرافق والخدمات المدنية في قطاع غزة.

الدلالة الاستراتيجية الثانية هي مركزية الأقصى والقدس في الوجدان الفلسطيني والعربي والإسلامي، بما يجعله مهوى القلوب ومصدر إلهام عظيم، وبما يجعله موحداً وجامعاً لقوى الأمة، وموّجهاً لبوصلتها. ولذلك، فإن تمادي الصهاينة في العدوان على القدس ومحاولة تهويد الأقصى، كان طوال العقود الماضية عنصر تثوير وتفجير في مواجهة المشروع الصهيوني...، وهو ما كان سبباً أساسياً لمعركة "طوفان الأقصى" التي حملت اسمه.

الدلالة الاستراتيجية الثالثة هي التكريس العملي لمشروع المقاومة، باعتباره الأداة الفعالة الصحيحة لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني ودحر الاحتلال. إذ جاءت هذه العملية تتويجاً لعملٍ مضنٍ متواصل من حماس وقوى المقاومة في مراكمة القوة، حققت في إثره قفزات نوعية بشرياً وعسكرياً وأمنياً، وقدمت أداء مذهلاً، توَّجت فيه أربعة حروب سابقة. يأتي هذا بعد أن كان قادة فلسطينيون منافسون يتهمون صواريخ المقاومة بأنها صواريخ عبثية وأنها ألعاب نارية.

وقد تزامن هذا مع سقوط مسار التسوية السلمية، وفشل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية في الاعتماد على اتفاقات أوسلو لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على فلسطين المحتلة سنة 1967، وبعد تنكُّر الحكومات الإسرائيلية لها، ومضاعفة برامج التهويد والاستيطان، وتحويلها للسلطة الفلسطينية إلى أداة تخدم أغراض الاحتلال أكثر مما تخدم تطلعات الشعب الفلسطيني.

الدلالة الاستراتيجية الرابعة هي فشل المشروع الصهيوني في تطويع الإنسان الفلسطيني. فخلال ثلاثين عاماً من الاحتلال البريطاني وخلال خمسة وسبعين عاماً من إنشاء الكيان الإسرائيلي لم يتوقف الشعب الفلسطيني عن الانتفاضة والثورة...، موجات تصعد وتهبط ولكنها مستمرة. ولم تنفع معه كافة أشكال القهر والتهجير والتدمير والمعاناة؛ وكلما ظن الصهاينة أنهم نجحوا في الإخضاع كلما ظهرت انتفاضة تعيدهم للمربع الأول كما في الانتفاضة المباركة 1987–1993، وكما في انتفاضة الأقصى 2000–2005، وكما في الحروب التي خاضتها غزة، وفي انتفاضة القدس وغيرها. ولذلك لم يكن غريباً أن تقول صحيفة هآرتس "إننا نواجه أصعب شعب في العالم". وها هو "المارد" الفلسطيني المقاوم يفرض برنامجه على العالم من جديد.

الدلالة الاستراتيجية الخامسة هي فشل "إسرائيل" في تقديم نفسها كشرطي للمنطقة. فبعد حالة العجز والفشل في التعامل مع المقاومة الفلسطينية، وبعد سقوط نظرية الأمن، وانهيار الردع، وانكشاف أن "نِمرها" هو "نِمر من ورق"، لم تعد "إسرائيل" قوة يعتمد عليها الغرب في الهيمنة على المنطقة، ولا قوة موثوقة تلجأ إليها دول المنطقة في حل نزاعاتها، وفي حسم صراعاتها مع أعدائها. وغالباً ما ستفشل "إسرائيل" في ترميم الصورة البائسة التي ظهرت عليها في معركة طوفان الأقصى.

الدلالة الاستراتيجية السادسة سقوط فرضية إمكانية إغلاق الملف الفلسطيني بينما تتم عملية التطبيع مع البلدان العربية والإسلامية، بحيث يتم الاستفراد بالفلسطينيين وعزلهم عن بيئتهم العربية والإسلامية، وفرض الرؤية الصهيونية في تسوية الملف الفلسطيني. وهذا ما تفاخر به نتنياهو في خطابه في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر الماضي.

لقد أثبتت عملية "طوفان الأقصى" أنه لا يمكن تجاوز الشعب الفلسطيني وحقوقه؛ وأن المقاومة قادرة على أن تقول كلمتها، وأن تفرض شروطها على "اللعبة". وأن مسارات التسوية السلمية والتطبيع مصيرها الفشل طالما ظل الاحتلال قائماً. كما أن التفاعل الإيجابي الواسع للشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم في نصرة الشعب الفلسطيني ومقاومته، يظهر أن عملية التطبيع هي قشرة سطحية رسمية، مرتبطة بمصالح بعض الأنظمة، ما تلبث أن تزول بزوال تلك المصالح أو بنزول دعاة التطبيع عن سدَّة الحكم.

وأخيراً، فإن عملية طوفان الأقصى تركت أثراً عميقاً في المسار الفلسطيني، ومن المرجح ألّا يكون ما بعد يوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 كما قبله.

طوفان الأقصى...
التعامل مع اليوم التالي للعملية[2]

مثّلت عملية طوفان الأقصى التي نفذتها كتائب القسام في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ضربة تاريخية نوعية للكيان الصهيوني، لم يسبق لها مثيل منذ إنشائه قبل 75 عاماً. حيث اجتمعت فيها عناصر المفاجأة الصاعقة العسكرية والأمنية الاستراتيجية، واجتياح منطقة معتبرة من فلسطين المحتلة 1948، وإحداث أكبر قدر من القتلى والجرحى والأسرى مقارنة بكل المعارك التي خاضها الفلسطينيون منذ إنشاء الكيان، بل وبمعظم الحروب العربية الإسرائيلية.

شعر الاحتلال الإسرائيلي الذي بدا مرتبكاً مصدوماً، بالمهانة وهو يرى بعينه تحطّم نظرية الأمن وانهيار جدران الردع المادي والنفسي، كما رأى بنفسه كيف اقتحم رجال القسام نحو عشرين موقعاً استيطانياً و11 موقعاً عسكرياً في بضع ساعات، وتأكد من فشله في تطويع الإنسان الفلسطيني وسحق مقاومته.

السلوك الإسرائيلي:

أخذ الاحتلال الإسرائيلي يُلملم نفسه ليستوعب الحجم التاريخي الهائل للحدث، الذي ضرب كيانه في الصميم، وجعله يستحضر "الخطر الوجودي" على بقائه وعلى مشروعه، في هكذا بيئة معادية. ولذلك، سيسعى أولاً بأقصى طاقته لتوحيد جبهته الداخلية، لإظهار وحدته وتماسكه، وحتى يُعبِّر القرار السياسي والعسكري عن حالة "وحدة وطنية"؛ وهو ما فعله من خلال تشكيل حكومة الطوارئ.

من ناحية ثانية، سيسعى الاحتلال لاستعادة صورته الرادعة التي هشمتها عملية طوفان الأقصى، من خلال حملة عسكرية واسعة مدمرة، تستهدف قطاع غزة وبناه التحتية ومؤسساته الخدمية والمدنية، وإحداث أكبر قدر من الإرهاب للمدنيين، وتدفيعهم ثمن الأداء العسكري لقيادتهم؛ كما سيسعى لجباية ثمن كبير من خلال اغتيال عدد من القيادات السياسية والعسكرية للمقاومة وخصوصاً حماس في الداخل وحتى في الخارج. وسيسعى للإمساك بزمام المبادرة، وإعادة فرض شروط اللعبة.

وقد يذهب إلى خيارات أبعد من مجرد إعادة الأوضاع إلى ما قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023. إذ من الواضح أن القصف الهائل الهمجي والمنهجي الذي يتعرض له القطاع، ومطالبة أهل شمال غزة (نحو نصف السكان) بالنزوح إلى جنوب القطاع أو مصر، تعني أن ثمة رغبة في محاولة إعادة تشكيل الخريطة السياسية والأمنية للقطاع. وقد تشمل الاحتمالات احتمال الاجتياح الشامل للقطاع، وهو احتمال مكلف جداً ومحفوف بالفشل، نظراً للبنى التحتية القوية للمقاومة؛ واحتمال الاجتياح الجزئي إما لعمل شريط حدودي "آمن" داخل القطاع، أو بتقطيع أوصال القطاع بفصل شماله عن وسطه، ووسطه عن جنوبه، أما الاحتمال الثالث فمن خلال عمليات توغل واسعة في القطاع لتنفيذ مهام محدودة لكسر شوكة المقاومة، ثم الانسحاب بعد أيام قد تزيد أو تقل بحسب إنجاز الأهداف.

ويبدو أن الاحتمال الأرجح حتى الآن سيكون الاجتياح البري المحدود؛ غير أنه سيكون من النوع "المتدحرج المرن"، أي القابل للتطور والتغيير بحسب الأداء على الأرض. فإذا ما واجه مقاومة شرسة، ووقعت به خسائر كبيرة، فإنه سيُقلل من دائرة طموحاته، وإذا ما وجد بيئة تحرك مواتية، فإنه سيوسع مروحة أهدافه.

وسيستفيد الاحتلال الإسرائيلي من الدعم الأمريكي والأوروبي الغربي المفتوح، الذي تجاوز تحفظاته تجاه الحكومة الصهيونية المتطرفة، والذي دخل سنداً معنوياً ومادياً للكيان، وغطاء للعدوان البشع على قطاع غزة.

كما سيستفيد الاحتلال من النفوذ الصهيوني الإعلامي والسياسي والاقتصادي العالمي، في تشويه صورة المقاومة، وشرعنة عدوانه، وفي استجلاب التأييد والغطاء الدولي لعدوانه، والتجاوز عن خروقاته للقانون الدولي وارتكاب جرائم الحرب. وسيسعى إلى "تدعيش" حماس وقوى المقاومة، حتى ولو بناء على أكاذيب وافتراءات مزعومة.

سلوك المقاومة:

لعل المقاومة تدرك الأثمان المتوقعة نتيجة هذه العملية التاريخية الاستراتيجية، وأنها مقبلة على معركة "كسر عظم"؛ وتدرك أن الضربة القاسية المهينة التي تلقاها الاحتلال ستُلجئُه إلى الانتقام الهمجي، في محاولة لاستعادة الثقة بنفسه، وإعادة صورة الردع الذي ظل يحافظ عليها لعشرات السنوات. وتدرك قبل ذلك أن الاحتلال

تحت قيادة حكومته المتطرفة، كان يسعى لحسم الصراع سواء في مصير الأقصى والقدس، أم في مصير الضفة الغربية، أم في إغلاق ملف المقاومة في قطاع غزة وفي البيئة الاستراتيجية المحيطة. وأن الرغبة الإسرائيلية الأمريكية في المضي في ملف التطبيع تعني السعي لإنهاء المقاومة داخل فلسطين وخارجها. وأن ثمة دول عربية مُطبّعة (أو في طريقها للتطبيع) ترى في المقاومة عائقاً لمساراتها التطبيعية، وحالة إلهام وتثوير لشعوبها ضد سلوكها السياسي، وستسعى للمحاصرة الإعلامية للمقاومة، ولامتصاص ردود فعل شعوبها، وتمرير ضرب المقاومة بأقل الخسائر المحتملة. ولذلك، فإن حجم الضغط المتوقع على قطاع غزة سيكون كبيراً.

وعلى هذا، فعلى المقاومة أن تحسن تقدير الموقف، وأن تنظر إلى موضع أقدامها جيداً بينما تسعى لتحقيق أهدافها، وأن تُحقّق الاستخدام الأمثل للإمكانات والطاقات في هذه اللحظات الحرجة، بعد حسن الاستعانة بالله والتوكل عليه. وعليها ألا تقع تحت "إغراء" ما تَحقَّق في الضربة الأولى، في حسابات خاطئة لقدرات العدو وحلفائه وإمكاناتهم.

من المتوقع أولاً أن تسعى المقاومة إلى تمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية وتعزيز تماسكها، وتوسيع دائرة الجماهير الملتفة حول خط المقاومة، وحول تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني، وحماية غزة، وعدم الانشغال بأي خلافات جانبية أو تناقضات مرحلية. وأن تسعى لحماية ورعاية حاضنتها الشعبية خصوصاً في قطاع غزة، وتقديم كل ما بوسعها لدعمها.

من ناحية ثانية، فإن هذا الوقت هو الوقت الحقيقي لاستحقاق "وحدة الساحات"، وستزداد أهمية وحيوية هذا الخيار في حالة إقدام الاحتلال على الاجتياح الشامل أو الجزئي لقطاع غزة، بمشاركة قوى المقاومة داخل فلسطين وخارجها. إذ لا يمكن لقوى المقاومة خارج فلسطين أن تترك غزة لوحدها تواجه هذا العدوان المسنود بتحالف عالمي. ذلك أن رأس المقاومة في لبنان وغيرها سيكون الهدف التالي لإعادة بناء خريطة الشرق الأوسط وفق الشروط الإسرائيلية الأمريكية.

من ناحية ثالثة، تستطيع المقاومة الاستفادة من ورقة الأسرى الصهاينة، في وقف العدوان، ووقف استهداف المدنيين، وفي تحقيق صفقات تبادل مشرفة وتبييض السجون من كافة الأسرى الفلسطينيين.

من جهة رابعة، فلا بدّ من تصعيد الزخم الجماهيري والحاضنة الشعبية الداعمة للمقاومة وزيادة تفاعلها في الضفة والـ 48، والعالم العربي والإسلامي، والبيئة الدولية، كما حدث في سيف القدس (بل وأكثر)، لتشكل حالة ضاغطة لدعم المقاومة ووقف العدوان على القطاع ووقف استهداف المدنيين، ولتكشف الوجه البشع للاحتلال، وتعمل على تجريمه وعزله ونزع الغطاء عنه.

من ناحية خامسة، فإن من الأهمية بمكان التواصل مع الدول العربية والإسلامية والعالمية، خصوصاً تلك التي يمكن أن تتفهم وجهة نظر المقاومة، وأن تفضح كافة أشكال الدعاية السوداء والمضللة التي يمارسها الصهاينة، وأن تضع هذه البلدان أمام مسؤولياتها التاريخية. فإلى جانب البلدان العربية والإسلامية، هناك دول عالمية وازنة ترفض حصار غزة وترفض العدوان عليها، وترفض الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، وتتفهّم أسباب المقاومة المسلحة، مثل روسيا والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا... وهي يمكن أن تلعب أدواراً في وقف العدوان، كما أن الكثير من الدول العالمية بما فيها الأوروبية تقف ضد استهداف المدنيين.

وفي مثل هذه الأجواء، فإن صمود المقاومة، وعدم الخضوع لكافة أشكال الضغط والابتزاز، وتناسق الأداء العسكري مع الأداء السياسي؛ والسعي لعدم إطالة أمد الحرب، بعد تحقيق الأهداف التي نُفّذت من أجلها العملية، واختيار لحظة الخروج العزيز من المعركة بما يمنع تآكل المنجزات؛ ستوفر أجواء أفضل في إدارة المواجهة.

***

وأخيراً، فإن الاحتلال الإسرائيلي بقدر ما هو راغب في الانتقام وسحق المقاومة في غزة، بقدر ما يتملكه الرعب من الفشل. ولذلك، سيسعى بكل قوته لتحقيق انتصار أو "صورة انتصار"؛ ولكن احتمالات فشله ليست قليلة؛ وهو ما قد يعني أن 7 تشرين الأول/ أكتوبر سيسجل في التاريخ، سواء كإنجاز نوعي للمقاومة، أم كمحطة مهمة في مسار إنهاء الاحتلال وهزيمة "إسرائيل".

جرائم الحرب في غزة..
هل تفلت "إسرائيل" مرة أخرى؟[3]

حتى اليوم الثاني عشر لعدوانه على قطاع غزة، قتل الاحتلال الإسرائيلي ما مجموعه 3,478 فلسطينياً وجرح 12,065 آخرين، بحسب إحصاءات وزارة الصحة الفلسطينية؛ التي أشارت إلى أن 70% من الضحايا هم من الأطفال والنساء والمسنّين. هذه المجازر التي ارتكبت بحق المدنيين طالت 433 عائلة تمّ انتشال جثث 2,421 شهيداً، وما زال المئات تحت الأنقاض. وبحسب المصدر نفسه، فقد تمّ تلقّي نحو 1,300 بلاغ عن مفقودين تحت الأنقاض منهم نحو 600 طفل.

هذه المذبحة الوحشية المستمرة تجري على مرأى من العالم، بينما يتابع الاحتلال جرائمه دون أن يأبه بحقوق إنسان، ولا برأي عام عربي أو عالمي. بل، ويتجرأ ليقدم جدلية وقحة حول ما يسمّيه "حقّه" في الدفاع عن النفس، وفي اتهام حماس وقوى المقاومة بـ"الإرهاب" وقتل المدنيين، وهو أمر ينافي الحقيقة بشكل قاطع.

وبلغ الاستخفاف لدى الاحتلال بردود الفعل العالمية إلى أن يرتكب مجزرة بتدمير المستشفى المعمداني في غزة مما أدى لاستشهاد 471 فلسطينياً وإصابة 28 بجروح حرجة، و314 آخرين بجروح مختلفة.

الإرهاب في الأيديولوجية الصهيونية:

يبدو الإرهاب أصيلاً في بنية الأيديولوجية الصهيونية، التي تستند في جانب أساسي منها إلى نصوص توراتية محرّفة ونصوص تلمودية؛ ولأن الصهيونية استعمار استيطاني إحلالي يسعى للتخلص من السكان الأصليين، فقد كان يُدرك مُنظِّروها أن أصحاب الأرض سيقاومون بالتأكيد؛ وبالتالي، فلا بدّ من قتل الأمل لديهم من خلال إنشاء جدار من الخوف والرعب، حتى يصلوا إلى درجة الاستسلام واليأس المطلق. ولذلك، فإن فلاديمير جابوتنسكي فيلسوف العنف في الأيديولوجية الصهيونية، والأب الروحي لمناحيم بيغن ولحزب الليكود الحاكم، كان يقول إن "السياسة هي القوة..." وأن "ما لا يؤخذ بالقوة، يؤخذ بمزيد من القوة"، وأن المشروع الصهيوني

يرتبط تقدمه بقوة سلاحه. وتبنى جابوتنسكي فكرة "الأنانية المقدسة" التي تعني حتمية التضحية بالآخرين، من أجل إنجاز المشروع الصهيوني.

وعلى هذا تابعه تلميذه بيغن الذي أصبح رئيساً للوزراء، والذي كان له الدور الأساس في مجزرة دير ياسين سنة 1948 (الأشهر في التاريخ الفلسطيني الحديث)، حيث لم يتردد في أن يقول عنها بوقاحة إنه "لولا دير ياسين وأخواتها لما قامت إسرائيل"!!

قطاع غزة: مجازر متواصلة:

منذ أن فازت حماس في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية وتشكيلها للحكومة 2006، وخصوصاً بعد سيطرتها على قطاع غزة في السنة التالية، توالت الحملات العسكرية الصهيونية والمجازر على القطاع في محاولات شرسة لإخضاعه ولسحق المقاومة. فمن مذبحة عائلة هدى غالية في 2006/6/9، إلى أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين في حملة غيوم الخريف في خريف 2006، وحملة الشتاء الساخن (2008/3/3–2/27) وغيرها.

وفي المعارك أو الحروب الكبيرة التي اعتدى الاحتلال فيها على القطاع تعمَّد استهداف المدنيين، ففي معركة الفرقان (الرصاص المصبوب) التي باغت فيها الجيش الإسرائيلي غزة بعدوانه في 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 قُتِل 230 فلسطينياً بينهم أكثر من مئة في حفل لتخريج دفعة من الشرطة، وأدت المعركة لاستشهاد 1,305 فلسطينيين بينهم 410 أطفال و104 نساء.

وفي معركة حجارة السجِّيل (عمود السحاب) 14–2012/11/21، استشهد 191 فلسطينياً بينهم 43 طفلاً، وفي معركة العصف المأكول (الجرف الصامد) 2014/8/26–7/7 استشهد 2,147 فلسطينياً بينهم 530 طفلاً و302 نساء، وكان بين الشهداء 70 عائلة قتلت بالكامل دونما إنذار. وفي معركة سيف القدس (حارس الأسوار) 10–2021/5/21، استشهد 260 فلسطينياً بينهم 66 طفلاً و40 امرأة، وارتكب الاحتلال 19 جريمة قتل بحق عائلات ارتقى منها 91 شهيداً.

هل يفلت الاحتلال من العقاب؟

في 1975/11/10 قام السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة حاييم هيرتزوغ (وهو والد الرئيس الإسرائيلي الحالي إسحق هيرتزوغ) على منصة الجمعية العامة للأمم

المتحدة، بتمزيق القرار الذي اتخذته الجمعية باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. وأعاد هذا المشهد جلعاد أردان في 2021/10/29 على المنصة نفسها عندما مزق في وجه دول العالم تقرير مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وأخبرهم أن مكانه سلة المهملات، بل وانتخب لاحقاً أردان نفسه نائباً لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة!!

من الواضح أن الكيان الصهيوني استند في إنشائه وفي "شرعنة" نفسه دولياً على القوى الكبرى في العالم الغربي ونفوذها في المنظومة العالمية، وعلى نفوذه الفعال داخلها. وتحت هذا الغطاء جرت الهجرة اليهودية لفلسطين تحت الاحتلال البريطاني، واستحصل الصهاينة على قرار تقسيم فلسطين 1947؛ وقام الصهاينة بتهجير الشعب الفلسطيني والاستيلاء على معظم أرضه في حرب 1948، وقاموا باحتلال باقي فلسطين سنة 1967. وتقف الولايات المتحدة وشركاؤها في وجه إنفاذ أكثر من 900 قرار دولي للجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤسساتها ضد الاحتلال، كما تستخدم الفيتو لمنع صدور أي قرارات ملزمة للكيان الإسرائيلي عن طريق مجلس الأمن.

وتحت هذا الغطاء من القوى الكبرى ظلت "إسرائيل" دولة فوق القانون، وخارج منظومة الضغوط والعقوبات... وهو ما جرّأها على استمرار احتلالها وعدوانها على مدى عشرات السنوات، وعلى التعامل بعجرفة وفوقية مع المنظومة الدولية.

ويستفيد الكيان الإسرائيلي من نفوذه الإعلامي العالمي في تقديم نفسه كـ"واحة" للديموقراطية والتقدم في الشرق الأوسط، وفي تشويه شعوب البلاد العربية والإسلامية، وخصوصاً الإنسان الفلسطيني ومقاومته المسلحة. كما يستفيد من تكريس عقدة "الهولوكوست" والاتهام بـ"العداء للسامية" في العالم الغربي لتحشيد التأييد له، ولإسكات الناس عن جرائمه وانتهاكاته.

يضاف إلى ذلك ما للوبيات المؤيدة للكيان من نفوذ سياسي واقتصادي، تجعل من العسير توفير فرص عادلة للرواية الفلسطينية العربية الإسلامية أمام الإنسان الغربي.

ولذلك، حازت كذبة قتل كتائب القسام للأطفال التي اخترعها الإعلام الإسرائيلي على تَبَنٍ وانتشار هائل في الإعلام الغربي وفي الصفحات الأولى للصحف ونشرات الأخبار. بينما لا تحظى المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق النساء

والأطفال والمدنيين في القطاع بعشر معشار ما يحظى به الإعلام الصهيوني. وهكذا تم العبث بالرواية المتعلقة بمجزرة المستشفى المعمداني، كما تم سابقاً العبث والتعاطي العقيم مع اغتيال الجيش الإسرائيلي للصحفية شيرين أبو عاقلة بالرغم من أنها تحمل جنسية أمريكية.

وعندما شكلت الأمم المتحدة لجنة للتحقيق في العدوان الإسرائيلي على غزة في حرب 2008–2009 (لجنة جولدستون)، رفضت "إسرائيل" التعامل مع اللجنة، وقامت بتدمير سمعة رئيس اللجنة "جولدستون" وعندما قررت المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودة فتح تحقيق في الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية، لم يمضِ وقت طويل حتى "استقالت"... وتوقف التحقيق. وهذا ينطبق على لجان التحقيق الأخرى.

وعلى ذلك، فبالرغم من أن العالم صار أكثر وعياً بجرائم الاحتلال، وأخذ التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني ومقاومته في التزايد في العالم الغربي خصوصاً في الأطر الشعبية؛ إلا أنه على ما يبدو فإن المنظومة الدولية ما زالت أعجز من أن تُحاسِب أو تعاقب الاحتلال الإسرائيلي، وما زالت الولايات المتحدة توفر للاحتلال ما يحتاجه من حماية وغطاء لجرائمه، وما زالت البيئة العربية والإسلامية ضعيفة ومفككة وأفشل من أن تفرض إرادتها دولياً.

وبالتالي، لم يبقَ أمام الشعب الفلسطيني ومقاومته سوى الاستمرار في الصمود والمقاومة، التي ثبت أن عملياتها النوعية هي اللغة التي يفهمها الاحتلال، وهي التي تجبر العالم للاستماع للحق الفلسطيني، وهي التي تعيد الجميع إلى المربع الأول، بما يمنع تجاوز قضية القدس وفلسطين وحقوق شعبها، خصوصاً بعد أثبت مسار التسوية السلمية على مدى عقود عجزه وفشله.

المقاومة الفلسطينية...
وجدلية التَّسبب بضحايا مدنيين من شعبها!![4]

خرج الجزائريون في 8 أيار/ مايو 1945، يحتفلون بهزيمة الألمان ونهاية الحرب العالمية الثانية في أوروبا، ويطالبون فرنسا بالوفاء بوعدها بالاستقلال. غير أن القوات الفرنسية قامت بارتكاب أحد أشهر المجازر في التاريخ الجزائري والتي عرفت بمجزرة سطيف، وتشير المصادر الجزائرية لاستشهاد 45 ألف جزائري. وفي المقابل، يرى عدد من المؤرخين أن التأريخ للثورة الجزائرية التي اقتلعت الاستعمار الفرنسي بعد 132 سنة من الاستعمار، يبدأ من مجزرة سطيف التي شكَّلت عنصر إلهام وتفجير للثورة، وليس من الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1954. فقد تابع الجزائريون تضحياتهم، وواصل الفرنسيون بطشهم ووحشيتهم، حتى استشهد أكثر من مليون شهيد معظمهم مدنيون، لينتزع الجزائريون استقلالهم.

وعلى درب الجزائر، يواصل الفلسطينيون ثوراتهم وانتفاضاتهم ومعاركهم على مدى 105 سنوات (من الاستعمار البريطاني والصهيوني)، مُصرّين على حقهم الكامل في أرضهم المقدسة المباركة.

***

إفشال كسر إرادة المقاومة بمجازر المدنيين:

ما أغلى قطرة الدم، وفي الفهم الإسلامي فإن هدم الكعبة المشرفة حجراً حجراً أهون عند الله من إراقة دمِ امرىء مسلم. والشعب الفلسطيني شعب متفتحٌ محبٌّ للحياة، كما يحب أرضه ويعشقها، كما أن بنيته النفسية والاجتماعية مجبولة بالشرف والعزة والكرامة. ولكنه وُضع تحت الاحتلال الصهيوني تحت اختيارات قاسية، ففُرض عليه التهجير، واغتصبت أرضه ومقدساته، وضوعفت معاناته، وسعى العدو لإذلاله ولإفقاده حريته وكرامته. فكان لا بدّ من الثورة، لأن الحياة تفقد معناها والإنسان يفقد إنسانيته بلا وطن ولا أرضٍ ولا عزة ولا كرامة.

في التاريخ الاستعماري على مدى قرون، يلجأ المستعمر عادة للانتقام من المدنيين نساءً وأطفالاً ومُسنّين، ويدمّر بيوتهم ودور عبادتهم ومدارسهم وثرواتهم، لأنه يعلم

أن هذا نقطة ضعف لدى الشعوب، ليجبر الثورات على الاستسلام والرضوخ، وحتى يستأنف المستعمر استعماره، بعد تدمير الحاضنة الشعبية للثورة.

وقد يختلف البطش من مستعمر لآخر، كما قد يختلف الصمود من شعب لآخر، لكن المعادلة الأساسية للتحرير هي أن تستمر المقاومة والبيئة الشعبية الحاضنة، وأن تُثبِتَ للمستعمر أن الضغط على المدنيين لن يوقف الثورة، وأنه لن يزيدها إلا قوةً واشتعالاً، وأن لا حلّ أمامه سوى الرحيل. ولو أن شعب الجزائر مثلاً توقفوا (لا قدَّر الله) في منتصف مسيرة ثورتهم بعد استشهاد 400 ألف أو 500 ألف مدني، ونجح القمع الفرنسي، لربما ظلت الجزائر حتى الآن مستعمرة فرنسية!!

لقد خسر الروس (السوفييت) في الحرب العالمية الثانية نحو 12 مليون مدني، كان بينهم نحو مليون مدني في حصار النازيين المُروّع لمدينة لينينغراد (سان بطرسبرغ)، وخسر الفييتناميون نحو مليوني مدني في حربهم لتوحيد بلدهم في الفترة 1955–1975؛ وتشير بعض التقديرات أن شهداء الأفغان المدنيين في مواجهة الغزو الروسي يصل إلى نحو مليونين، وأعداداً كبيرة لم تُحدد بدقة في مواجهة الاحتلال الأمريكي. كما زاد شهداء المدنيين في العراق عن 600 ألف تحت الاحتلال الأمريكي.

إنها معادلة صعبة قاسية مع مستعمر لا يعترف بقيمتك كإنسان، ولا بحقك في أرضك ومقدساتك، ولا يسمح لك بالحياة إلا ذليلاً مهاناً مستعبداً... ولكنك مجبر على خوضها لكنسه ولانتزاع حقوقك.

إذا لم تكن إلَّا الأسنة مركباً

فما على المضطر إلا ركوبها

المقاومة ضرورة في وجه مشروع صهيوني عدواني:

من ناحية ثانية، فإن المشروع الصهيوني بطبيعته مشروع عدواني استيطاني إحلالي توسعي، يسعى للاحتفاظ بالأرض والتخلص من السكان، وفي عقليته أن لا مكان في فلسطين لدولتين، ولا لشعبين متكافئين. وفي الأيديولوجية الصهيونية القائمة على العنف، فإن ما لا يتحقق بالقوة، يمكن أن يتحقق بمزيد من القوة. وإنشاء الكيان الصهيوني جاء بعد ارتكاب عشرات المجازر، وتنفيذ عمليات التطهير العرقي والتهجير بحق نحو شعب فلسطين، مع تدمير أكثر من 530 قرية وتجمعاً فلسطينياً.

وظلت المجازر وتهويد الأرض والإنسان سلوكاً "طبيعياً" لدى الصهاينة طوال الـ 75 سنة الماضية.

وعلى سبيل المثال، فخلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 استشهد وجرح نحو 55 ألفاً معظمهم من المدنيين. وفي الفترة منذ بدء انتفاضة الأقصى سنة 2000 وحتى شهر أيلول/ سبتمبر 2023 استشهد من المدنيين الفلسطينيين نحو 11,300 وجرح نحو 157 ألفاً.

ولم يشفع للفلسطينيين مسار التسوية السلمية الذي تبنته قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على مدى الـ 30 عاماً الماضية، واستخدمه الصهاينة غطاء لبرامج التهويد والاستيطان في القدس وباقي الضفة الغربية، كما ظل قطاع غزة يعاني أكثر من 16 عاماً من الحصار الخانق، حتى تحوَّل القطاع إلى أكبر سجنٍ مفتوح في العالم، دونما أفق.

لقد فشل مسار التسوية السلمية، وسقط حلّ الدولتين، واستمر سقوط آلاف الضحايا، ودخل مسار تهويد القدس وبناء الهيكل مكان المسجد الأقصى مراحل حاسمة، كما وضع الصهاينة في ترتيباتهم إنهاء المقاومة في غزة، ووقف نتنياهو على منصة الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي (أيلول/ سبتمبر 2023) ليدعي أنه بالإمكان النجاح في التطبيع مع البلاد العربية، وتجاوز الملف الفلسطيني؛ حيث كانت الإرادة الصهيونية تسعى لعزل قضية فلسطين عن محيطها العربي والإسلامي، وفرض الرؤية الصهيونية في إغلاق الملف الفلسطيني. وبلغ التجاهل العربي والإسلامي مداه، ولم تجد كل النداءات وكل أشكال التحذير الفلسطينية آذاناً صاغية، بعد أن تُركوا لوحدهم، فكان لا بدّ من "طوفان الأقصى" ليتم فرض الأجندة الفلسطينية على العالم من جديد. وبقدر ما كانت العملية صاعقة مدوية مدمرة لنظرية الردع والأمن الإسرائيلي ولهيبة الكيان ولأساس وجوده، بقدر ما أحدثت التأثير المطلوب، وأنه لا يمكن تجاوز الشعب الفلسطيني وحقوقه.

وبالتأكيد، فالمشروع الصهيوني سيسعى لاستعادة بعض هيبته من خلال المذابح والمجازر في المدنيين، وبغطاء من حلفائه العالميين، ولكنه ثمنٌ يدفعه الشعب الفلسطيني المضطر إذا كان عدم أدائه معناه ضياع الأقصى والقدس وفلسطين، وتشريد وتركيع شعبها، وسحق المقاومة، وشطب أقدس وأعدل قضية على وجه الأرض.

المقاومة أكثر جدوى:

من ناحية ثالثة، فإذا ثبت أن مسار التسوية كان الوسيلة الأسهل والأسرع للصهاينة لتهويد فلسطين وإغلاق الملف الفلسطيني، فليس أمام الشعب الفلسطيني سوى المقاومة، وهي إما أنها مقاومة ستقود بشكل متدرج متصاعد إلى التحرير، وإما أنها ستكون مقاومة بشكل موجي تصعد وتهبط وتخوض جولات من المدّ والجزر، ولكنها لا تتوقف، وربما تدفع أثماناً غالية، خصوصاً من المدنيين، غير أنها في محصلتها النهائية:

- وتحقق وعد الله بالنصر للمؤمنين، تُمضي سنة الله في هلاك الظالمين والمفسدين، وتحقق إرادة الشعوب، وأنه لا يضيع حق وراءه مطالب.
- المقاومة تفضح بشاعة الاحتلال، وتكشفه عربياً ودولياً على حقيقته التي يحاول إخفاءها، حتى لو أدت لاستشهاد مدنيين.
- المقاومة المستمرة تفقد الاحتلال الأساسيين الرئيسيين لوجوده واستقراره وهما الأمن والاقتصاد، مما يفقد جوهر فكرة وجوده "كواحة" للأمن والازدهار، وكبيئة جاذبة ليهود العالم. كما تفقده مبرر تقديم نفسه كشرطي للمنطقة، وكقوة حاسمة في الصراعات الطائفية والعرقية التي يسعى لافتعالها.
- المقاومة تقطع الطريق على التطبيع والمطبّعين، وتفقد العلاقة مع الكيان مبرراتها، كما تقطع الطريق على محاصرة الملف الفلسطيني وعزله.
- لو مضى مسار التسوية، وفرض الاحتلال رؤيته، سيظهر الشعب الفلسطيني وكأنه جرى استغفاله، أو فرّط في أرضه، وأن الاحتلال حقق أهدافه بثمن بخسٍ دراهم معدودة. وسيصبح اتهامهم بالتخاذل أسوأ من اتهامهم بالتقصير في حقّ المدنيين في أثناء المقاومة.

مواجهة المجرم لا لوم الضحية:

من ناحية رابعة، فإن بعض أصحاب "العقول المستريحة" يفضلون توجيه اللوم للمقاومة بسبب خسائر المدنيين؛ دون أن ينتبهوا أن واجبهم هو الوقوف في وجه المجرم المعتدي وليس في وجه الضحية؛ وفي منع بطش الاحتلال بالمدنيين وليس في منع

المقاومة عن ممارسة حقها وواجبها؛ خصوصاً إذا كانت حاضنتها الشعبية المضحية صابرة محتسبة ملتفة حول المقاومة وبرنامجها.

المقاومة استنفذت أسبابها:

من ناحية خامسة، فالمقاومة في غزة، بذلت واستنفذت كل ما لديها من أسباب في بناء عناصر القوة، بالرغم من وجود بيئة عربية ودولية معادية ومخاصمة ومُحاصِرة، كما أعدت حاضنتها الشعبية بما تستطيع، وأعدت لطوفان الأقصى كل عناصر النجاح بحيث حققت العملية هدفها الأساس بشكل مذهل منذ اليوم الأول.

وبالتأكيد فقد كانت تتوقع عدواناً شرساً من الاحتلال، لكن هناك أموراً يصعب توقعها بدقة ليس لدى المقاومة فقط، وإنما لدى كافة الأجهزة ومراكز الدراسات والمخابرات في أقوى دول العالم. فقيام تحالف دولي بقيادة أمريكية، وتوفير غطاء كامل للمجازر الصهيونية، وتشديد السيطرة على الإعلام لنشر الرواية الصهيونية ومحاربة المحتوى الفلسطيني بشكل غير مسبوق، على وسائل التواصل؛ والتواطؤ والتخاذل العربي الذي لم يدفع البلدان المطبّعة حتى لمجرد طرد السفير الصهيوني أو استدعاء سفيرها، والذي منع حرية التعبير في التعاطف مع فلسطين في عدد من البلدان العربية؛ حتى سلطة التنسيق الأمني أدت دورها المتخاذل في الضفة الغربية... كل ذلك وصل إلى درجات غير مسبوقة، وكأن الجميع ينتظر بشوق لحظة الإجهاز على حماس وقوى المقاومة.

ولكن بعد أن أدت غزة ما عليها وبذلت أسبابها، فلا تلام على ما اجتهدت فيه، والغيب بيد الله، قال تعالى ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ (سورة الأعراف: 188). وحتى الأنبياء والرسل والقادة العظام عبر التاريخ، كانوا يقدرون أو يقررون أمراً، فيمضي الله سبحانه قدره بخلاف ذلك، كما حدث مثلاً في غزوة أحد، أو بئر معونة... وغيرها.

من جهة أخرى فما زلنا في خِضَمّ المعركة، وللمقاومة الكثير مما تقدمه، ولعل الله يفتح على يديها، والوقت وقت نُصرة وتثبيت، والأصل الوقوف إلى جانبها لا الاستعجال باللوم والإرجاف.

وبالتأكيد فمدى بشاعة الاحتلال وإجرامه (وهو أمر يقرره الاحتلال نفسه، ويتحمل مسؤوليته) كان أمراً يكاد يفوق التصور في الانتقام من المدنيين، واستخدام

متفجرات يزيد مجموع قوتها التفجيرية عن القنبلة النووية التي أسقطت على هيروشيما بحسب خبراء، ومع ذلك فإن الاحتلال حتى اليوم الحادي والعشرين لم يجرؤ بعدُ على منازلة المقاومة في الميدان.

مقاومة ملتحمة بحاضنتها الشعبية:

من ناحية سادسة، فإنّ المقاومة في غزة ملتحمة مع حاضنتها الشعبية، وقياداتها السياسية والعسكرية والتنظيمية تعيش في وسط الناس وتحيا همومهم، وقاعدتها الشعبية هي الأوسع في قطاع غزة مقارنة بغيرها، ويجري عليها ما يجري على الجميع. بل إن العدوان الصهيوني كان أكثر تعمداً في استهداف كوادر حماس وتدمير المؤسسات المحسوبة عليها باعتبارها الجهة المسؤولة عن طوفان الأقصى وعن إدارة القطاع، فاستشهد الكثير من القيادات والكوادر في أثناء العدوان، وفي كل يوم تأتي أخبار بارتقاء العديد منهم.

وعلى سبيل المثال، ففي هذه المعركة استشهد خمسة من عائلة قائد الحركة إسماعيل هنية، واستشهد حتى الآن على الأقل ثلاثة من أعضاء المكتب السياسي لحماس، واستشهد رئيس مجلس شورى حماس في القطاع أسامة المزيني، واستشهد شقيق القائد العام للقسام محمد الضيف وابن شقيقه وحفيدة شقيقه، ومن أعضاء المجلس العسكري لكتائب القسام استشهد أيمن نوفل، واستشهد ابن أو اثنين لكل من أعضاء المجلس العسكري أبو أنس الغندور (ابنين)، وأبو أنس شبانة (ابنين)، وأبو معاذ عقل (ابنه)، وأبو عمرو عودة (ابنه)؛ كما استشهد ابن عضو المكتب السياسي لحماس نزار عوض الله، وابن عضو المكتب السياسي لحماس أبو حامد أبو عون وأحفاده الثلاثة... وغيرهم الكثير. ولذلك، كان من الطبيعي أن تظهر الحاضنة الشعبية صموداً أسطورياً، وأن تقدم أداءً بطولياً.

صناعة التاريخ:

وسابعاً، فإن صناعة التاريخ لا يقوم بها فقط الأبطال الذين يحققون الانتصارات، وإنما أيضاً الرموز المضحين وأصحاب الرسالات (من المدنيين) ممن يستشهدون لأجل مبادئهم، ويصبحون منارات هادية ومصادر إلهام لشعوبهم، فتتبع نهجهم، حتى تنتزع حريتها وتحرر أرضها.

إن الأدبيات الإسلامية مليئة بالتأكيد على عزة المسلم وكرامته، وحضه على الجهاد والاستشهاد ورفض الذل والهوان والتضحية في سبيل العدل والحرية وانتزاع الحق، وتبقى قضية فلسطين قضية مقدسة في قلب كل عربي ومسلم وإنسان حر. فلا يتوقعن الاحتلال الصهيوني أن يجد بيئة مريحة متعايشة، وستُبذل التضحيات وتُدفع أعلى الأثمان حتى النصر والتحرير.

***

وأخيراً، فالسؤال الأهم لمن يخشى على المدنيين هو: هل قمتم بواجبكم، وماذا قدمتم لحمايتهم، وكيف تدعمون المقاومة وصمود حاضنتها الشعبية، وهل تبذلون "ما استطعتم" بكل ما تعنيه الكلمة، من خلال إمكاناتكم ومواقعكم.

لماذا يجنح السياسيون الغربيون لتجاهل المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني؟[5]

ثمة خمسة عوامل تدفع السياسيين الأمريكان والغربيين (بدرجات متفاوتة) لتجاهل المجازر الفظيعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، أو تبرئته منها؛ سنستعرضها في هذا المقال.

***

يصاب المتابعون والدارسون بالصدمة من تصريحات القادة السياسيين التي تركز على إدانة قتل "المدنيين اليهود"، وتتجاهل إطلاقاً إدانة قتل "المدنيين الفلسطينيين" مهما كانت طريقة قتلهم بشعة، ومهما كان حجم المجازر ومهما كان الضحايا أطفالاً أو نساءً أو مُسنِّين. ويعجب من تغطية وسائل الإعلام الغربية الكبرى للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وضرب ستار من العمية والتضليل عن المجازر المنهجية البشعة التي يرتكبها.

الرئيس الأمريكي جو بايدن، مثلاً، بقدر ما كان شديداً في إدانة حماس وعملية طوفان الأقصى، فإنه لم تخرج منه كلمة واحدة في إدانة المجازر اليومية المرتكبة على مدى الـ 26 يوماً الماضية (حتى كتابة هذا المقال) التي أدت لاستشهاد نحو 3,650 طفل ونحو 2,300 امرأة، والتدمير الوحشي لقطاع غزة. بل شكك في تقارير وزارة الصحة الفلسطينية التي أوردت أعداد الشهداء والجرحى والمفقودين الفلسطينيين، واستند إلى الرواية الإسرائيلية المتهافتة في نفي مسؤوليتها عن مجزرة المستشفى المعمداني، بينما تشير جميع الأدلة إلى تعمّدها القيام بها.

نموذج آخر هو جون كيربي المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي، الذي كان قد وصف الهجوم الروسي على أوكرانيا بأنه من الصعب لأي شخص لديه قيم أو أخلاق أن يبرره، وأنه لا يمكن عند رؤية المَشاهد لأي قائد عاقل ناضج أن يفعل ما تفعله. ولكنه عندما قامت "إسرائيل" بعدوانها ومجازرها في القطاع قام ليتحدث بـ"واقعية" مُدعياً أن هذه هي طبيعة الحرب، فهي بشعة دموية فوضوية ويسقط فيها

أبرياء... لكنها يجب أن تحدث!! أي أن كيربي تنصّل من كل القيم التي كان يعظ الآخرين بها.

القادة الأوروبيون أيضاً في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا... وغيرها، تحدثوا عن فزعهم لسقوط "ضحايا مدنيين إسرائيليين" وأدانوا ما أسموه "إرهاب حماس"، وتحدثوا عما أسموه "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"... ولكنهم لم يذكروا حرفاً واحداً يُدين جرائم الاحتلال الإسرائيلي...

جرائم إسرائيلية موثّقة:

من ناحية أخرى، فإن السياسيين الذين يُبرّئون الاحتلال من جرائمه، لا يتجاهلون فقط أرقام وزارة الصحة الفلسطينية، وإنما يتجاهلون أيضاً تقارير مؤسسات حقوق إنسان عالمية معتمدة وموثوقة في العالم الغربي مثل منظمة العفو الدولية "أمنستي" ومثل هيومن رايتس ووتش. وكلاهما كشفا على مدار سنين طويلة عن ارتكاب "إسرائيل" لجرائم حرب وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وهو ما عادا لتأكيده في العدوان الحالي على قطاع غزة. كما أن منظمة عالمية تتبع الأمم المتحدة ومتخصصة في الشأن الإنساني الفلسطيني هي "الأونروا"، أكدت صحة أرقام وزارة الصحة، وأن تجربتها تشير إلى مصداقية هذه الوزارة في جولات الحروب الماضية. وكذلك قالت منظمة هيومن رايتس ووتش حول مصداقية الإحصاءات الفلسطينية؛ كذلك فعلت جريدة واشنطن بوست الأمريكية. ثم إن وزارة الصحة الفلسطينية أصدرت في اليوم التالي لاعتراض بايدن على أرقامها كشفاً من 212 صفحة بكافة أسماء الشهداء وأرقام هوياتهم بحيث يسهل التأكد منها.

***

ثمة **خمسة عوامل** تدفع السياسيين الأمريكان والغربيين (بدرجات متفاوتة) لتجاهل المجازر الفظيعة التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، أو لتبرئته منها:

عقدة الهولوكوست:

العامل الأول "عقدة الهولوكوست" والشعور بالمسؤولية الغربية عما حدث من مذابح لليهود، خصوصاً على يد ألمانيا النازية، والنظر للمستوطنين الصهاينة في فلسطين باعتبارهم فارّين من الاضطهاد، و"عائدين لأرضهم".

في الوقت نفسه، تمكّن الصهاينة من تعميق هذه العقدة في الوجدان الغربي، واستخدموا سلاح الاتهام بـ"العداء للسامية" لإسكات أي شخصية سياسية أو عامة تعارضهم وتدميرها؛ ولذلك، انتشر على نطاق واسع الخوف من توجيه أي اتهامات بحقهم، مهما كان سلوكهم عدوانياً. وفي الوقت نفسه، يُنظر للفلسطينيين باعتبارهم معادون للسامية، ويريدون طرد اليهود من "ملجئهم الوحيد والأخير"!!

تمثيل الحضارة الغربية:

العامل الثاني أن التجمّع الاستيطاني الاستعماري الصهيوني في فلسطين المحتلة، يجري تقديمه كجزء من "عالم الإنسان الأبيض" وممثلاً للحضارة الغربية، و"واحة للديموقراطية" في بيئة متخلفة. وأنه حتى وإن كان قوة قهر واحتلال، فإن أي تصرّف عدواني عسكري أو أمني مهما كان قاسياً وبربرياً، تكفي فيه ذريعة "الدفاع عن النفس"، حتى يُعدَّ تصرفاً مقبولاً، ما دام يحمي هذه "الواحة" في مواجهة السلوك "المتوحش" للفلسطينيين وغيرهم.

وعلى هذا تصبح المقاومة وحركات التحرر الوطني "إرهاباً"؛ وبناء عليه صنّفت أمريكا ودول غربية عديدة حماس "حركة إرهابية". ولذلك كان الساسة الغربيون على استعداد دائماً لتجاهل أو نسيان أو تبرئة الصهاينة من جرائمهم. حدث هذا في المجازر والتطهير العرقي في حرب 1948 التي أدت لتشريد الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه، وفي كل الحروب والانتفاضات التالية. وظل التعامل مع "إسرائيل" كدولة فوق القانون هو سيد الموقف في الأمم المتحدة ومجلس الأمن طوال الـ 75 عاماً الماضية؛ وظل حق النقض الفيتو جاهزاً دائماً لتغطية جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

البعد الديني الحضاري:

العامل الثالث هو البعد الديني وخصوصاً البروتستانتي الذي يدعم إنشاء الكيان الإسرائيلي لأسباب دينية، ويرى في ذلك تحقيقاً لنبوءات مثل نزول المسيح والعهد الألفي السعيد. ويمتزج مع هذا البعد خلفيات الصراع التاريخية والحضارية والثقافية لدى العالم الغربي في مواجهة العالم الإسلامي لمئات السنين. ومن يتأثر بهذا البعد، لا يتعامل في دعمه لـ"إسرائيل" مع منطق الحق والعدل والقانون الدولي، وإنا يلغي عقله لصالح عصبيته الدينية أو عدائه الحضاري والتاريخي. وعند ذلك يصبح

استقرار "إسرائيل" وأمنها "قيمة عظمى" تتضاءل في مقابلها قيمة قتل المدنيين من الأعداء، ويصبح سحقها لخصومها سلوكاً "طبيعياً" وضرورياً، وعملاً مبرراً "أخلاقياً ودينياً"، ما دام ذلك يوفر لها الحماية ويفرض هيبتها وهيمنتها. وسيرى الباحث خلفيات دينية للكثير من القادة السياسيين مثل رونالد ريغان وجورج بوش الأب وجورج بوش الابن، ورونالد ترامب وغيرهم.

المصالح الاستراتيجية:

أما العامل الرابع فهو المصالح الاستراتيجية الغربية في وجود الكيان الصهيوني كقلعة متقدمة في قلب العالم العربي والإسلامي، بحيث تضمن مصالح القوى الغربية الكبرى في المنطقة، وتضمن ضعف البيئة الاستراتيجية المحيطة بها وتشرذمها وتخلفها، وبقاءها في دائرة التبعية، وتكون منتجة للمواد الأولية وسوقاً استهلاكية للسلع الغربية؛ بينما يتحول الكيان الإسرائيلي إلى شرطي للمنطقة. وهذا هو حال منطقتنا العربية على مدى العقود الماضية.

ولذلك، ظلت "إسرائيل" حجر الزاوية في السياسة الأمريكية الغربية في المنطقة، فكان من الطبيعي التغاضي عن تجاوزاتها وجرائمها، باعتبار ذلك من المتطلبات المتوقعة لقيامها بمهامها المطلوبة في المنطقة.

نفوذ اللوبي اليهودي الصهيوني:

العامل الخامس هو النفوذ العالمي الهائل للوبي اليهودي الصهيوني "لوبي إسرائيل"، وخصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. وهو أمر معروف ولا مجال لشرحه في هذا المقال. غير أنه من المفيد الإشارة إلى أن هذا اللوبي يتمتع بتأثير كبير على صناعة القرار بسبب نفوذه السياسي والاقتصادي والإعلامي، وخصوصاً إذا تعلق الأمر بسياسات هذه الدول تجاه الشرق الأوسط والصراع العربي الإسلامي مع "إسرائيل". ويصعب أن ينجح أي مرشح أمريكي للرئاسة أو للمناصب العامة دون أن يمر بمصفاة اللوبي الصهيوني. وعلى سبيل المثال فإن نحو 60% من تمويل الحملات الانتخابية في الحزب الديموقراطي ونحو 30% في الحزب الجمهوري تأتي من متبرعين يهود؛ بالرغم من أن نسبة اليهود في الولايات المتحدة لا تزيد عن 2% فقط.

ويعلق الكثير من القادة السياسيين في العالم الغربي مستقبلهم السياسي على استرضاء اللوبي الصهيوني، والتسابق في تقديم أوراق الاعتماد لديه، والأمثلة على ذلك لا تكاد تُحصر. ولذلك، فإن السكوت عن جرائم الاحتلال أو تبرئته يصبح أمراً متوقعاً من هؤلاء السياسيين، وإلا فسيتعرضون للتشويه الإعلامي و"الحرق" السياسي وتُقطع عنهم مصادر الدعم.

***

وأخيراً، فإن تجاهل المسؤولين الغربيين للمجازر التي يرتكبها الاحتلال، هو من قبيل "حالة الإنكار" التي يعيشونها، ومن قبيل المناكفة، انتصاراً للرواية الإسرائيلية التي هي أوهى من خيوط العنكبوت، وتوفيراً للغطاء لاستمرار الاحتلال في جرائمه ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته.

استئناف مشروع التحرير.. وليس العودة لحظيرة التسوية[6]

من أبرز المظاهر السياسية الغربية والإسرائيلية التي يُتابعها المراقب باشمئزاز ذلك النقاش حول المشاريع والحلول المفترضة لمستقبل قطاع غزة في حالة التخلص من "حكم حماس" بحسب زعمهم.

محاولات تطويع وكسر إرادة:

يَنصَبُّ الحديث حول كيفية تطويع القطاع، وكيفية ضمان أمن الكيان الإسرائيلي، وكيفية منع حماس وقوى المقاومة من العودة للحكم، وكيفية استيعاب عملية تهجير قسرية محتملة لأبناء غزة، وكيفية استعادة الكيان لقوة الردع، وللصورة المصطنعة التي حاول رسمها عن نفسه في السنوات الماضية، بعد أن فضح عدوانه على غزة مدى وحشيته وبربريته ودمويته.

العقل الغربي منشغلٌ في كيفية إعادة الفلسطينيين إلى "الحظيرة" وليس في كيفية تحريرهم منها، منشغلٌ في كيفية إطالة أمد معاناتهم، وتجاهل أبسط حقوقهم، وفي كيفية إطالة أمد الاحتلال والقهر الصهيوني، وفي شرعنته وتوسيعه وترسيخه.

وهكذا، وبعد ثلاثين عاماً من الاستعمار البريطاني و75 عاماً من الاحتلال الصهيوني، وبعد 105 أعوام من القمع والقهر والمعاناة أعوام، ومن الصمود والانتفاضات والثورات الفلسطينية... لم يتغير التجاهل الغربي للحقوق الطبيعية للإنسان الفلسطيني...، ولم يتقدم إيجاباً بشكل جاد، ولو حتى لأنصاف الحلول التي تبنوها سابقاً، ووافقت عليها قيادة منظمة التحرير والأنظمة العربية مثل "حل الدولتين" بكل ما فيه من عَسفٍ وظلمٍ للشعب الفلسطيني؛ بل قاموا بتوفير الغطاء الذي يحتاجه الكيان للتّهرب من هذا الحل، وللاستمرار في برامج التهويد والاستيطان في القدس والضفة الغربية، حتى سقط هذا الحل، وشارف الصهاينة على إغلاق الملف الفلسطيني بالتعاون مع القوى الغربية، ومع الأنظمة العربية المُطبِّعة.

الحلول المعروضة كلها كانت تحاول فقط إيجاد بعض "الإغواء" لأطراف فلسطينية وعربية للاستمرار في مسارات ضبابية، لا تحمل أفقاً حقيقياً ولا التزامات قاطعة...،

وهو استمرار لا يخدم إلا الاحتلال. ولكنه يوفر كافة عناصر التفجير والثورة في وجه الاحتلال وفي وجوههم.

أما الرسالة الأساسية لمعركة طوفان الأقصى، ولأقوى ضربة تلقاها الكيان الصهيوني منذ إنشائه قبل 75 عاماً، فهي أنه لا يمكن تجاهل الإنسان الفلسطيني ولا يمكن تطويعه، وأن المقاومة قادرة على قلب الطاولة، وعلى فرض معادلتها عربياً وإقليمياً ودولياً، وأن تعيد الملف الفلسطيني ليتصدر الأجندة العالمية؛ وأن نظرية الردع والأمن الصهيوني نظرية ساقطة، وألا نجاح لمسارات التطبيع، وألا أمن ولا استقرار لتجمعات المستوطنين في فلسطين المحتلة، على حساب حقوق ودماء وأشلاء الشعب الفلسطيني...

مشاريع إدارة القطاع:

المشاريع المطروحة لما يسميه الصهاينة والقوى الغربية مرحلة "ما بعد حماس" يتحدث أحدها عن وضع قطاع غزة تحت إدارة عربية مؤقتة من دول مُطبّعة توافق عليها أمريكا مثل الإمارات والسعودية ومصر والأردن مدعومة بقوات أمريكية وفرنسية وبريطانية وألمانية، ويتحدث ثانيها عن وضع غزة تحت إدارة مؤقتة للأمم المتحدة، ويتحدث ثالثها عن محاولة إيجاد إدارة فلسطينية داخلية من وجهاء القطاع وأبنائه، بمساعدة الأونروا، وقوات حفظ أمن مصرية وأردنية وإماراتية وبحرينية ومغربية، ويقترح أن يقود القوات مغربي بحكم أن البعد الجغرافي يعطيه أفضلية ليكون أكثر قبولاً، ويتحدث رابعها عن حكم إسرائيلي مؤقت بانتظار تحقق الشروط الإسرائيلية، بينما يدعو سيناريو صهيوني مسرب عن المخابرات الإسرائيلية كحل خامس إلى تهجير سكان قطاع غزة إلى مصر ومنع عودتهم باعتبار ذلك حلاً جذرياً لـ"مشكلة غزة"، وفرض توطينهم على مصر والبلدان التي يمكن أن تستقبلهم. ويدعو حل سادس لاستلام سلطة رام الله لحكم غزة؛ غير أن الجميع يدرك أن السلطة التي تقدم نفسها سلطة وطنية لا تقبل أن تظهر وكأنها جاءت على ظهر دبابة إسرائيلية. لذلك تميل معظم الاقتراحات إلى مرحلة انتقالية (سنتين أو ثلاثة) لترتيب أوضاع القطاع، تحت إدارة لا تكون حماس جزءاً؛ بل تسعى لتصفية نفوذ حماس في الوزارات والمؤسسات والمواقع المؤثرة.

مشاريع مرفوضة وساقطة:

هذه المشاريع هي مرفوضة وساقطة، ولا تملك أقداماً تقف عليها، ولا بيئة نجاح، لعدة أسباب، أولها أن هكذا مشاريع تحتقر الإرادة الفلسطينية، ولا تحترم حق الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته، وتريد أن تفرض عليه قيادة وفق المواصفات والمعايير الصهيونية الأمريكية؛ وتريد أن تبقى وصية عليهم. وهي عقلية متعجرفة متخلفة ما تزال تعيش أوهام الهيمنة والتطويع والإخضاع التي ثبت فشلها على مدى المئة سنة الماضية. والشعب الفلسطيني شعب واعٍ ناضج مُضحٍّ سيواصل نضاله وتضحياته حتى يفرض إرادته.

وثانيها، أن بعض هذه المشاريع يتحدث بشكل غامض عن ضرورة وجود أمل للفلسطينيين، لكنه لا يلزم نفسه بشيء ولا يسعى لإلزام "إسرائيل" بشيء، بمعنى أنها تسعى إلى إعادة الوضع إلى سابق عهده من التيه والضياع، وإبقاء الفلسطينيين داخل "الحظيرة" وتحت السيطرة.

والسبب الثالث أن حماس فكرة وأيديولوجية لا يمكن القضاء عليها، وهي مشروع إسلامي لفلسطين يحشد الأمة وليس الشعب الفلسطيني فقط نحو فكرة التحرير، وأن شعبية حماس وتجذرها الفلسطيني والعربي والإسلامي واسع وعميق. وأن كل محاولات الاجتثاث والحروب السابقة لم تزد حماس إلا قوة واتساعاً، وأن خط المقاومة بات هو الخط الذي يعبر عن الوجدان الفلسطيني الذي يلتف حوله أكثر من 80%، وأن هذه الحرب ستزيده مصداقية واتساعاً، في الوقت الذي سقط فيه مسار التسوية وبرنامجه.

والسبب الرابع أن نظرية الردع الإسرائيلي لم تعد قائمة، وأن المشروع الصهيوني بات يواجه أسئلة وجودية متعلقة بأمنه واستقراره، وقدرته على لعب أدوار حقيقية كبيرة في المنطقة (دور الشرطي مثلاً). وأن الانتقام الوحشي الإسرائيلي والمذابح التي طالت آلاف الأطفال والنساء، وتدمير المدارس والمستشفيات والمساجد والكنائس، لن تكون إلا وقوداً للثورة، ولن تكون إلا سبباً في توسيع الرغبة في الانتقام ومتابعة مشروع التحرير.

أما السبب الخامس فهو أن المعركة ما تزال في أوجها، وما زالت المقاومة تقدم أداءً بطولياً، وما زالت الحاضنة الشعبية تعطي آيات معجزة في الصبر والتضحية والثبات؛

وأن الاحتلال الإسرائيلي لن يستطيع فرض إرادته على شعب مجاهد، ولعله يتلقى (بإذن الله) انكساراً كبيراً يضاف إلى ضربة 7 أكتوبر. ولهذا فإن حكومة الاحتلال مسكونة برعب الفشل في عدوانها على القطاع، لأنه سيعني بداية العدّ العكسي لهذا الاحتلال.

وسادساً، فإنه يجب النظر إلى هكذا مشاريع واقتراحات كجزء من الحرب النفسية التي يمارسها الاحتلال وحلفاؤه الغربيين، وأنها ستتحطم على صخرة المقاومة، كما تحطمت عشرات المشاريع الفاشلة التي حاولت فرض إرادة الاحتلال على مدى عشرات السنوات.

وأخيراً، فإن الشعب الفلسطيني ومعه الأمة مصمّمون على تحرير فلسطين، وإن كل محاولات تطويعهم أو إخضاعهم أو وضعهم في "حظيرة التسوية" مصيرها إلى مزبلة التاريخ.

الموقف العربي من العدوان على قطاع غزة.. حضيض جديد[7]

بون شاسع:

خمسون عاماً بين خوض الجيش المصري لحرب أكتوبر 1973 ضدّ الكيان الإسرائيلي، التي غدت أحد أبرز مفاخر تاريخ مصر الحديث؛ وبين وقوف النظام المصري عاجزاً عن مجرد إدخال المواد الإغاثية إلى قطاع غزة التي ينفذ فيه الصهاينة مذابح يومية مروعة بحق النساء والأطفال والمسنين؛ إلا بإذن من الصهاينة أنفسهم. وما بين إعلان الحرب 1973 استعادةً للكرامة العربية، وما بين مجرد عدم سحب السفير المصري من تل أبيب بعد أربعين يوماً من المجازر بون شاسع.

وبون شاسع أيضاً بين قطع السعودية للنفط عن الدول الداعمة لـ"إسرائيل" في حرب 1973 والتسبب في أزمة عالمية كبرى ضاغطة على الغرب؛ وبين الإصرار على إقامة حفلات موسم الرياض 2023 وما يرافقه من حفلات غنائية وملاهي ومهرجان تسلية بعد عشرين يوماً من المجازر المستمرة في قطاع غزة، مع شعارات "انطرب في مكانك، وسلطن عن بُعد"!! لأولئك الذين لن تسعهم القاعات والمدرجات. ولم تُطلق حملة جمع تبرعات لغزة إلا في اليوم السابع والعشرين للعدوان (2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023) وتحت الإشراف الصارم للحكومة، دون إتاحة المجال للتفاعل الشعبي مع الحدث.

المقاومة من واجب إلى عبء:

بلا شك، فقد حدثت خلال السنوات الخمسين الماضية تحولات كبيرة في البيئة العربية جعلتها أقل التصاقاً بقضية فلسطين، فقد كانت حرب أكتوبر 1973 آخر الحروب العربية الإسرائيلية، وقد تلاها دخول مصر في مسار التسوية السلمية (اتفاقية كامب ديفيد 1978)، وواجهت المقاومة الفلسطينية الاجتياح الإسرائيلي للبنان 1982 لوحدها تقريباً. وقد كان للتبني العربي لمسار التسوية السلمية تداعياته السلبية على سلوكها تجاه المقاومة الفلسطينية، ومنذ موافقة الأنظمة العربية على

مبادرة الأمير (الملك) فهد 1982، حسمت هذه الأنظمة مساراتها، وتكرس ذلك منذ اعتمادها المبادرة السعودية 2002، غير أنها ربطت ذلك بالتزام "إسرائيل" بحل الدولتين بكافة مقتضياته. ومع ذلك، فقد تجاهلت عدة دول عربية شرط الالتزام الإسرائيلي، وأقامت اتصالات وعلاقات مع الكيان الإسرائيلي تحت الطاولة أو حتى فوق الطاولة. وقد تعمّق هذا المسار، بعد انضمام منظمة التحرير الفلسطينية لمسار التسوية، وتوقيعها اتفاق أوسلو 1993، الذي التزمت فيه بالوسائل السلمية فقط.

وهكذا، حوَّل مسار التسوية العملَ المقاومَ إلى "عبء" بعد أن كان دعمه واجباً مستحقاً، وبدا دعم الأنظمة للسلطة الفلسطينية في قمعها للمقاومة وتنسيقها مع الاحتلال أمراً عادياً، باعتبار أن المنظمة هي الجهة الرسمية التي تُمثل الفلسطينيين.

المقاومة: من عبء إلى خصم:

منذ صعود الموجة المضادة للربيع العربي سنة 2013 والموقف العربي من قضية فلسطين يزداد تراجعاً وبؤساً. إذ إن عدداً من الأنظمة العربية كانت ما تزال تسمح في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين بهامش من التفاعل الشعبي وحملات التبرع المالي، وتعطي مجالاً معقولاً لخط المقاومة لتوصيل فكره سياسياً وإعلامياً. وكانت وسائل إعلامها أكثر جرأة وانفتاحاً في إدانة الكيان الإسرائيلي وممارساته وإدانة داعميه. أما بعد هذه الموجة، فقد صارت هذه الأنظمة العربية أكثر ميلاً للتضييق على الحريات وقمع الإرادة الشعبية، وأكثر محاربة للمؤسسات الشعبية والمدنية وللشخصيات المعارضة والنشطاء السياسيين.

كما تم استخدام وسائل الإعلام في التركيز على القضايا المحلية القطرية، والانكفاء على الذات، وإشغال الناس بلقمة عيشهم أو بتوافه الأمور، مع تغييب فلسطين ومقاومتها وصمود أبنائها عن وسائل الإعلام إلا في إطار هامشي. وجرى إفساح المجال لبعض المندفعين لتسويق التطبيع مع الصهاينة، ولمهاجمة المقاومة، بينما كان يتم بشكل منهجي قمع واعتقال أصحاب الأصوات الوطنية والقومية والإسلامية الحرة. وهو ما انعكس سلباً على قدرة الجماهير على التفاعل مع قضية فلسطين وقضايا الأمة. كما أن العديد من الشعوب التي ذاقت مرارة قمع الأنظمة وأنهكتها الصراعات الداخلية، لم تعد قادرة على التعبير عن نفسها والتفاعل بالقدر نفسه مع

القضية الفلسطينية؛ بالرغم من أنها ما تزال في خطها العام وبأغلبيتها الساحقة تعبّر عن أصالة الأمة وترفض التطبيع، وما زالت القدس والأقصى في قلبها.

ولم يشفع لخط المقاومة فوزه في انتخابات المجلس التشريعي 2006 بأغلبية ساحقة. وانحازت الأنظمة في ضوء الانقسام الفلسطيني وسيطرة حماس على قطاع غزة إلى جانب "الشرعية الفلسطينية".

وفي العشرية الثانية من القرن الحادي والعشرين، برزت ثلاثة عوامل ضغطت باتجاه التقهقر العربي والتراجع عن دعم المقاومة؛ أولاها النزاعات والصراعات والاضطرابات الداخلية في ظل الموجات المضادة للربيع العربي، والانشغال بالهموم والملفات الداخلية. وثانيها أن الأنظمة العربية التي تابعت السيطرة بعيداً عن إدارة شعوبها أصبحت أكثر ضعفاً في مواجهة الضغوط، وأكثر احتياجاً للدعم الخارجي الإقليمي والدولي، خصوصاً الأمريكي والغربي. وهو ما سهَّل على الأمريكان، خصوصاً في عهد ترامب، الضغط باتجاه تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال، فانضمت الإمارات والبحرين والمغرب والسودان لركب التسوية، بينما استمر تحضير الأرضية لانضمام السعودية إلى المسار.

أما ثالثها فهو أن المقاومة الفلسطينية المسلحة تتشكل بنيتها الأساسية من حركات إسلامية هي حماس والجهاد الإسلامي. فاجتمع عليها معارضة الأنظمة لخط المقاومة وعداء هذه الأنظمة أيضاً للتيارات الإسلامية التي تصدَّرت الربيع العربي في بلدانها؛ وهو ما زاد من صعوبة العمل المقاوم وعدم وجود بيئة استراتيجية حاضنة في البلاد العربية. وتسبّب ذلك في أن تلجأ المقاومة لبناء علاقة قوية بإيران التي دعمت المقاومة مالياً وعسكرياً، وهو ما زاد من توتير العلاقات مع عدد من الأنظمة العربية؛ وأصبحت تنظر للمقاومة من خلال علاقتها بإيران، وليس من خلال واجبها تجاه القدس والمقدسات وفلسطين، ومسؤولياتها القومية والإسلامية وأمنها القومي.

ومع اتساع عملية التطبيع التي رافقت إقامة أربع دول عربية في 2020 علاقات مع الكيان الإسرائيلي، وتطور شبكة العلاقات والمصالح السياسية والاقتصادية والسياحية والأمنية والعسكرية والإعلامية، وعقد عشرات اتفاقيات التعاون، تحول الشأن الفلسطيني إلى مسألة هامشية، وجرى غض الطرف عن الكثير من الممارسات

الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وضد الأرض والمقدسات. كما تم التغاضي عن تحول القيادة الإسرائيلية إلى مزيد من التطرف الديني والقومي. وبالتالي، فإذا كانت قضية فلسطين نفسها قد تحولت إلى عبء ومشكلة بعد أن كانت واجباً وشرفاً ومسؤولية، فإن المقاومة المسلحة ضد الكيان، صارت تستعدي الأنظمة وتستفزها، وتظهر كعنصر إفشال وتعطيل لمسار التطبيع، وكعنصر تثوير وتحريض لمواطني هذه البلدان.

صدمة معركة طوفان الأقصى:

كان وقْعُ المفاجأة كبيراً على الدول التي اندفعت في تطبيع علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي، فجاءت معركة 7 أكتوبر كطوفان صدم قطار التطبيع السريع فعطله، وجعل أولئك المنتشين بالعلاقات وانسيابيتها يقعون في حالة من الذهول والارتباك، كما انتابتهم حالة من الغيظ والغضب على المقاومة.

ولذلك، لم تُخف الإمارات غضبها من سلوك حماس، فصرّحت وزيرة الدولة للتعاون الدولي ريم الهاشمي في مجلس الأمن في 2023/11/24، بلغة غير معهودة إطلاقاً في الأدبيات العربية، بأن هجمات حماس في 7 أكتوبر هي هجمات "بربرية وشنيعة" وطالبت بالإطلاق الفوري لسراح "الرهائن"، ووصفت ما فعلته حماس بأنه "جرائم". لكن عندما تعلق الأمر بالاحتلال الإسرائيلي فقد اكتفت بالمطالبة بعدم تطبيق سياسة العقاب الجماعي، ولم تقم بإدانة جرائم ومجازر الاحتلال التي بُثّت صورها ومشاهدها على مرأى من العالم أجمع، وتجاوز عدد شهداء غزة عندما ألقت كلمتها 5,100 بينهم نحو 2,100 طفل و1,120 من النساء، في الوقت الذي تبنت فيه الرواية الإسرائيلية، والتي ثبت أنها مليئة بالأكاذيب والمبالغات.

أما ولي عهد البحرين، فقد دان في "حوار المنامة" في 2023/11/17 عملية طوفان الأقصى، ووصفها بأنها "بربرية ومُروّعة" ودان حماس وسلوكها. ولكنه في الوقت نفسه لم يقم بإدانة الجرائم والمجازر الإسرائيلية ولم يصفها بالصفات نفسها؛ بالرغم من أن وحشيتها وبربريتها قد رآها العالم بمئات الأدلة والبراهين.

وقد كشف دينيس روس Dennis Ross وهو مسؤول أمريكي كان له دور أساس في مسار التسوية السلمية، أنه تحدث مع عدد من الزعماء العرب بعد 7 أكتوبر يعرفهم

منذ فترة طويلة، وأنهم أخبروه أنه لا بدّ من تدمير حماس في غزة؛ وأنه إذا اعتُبرت حماس منتصرة فإن ذلك سيضفي شرعية على الأيديولوجيا التي تتبناها. كما أن موسى أبو مرزوق القائد البارز في حماس، قال في لقاء مع الجزيرة مباشر أن الكثير من الأجانب أبلغوه أن أعضاء في السلطة الفلسطينية وبعض الدول العربية يطالبون الغرب سرّاً بالقضاء على حماس.

قمة عربية إسلامية باردة:

عقدت القمة العربية الإسلامية الطارئة بشأن العدوان على غزة في اليوم السادس والثلاثين للعدوان (11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023) بعد قدرٍ كبير من التثاقل و"التثاؤب"، وبعد استشهاد نحو عشرة آلاف شهيد معظمهم مدنيون.

البيان الختامي للمؤتمر جاء دون السلوك الكلاسيكي المعتاد، إذ أكد على وقف العدوان على غزة والسماح بإدخال المساعدات إلى قطاع غزة، ورفع الحصار عنه، ورَفض تهجير الفلسطينيين، واستنكر ازدواجية المعايير الغربية وجعل "إسرائيل" دولة فوق القانون، وأكد التمسك بـ"السلام" كخيار استراتيجي، وبالمبادرة العربية للسلام لسنة 2002. ودعا لتوفير الدعم المالي لحكومة فلسطين (حكومة سلطة رام الله)، وضرورة حشد شركاء دوليين لإعادة إعمار غزة؛ لكنه لم يحدد أي إسهامات مالية لأي من الدول المشاركة في المؤتمر.

باختصار، المؤتمر جاء في إطار رفع العتب، وامتصاص ما يمكن امتصاصه من الغضب الشعبي العربي والإسلامي. فليس ثمة نقاط عملية، بقطع العلاقات أو تعليقها مع الكيان الإسرائيلي، ولا بممارسة ضغوط فعلية أو تهديدات جادة إن لم يُوقف العدوان أو يفتح معبر رفح، وليس ثمة دعم للمقاومة ولا إشادة بأدائها، ولا بصمود الحاضنة الشعبية في القطاع. بل إن هناك إصراراً على فلسفة العجز، وعلى المسار الفاشل للتسوية، الذي أسقطته "إسرائيل" ورمته وراء ظهرها. وليس في القرارات ما يعطي أي مواقف جادة تجاه تهويد القدس والمسار الخطير الذي دخله تهويد الأقصى.

***

وباعتبار النتيجة، فإن الحضيض الجديد برز في تعامل عدد من الأنظمة العربية مع العدوان الإسرائيلي على القطاع كمن ينتظر على مضض انتهاء جيش الاحتلال من "مهمته" في القضاء على حُكم حماس للقطاع، باعتبار ذلك فرصة لإنهاء الوضع "الشاذ والمزعج" حسب تصورهم. وكان ثمة شعور بأن المعركة محسومة لصالح الاحتلال، وبالتالي فلا حاجة لخطوات عملية لدعم صمود المقاومة، ولا حاجة لممارسة ضغوط قوية مؤثرة باستخدام أوزانهم وإمكاناتهم الحقيقية لوقف العدوان، أو لإدخال المساعدات للقطاع.

وفي المقابل كان هناك عدد من البلدان العربية التي حافظت على دعمها المعتاد لفلسطين، وعلى سلوكها المعتاد تجاه المقاومة ودعمها أو تَفهّم سلوكها مثل قطر والكويت والعراق والجزائر واليمن وليبيا وسورية وتونس وعُمان...

من القسَّام إلى القسَّام[8]

خمس صفات اجتمعت في الشيخ الشهيد عز الدين عبد القادر القسام (1882–1935) قلما اجتمعت في شخصٍ واحد، فقد كان رحمه الله عالماً وداعية وقائداً ومجاهداً ورجل تنظيم من الطراز الأول. وهي صفات أَهَّلته لأن يكون أحد أكبر رموز المقاومة والجهاد في تاريخ فلسطين، بل وفي العالم العربي والإسلامي، وأن يطلق عليه معاصروه من أبناء فلسطين "أبو الوطنية". وكانت حركة حماس موفقة في إطلاق اسمه على جناحها العسكري سنة 1990، تعبيراً عن المواصفات الفَذَّة التي حملها، واستمراراً لرؤيته الإسلامية ومسيرته الجهادية وتضحياته.

كان القسام رحمه الله (الذي تمر هذه الأيام ذكرى استشهاده الثامنة والثمانون) ابن بلدة جبلة في شمال غرب سورية، عالماً تلقى تعليمه في الأزهر الشريف، وعُرف بتقواه وصلاحه، وقد عُدَّ من العلماء المجتهدين. وجمع بين صحّة العقيدة وبين عُمق التربية الإيمانية "الصوفية" البعيدة عن الغُلو والانحراف، وبين استيعاب فقه الواقع والأولويات والنوازل. وكان يرى في الإسلام ديناً شاملاً لكافة مناحي الحياة، وأنه أساس توحيد الأمة، وأساس نهضتها وعزتها، والأقدر على استنهاض طاقاتها وإمكاناتها.

وكان من فقهه رحمه الله أنه يرى أن أولوية الجهاد مقدمة على كل الأمور، في الظرف الذي يعيشه الشعب تحت الاحتلال؛ ولذلك رأى أن إعداد الشعب للجهاد وتسليحه أفضل وأحق من تشييد المساجد والمباني وتزيينها. فقاوم بشدة إنفاق أموال الأوقاف في تزيين المساجد، حتى لو كان المسجد المزيّن هو المسجد الأقصى نفسه؛ وأن هذه الأموال يمكن بها تسليح آلاف المجاهدين. ونُقل عنه رحمه الله قوله "يجب أن تتحول الجواهر والزينة في المساجد إلى أسلحة، فإذا خسرتم أرضكم، كيف ستنفعكم الزينة على الجدران"؟! بل إن القسام دعا مرةً إلى تأجيل الحج، وتحويل نفقاته إلى شراء الأسلحة، لأن الجهاد أولى من أداء الحج في ذلك الوقت.

من ناحية ثانية اتصف القسام بأنه داعية من الطراز الأول، فقد اجتمع إلى جانب كونه عالماً يُقتدى به، جرأته وشجاعته في الحق، وشخصيته الاجتماعية الشعبية

الجذابة المحبوبة، وسهولة العِشْرة. وكان محدثاً لبقاً، وخطيباً بارعاً، قوي الحجة، نشيطاً متحركاً متفاعلاً مع هموم الناس، متصلاً بسائر طبقات الشعب من متدينين وغير متدينين، حتى بالمنحرفين لدعوتهم وإصلاحهم. وعُرف بتواضعه وزهده في مأكله وملبسه، وغلب على بيته طابع بيوت الفقراء.

وكان مسجده يضيق بالمصلين، على اتساعه، فيصلون في الشارع، وأصبح مسجده أشهر مسجد في شمال فلسطين.

وحتى يمارس الدعوة ويحتك بالناس (بينما كان يستخلص أفضل العناصر لتنظيمه الجهادي)، فقد عمل إلى جانب عمله إماماً وواعظاً، مأذوناً شرعياً، وعمل في التدريس، وافتتح فصولاً لمحو الأمية للكبار، وشارك في تأسيس جمعية الشبان المسلمين، وترأس فرع حيفا.

وتحت غطاء هذه الأعمال كان يتنقل بين أحياء حيفا (حيث استقر منذ خريف 1920) والمدن والقرى ويتواصل مع المصلّين، ومع الفئات الشبابية، كما يتواصل مع العمال (خصوصاً عمال السكك الحديدية وعمال ميناء حيفا)، والفلاحين في قرى شمال فلسطين، ويحضر الأعراس وجلسات العزاء والتجمعات المختلفة، واعظاً ومربياً ومُحرّضاً على الجهاد "ومجنّداً" للكوادر.

أما شخصيته القيادية، فقد كانت صفة بارزة فيه، من ناحية ثالثة، بما يملك من رؤية واضحة واستعدادات عالية للتضحية، وقدرة كبيرة على المبادرة، وجاذبية شخصية (كاريزما) عالية، وقدرة على الإلهام جعلته محطّ حب الناس وثقتهم.

ولذلك لم يكن غريباً أن يتمكن سنة 1911 من أن يجند كتيبة من 250 متطوعاً للجهاد في ليبيا ضد الاحتلال الإيطالي، وإن لم يتمكنوا في نهاية الأمر من الوصول إلى هناك. وعندما احتل الفرنسيون اللاذقية في 1918/10/10 قاد الجهاد في المنطقة إلى جانب عمر البيطار. وقام القسام ببيع بيته، وهو كل ما يملك، واشترى 24 بندقية لمتابعة الجهاد. وإلى جانب دوره القيادي المعلن في فلسطين في جمعية الشبان المسلمين، فإن قيادته لتنظيم الجهادية الذي أنشأه، كان أحد أعظم المؤشرات على مؤهلاته القيادية.

ومن ناحية رابعة، فقد تميّز القسام بقدراته وإمكاناته التنظيمية العالية، فقد كان من أبرز رواد العمل الإسلامي الحركي في التاريخ الحديث في فلسطين وعالمنا

الإسلامي. حتى إن أحد القياديين الذين عاصروه (أميل الغوري) وصف تنظيمه بأنه "أخطر منظمة سرية، وأعظم حركة فدائية عرفها تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، بل تاريخ الجهاد العربي الحديث". نجح القسام في أن ينشئ "المنظمة الجهادية"، التي غلب عليها بعد استشهاده اسم جماعة القسام أو القساميين. وهي تنظيم جهادي سري، يستمد فهمه ومنهجه من الإسلام، ويَعدّ الجهاد طريقاً وحيداً لإنقاذ فلسطين. وكان لا يقبل في تنظيمه إلا من كان "مؤمناً مستعداً أن يموت في سبيل بلاده"، من أهل الدّين والعقيدة الصحيحة.

وتمكن من العمل السري الفعال على مدى عشر سنوات (1925–1935) دون أن ينكشف عمله لأقوى أجهزة المخابرات العالمية (المخابرات البريطانية)، وأن يضم تنظيمه قُبيل إطلاق الثورة 1935 نحو 200 كادر أكثرهم يشرف على حلقات توجيهية من الأنصار يبلغ عددهم نحو 800 نصير. وقد أنشأ تنظيم القسام خمس وحدات متخصصة، تضمنت وحدة لشراء السلاح، ووحدة للتدريب، ووحدة للتجسس على الإنجليز والصهاينة، ورابعة للدعاية للثورة، وخامسة للاتصالات السياسية.

وكان من منهج التنظيم أن يتدرب جميع الأعضاء على السلاح، وأن يتدبر كلّ فرد تجهيز نفسه بالسلاح، بالرغم من أنهم كانوا يكدون للحصول على لقمة العيش، فقد منع عديدون "أنفسهم الخبز من أجل ابتياع السلاح" كما يشير أحد المصادر. وكانت الحركة تعتمد مالياً بشكل أساس على نفسها، فكانوا أعضاؤها يدفعون اشتراكات ثابتة، أما إذا ارتفع مستوى العضو التنظيمي، فيصبح التزامه أكبر، إلى أن يدفع كل ما يزيد عن حاجاته الضرورية. وعندما تَقرّر إعلان الجهاد باع القسام بيته الوحيد في حيفا، وباع عدد من أصحابه حلي زوجاتهم وبعض أثاث بيوتهم ليوفروا الرصاص والبنادق. أما الشعار الذي اجتمع عليه التنظيم فهو "هذا جهاد... نصر أو استشهاد"، وهو الشعار الذي تتبناه كتائب الشهيد القسام التابعة لحماس.

وقد أعطى هذا العمل التنظيمي الفعال ثماره بعد استشهاد القسام، إذ إن تنظيم القسام وقياداته هم الذين فجروا الثورة الكبرى في فلسطين في مرحلتها الأولى 1936 وفي مرحلتها الثانية 1937–1939، وهم الذين قادوا الجهاد في شمال فلسطين وأجزاء واسعة من وسطها، حيث تركزت قوة الثورة وعنفوانها.

أما الصفة الخامسة "المجاهد" فهي تلك الروح المُنغرسة الممتزجة مع ما قبلها من صفات، وهي أصيلة وأساسية في شخصيته. فالقسام عاش مسكوناً بالجهاد وبتحرير أرض الإسلام من "المستعمرين والكفار"، من تجهيزه لكتيبة المتطوعين للجهاد في ليبيا، إلى مقاومة الاستعمار الفرنسي، إلى مقاومة الإنجليز والصهاينة. وكان هذا مصحوباً بإنزال فقه الجهاد على الواقع، وتهيئة الأمة للجهاد، وبناء الكفاءات والكوادر المجاهدة. وتّوج القسام ذلك كله بأن يتقدم صفوف إخوانه وأن يستشهد في أول معركة يخوضها تنظيمه بعد إعلان الثورة في أحراش يعبد في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 1935.

ولعل أشبه العلماء والدعاة بصفات القسام هو الشيخ الشهيد حسن البنا ﵀؛ وهو ما قد يستدعي في مقام آخر عمل مقارنة موضوعية بينهما. ولذلك، لم يكن غريباً أن تجمع حماس وهي نتاج الإخوان المسلمين وامتداد لهم، بين مدرسة البنا وبين التجربة الملهمة للقسام.

***

حاولنا في هذه العجالة، استذكار أبرز معالم شخصية القسام وتجربته، في ذكرى استشهاده. وهي ذكرى حاضرة بقوة هذه الأيام في أجواء معركة طوفان الأقصى، التي يقودها شبابٌ يحملون اسم القسّام، ويسيرون على درب القسّام؛ ويدافعون عن الأرض والمقدسات وعن شرف الأمة وكرامتها. وهكذا فعلى مدى المئة عام الماضية سار العمل المقاوم "من قسّامٍ إلى قسّامٍ"، وسيستمر حتى يأذن الله سبحانه بالنصر والتحرير.

دلالات الهدنة وصفقة تبادل الأسرى بين حماس والكيان الإسرائيلي[9]

تمكنت حماس بعد 46 يوماً من العدوان الوحشي والمجازر الإسرائيلية من فرض إرادتها، وأرغمت الحكومة الإسرائيلية مكرهةً على التراجع عن سقفها المعلن تجاه الأسرى، والاستجابة لشروط حماس، لعقد هدنة مؤقتة. فما الدلالات التي حملتها صفقة تبادل الأسرى؟!

***

الهدنة المؤقتة وصفقة التبادل:

تمّ التوصل إلى الاتفاق بعد مفاوضات صعبة ومعقدة، وبعد أيام طويلة من المناورات والشد والجذب. وقد حاول الاحتلال الإسرائيلي بكل ما يملك من خبرة واحتراف في إدارة المفاوضات، ومن دعم دولي غربي، أن يستخدم ما يظن أنه وضع لوجيستي قوي (بسبب احتلاله أجزاء من شمال قطاع غزة وبسبب حجم الدمار الهائل والمجازر الفظيعة التي أوقعها) أن يفرض شروطه. غير أن المقاومة أدارت المفاوضات بثقة وكفاءة وهدوء، وأعطت الاحتلال الإسرائيلي رسالة حازمة أنها لن تستجيب للضغوط، وأنها ليست مأزومة، وأن الأزمة في أساسها هي أزمة الإسرائيلي نفسه؛ وأنها لن تقبل إلا بالثمن الذي تطلبه.

الصفقة جاءت بعد جهود قطرية ومصرية حثيثة، وبضمانات تنفيذ أمريكية، وقد تضمنت الاتفاق على هدنة إنسانية مؤقتة لمدة أربعة أيام، يحدث خلالها وقف إطلاق نار بين الطرفين في كافة مناطق القطاع، وتقف حركة طيران الاحتلال في جنوب القطاع بشكل كامل، بينما تتوقف حركة الطيران لمدة ست ساعات يومياً في شمال القطاع. ويلتزم الاحتلال خلال الهدنة بعدم اعتقال أحد في قطاع غزة، كما يسمح بإدخال مئات الشاحنات الخاصة بالمساعدات الإنسانية والإغاثية والطبية والوقود. ويتم خلال الهدنة إطلاق سراح خمسين من النساء والأطفال المحتجزين لدى المقاومة دون سن 19 عاماً، مقابل إطلاق سراح 150 من النساء والأطفال الأسرى في سجون الاحتلال دون سن 19 عاماً.

أبرز الدلالات:

أعطى هذا الاتفاق مؤشراً قوياً على صلابة المقاومة، وقدرتها العالية على القيادة والسيطرة والتحكم، بالرغم من كل ما لحق قطاع غزة من مجازر ودمار؛ وعلى نجاحها في إدارة مفاوضات صعبة، في أجواء حرب شرسة تشارك فيها قوى عالمية كبرى. وجاءت الوساطة القطرية والمصرية عنصراً مُيسراً ومُسهّلاً إلى جانب الوزن النوعي الكفؤ والفعال للمقاومة.

من ناحية ثانية، فقد نجحت المقاومة من خلال الاتفاق في كسر الإرادة السياسية الإسرائيلية، التي أعلنت في البداية أنها ستستخدم القوة العسكرية لتحرير أسراها. وكان من الواضح أن فشل الاحتلال في تحقيق إنجاز عسكري، وخسائره الكبيرة كانت سبباً في قبول الهدنة. وقد ترافق هذا الفشل، مع فشل جيش الاحتلال بعد 46 يوماً من عدوانه الوحشي، في أسر مقاوم واحد، كما فشل في العثور على أي أسير حي من المدنيين أو العسكريين.

وقد تعرض نتنياهو لضغوط كبيرة متزايدة من عائلات الأسرى الصهاينة، كما تعرض لانتقادات كبيرة من شخصيات ورموز كبيرة في المجتمع الصهيوني بمن فيهم رؤساء وزراء سابقين وقيادات عسكرية وأمنية؛ بالإضافة إلى الضغط الأمريكي للوصول إلى هدنة وصفقة بشأن الأسرى المدنيين. وهو ما اضطر نتنياهو وفريقه الأكثر تطرفاً في الكيان للنزول عن الشجرة، وإمضاء الهدنة.

ومن ناحية ثالثة، فإن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا صمود الحاضنة الشعبية الأسطوري في قطاع غزة، وكسرها لمحاولات التطويع والتركيع، وإفشالها لمؤامرة التهجير، والتفافها حول المقاومة. هذه الحاضنة هي "كلمة السر" في نجاح المقاومة، فهي التي صنعت رجال المقاومة وربَّتهم، وضحَّت بفلذات أكبادها وأموالها وممتلكاتها في سبيل الله، ودفاعاً عن الأرض والمقدسات، وتحقيقاً لمشروع التحرير والعودة.

ولذلك، فقد كان من الطبيعي، من ناحية رابعة، أن توافق المقاومة على هذه الهدنة لتوفير متطلبات الإغاثة والاحتياجات الغذائية والطبية لأبناء قطاع غزة، تخفيفاً من معاناتهم وضماداً لجراحاتهم وتعزيزاً لصمودهم. وهو ما سيعين المقاومة على متابعة أدائها بمزيد من الكفاءة والاقتدار بعد انتهاء الهدنة.

من ناحية خامسة، فإن المقاومة ستأخذ فرصة لالتقاط الأنفاس، وتنظيم صفوفها، وضبط طرق التواصل والاتصال بين القيادة والأعمال الميدانية؛ كما ستعطي الفرصة لإعادة تموضع قوات المقاومة وإعادة انتشارها؛ وإعادة تحديث المعلومات حول تموضع قوات العدو، وتجهيز ما يتناسب مع مقاومته.

وستكون ثمة فرصة مهمة، من ناحية سادسة، لتفعيل دور البلديات والدفاع المدني والكادر الطبي، لتقديم الخدمات العاجلة لأبناء غزة. ويقع على رأس تلك الأدوار انتشال جثث الشهداء من تحت الأنقاض ودفنها، خصوصاً مع وجود تقارير حول نحو سبعة آلاف مفقود، أكثر نصفهم من الأطفال والنساء. وهؤلاء الشهداء لم يُعطِ العدوان الوحشي الهمجي الإسرائيلي المستمر الفرصة لإخراجهم.

ومن ناحية سابعة، فإن الجانب الإسرائيلي سيحاول من خلال الهدنة تحسين صورته الخارجية، وتحقيق إنجاز ولو جزئي متعلق بتحرير عدد من الأسرى المدنيين لتخفيف الضغوط الداخلية عليه. وربما سيحاول أن يجند كافة إمكاناته الاستخبارية خلال الهدنة للحصول على معلومات حول قيادات المقاومة السياسية والعسكرية، سعياً لتحقيق صورة انتصار باغتيال أيٍّ منها؛ كما سيتابع جهوده الحثيثة لمعرفة أماكن احتجاز الأسرى.

***

وبشكل عام، فإن الهدنة عكست فرض المقاومة لإرادتها، وأعطت رسالة قوية على كفاءتها وفعاليتها بعد 46 يوماً من معركة طوفان الأقصى؛ وهو ما يُرسل رسالة للصهاينة وللأمريكيين وحلفائهم بالصعوبة البالغة، إن لم يكن استحالة، السيطرة على قطاع غزة أو سحق حماس...؛ وضرورة مراجعة أهداف الحملة "المجنونة" المسعورة التي يقوم بها الاحتلال؛ والتي لم تؤد إلاَّ إلى مزيد من الالتفاف الجماهيري حول حماس وخط المقاومة، وإلى صَبِّ مزيد من الوقود للثورة في وجه الاحتلال، وإلى مزيد من كشف الوجه البشع للاحتلال، بما يُفسد عليه مشاريع التطبيع في المنطقة، ويزيد من عُزلته الدولية، كما يزيد من الضغوط باتجاه الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية والتحرير والعودة والاستقلال.

معايير حول ترتيبات اليوم التالي لانتهاء العدوان على قطاع غزة[10]

واهمٌ من يظن أنه يستطيع فرض الوصاية على الشعب الفلسطيني، وشريكٌ في الجريمة من يسعى لمكافأة الاحتلال على مجازره، وضمان أمنه، بينما لا يسعى لإنهاء الاحتلال ومعاقبته على جرائمه.

لقد صار الحديث عن الترتيبات السياسية المستقبلية لوضع غزة، بعد انتهاء العدوان عليها، شغلاً شاغلاً لحكومة الاحتلال الإسرائيلي والحكومات الغربية، وكذلك للبلدان العربية والإسلامية، ولأعداد كبيرة من الباحثين والمتخصصين ومؤسسات الدراسات.

الأمر اللافت والخطير في الموضوع أن المشاريع والتصورات الإسرائيلية والغربية المطروحة تتصرف بعقلية فرض الإرادة على الشعب الفلسطيني؛ كما تضع التصورات وكأن الاحتلال حسم المعركة لصالحه، وهو يستبق تحقيق مكاسب سياسية، بينما النتائج الميدانية حتى الآن تثبت فشله الذريع في كسر شوكة المقاومة وفي تطويع الإرادة الشعبية، في الوقت الذي تؤدي فيه المقاومة أداءً بطولياً يعطيها منطقياً فرصة قوية في أن تهزم العدوان الوحشي ضد القطاع.

ونحن في هذا المقال بصدد وضع عدد من النقاط على الحروف، بشأن أي ترتيبات لما بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة، دون الخوض في الشكل الذي ستنتهي إليه الحرب.

لا وصاية على الشعب الفلسطيني:

المعيار الأول هو أن الشعب الفلسطيني شعبٌ ناضجٌ، وقادرٌ على أن يُقرّر مستقبله بنفسه، ولا يجوز لأحد أن يضع الوصاية عليه أو يُقرّر بالنيابة عنه. ولا يمكن للمشاريع الدولية والإسرائيلية أن تُفرض عليه مهما كانت (وصاية دولية، قوات عربية إسلامية، حكومة رام الله بمعايير إسرائيلية، حكومة تكنوقراط محلية مَرضيٌ عنها إسرئيلياً ودولياً...). ولا يمكن بأي حال أن يُعطي الشعب الفلسطيني الحقَّ لعدوه المحتل الغاصب في اختيار قيادته ومسارات عمله ونضاله.

والاحتجاج بأن الفلسطينيين منقسمون لا قيمة له هنا؛ لأن الفلسطينيين مجمعون على رفض الوصاية، وعلى نيل حريتهم. ومن حقهم بناء مؤسساتهم الوطنية التشريعية والتنفيذية التي تُعبّر عن الإرادة الحرة لشعبهم، دون استبعاد أي من القوى الفلسطينية، واختيار قيادتهم واستراتيجياتهم، سواء أحبها الاحتلال وحلفاؤه أم كرهوها.

الحلول تكون لإنهاء الاحتلال وليس لإدامته:

المعيار الثاني هو أن أي اقتراحات لحلول يجب ألا تكون حلولاً لمشاكل الصهاينة، الناتجة عن الاحتلال واغتصاب الأرض والمقدسات وقهر الشعب الفلسطيني؛ وإنما إنهاءً للاحتلال وإنهاءً لمعاناة الشعب الفلسطيني. فليس المطلوب إيجاد بيئات أفضل لاستمرار الاحتلال، وغطاء أفضل لاستمرار الجرائم والمذابح، بما يريح الاحتلال ويُقوّيه، ويدفعه لمزيد من العدوان ومصادرة الحقوق الفلسطينية، بخلاف كل الحقوق الإنسانية الأساسية...؛ وإنما المطلوب هو إيجاد الأسس الجادة لإجبار الاحتلال على الانسحاب، ونيل الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة في أرضه ومقدساته.

ولذلك، فليس من مهمة الفلسطينيين طمأنة الاحتلال على أمنه وأمن مغتصبي أرضه ومقدساته، وبالتالي فأي حديث عن وقف المقاومة، وإيجاد ترتيبات إدارية وسياسية في القطاع لإسكاتها أو لاجتثاثها، أو منع الفلسطينيين من انتخابها ممثلاً لهم ومعبراً عن تطلعاتهم، هو حديث غير ذي قيمة. فالأصل هو طمأنة الفلسطينيين وليس طمأنة الاحتلال، ومعاقبة الاحتلال وليس معاقبة الفلسطينيين، ونزع سلاح الاحتلال بعدما رأى العالم أجمع مجازره البشعة بحق النساء والأطفال والشيوخ وتدميره للمستشفيات والمدارس ودور العبادة، وليس نزع سلاح الفلسطينيين الذين يمارسون حقهم الطبيعي في تحرير أرضهم ومقدساتهم.

ليس مجرد تحسين الحياة تحت الاحتلال:

المعيار الثالث هو أن أي حلول لمستقبل قطاع غزة (ولمستقبل القضية) ليست مرتبطة بمجرد تحسين حياة الفلسطينيين تحت الاحتلال أو تحت الحصار. ليس المطلوب تحسين شروط الحياة في أكبر سجن مفتوح في العالم (القطاع)، وإنما تحرير الشعب من الاحتلال، والشعب بعد ذلك لديه من القدرات والكفاءات والإمكانات

ما يكفيه للنهوض بنفسه، دون مِنَّةٍ من أحد، ودون أن يحتاج قرشاً أو دولاراً من أحد. والاحتلال بحد ذاته هو من القبح والإجرام والدناءة بما لا يمكن العيش تحته، أياً كان توفر الطعام والشراب؛ والكرامة والحرية والشرف هي صفات أصيلة في الإنسان لا تتحقق إلا بزوال الظلم والاحتلال. فليس المطلوب عمل الترتيبات للعودة إلى "الحظيرة"، وإنما المطلوب السير في إجراءات الانعتاق والحرية.

انتهى عهد الكيان فوق القانون:

المعيار الرابع أن على القوى الكبرى أن تكفَّ عن توفير الغطاء للكيان الصهيوني ليظل "دولة فوق القانون". هذا الوضع الخطير الظالم أعطى هذا الكيان على مدى 75 عاماً الضوء الأخضر لممارسة أبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني ومصادرة الأرض والمقدسات وتهويدها، دونما حسيب أو رقيب. وما كان بإمكان الاحتلال الإسرائيلي أن يقتل خلال شهرين نحو 16 ألف فلسطيني بينهم أكثر من 7,500 طفل و5,100 امرأة، وتحت عدسات الكاميرات والبث المباشر، لولا اطمئنانه للغطاء الأمريكي الغربي.

هذا الغطاء الذي يَشلُّ المجتمع الدولي ويمنع الأمم المتحدة من اتخاذ أي إجراءات بحق الكيان الصهيوني، لا يكتفي بهذا فقط، وإنما يقوم بتزويده بالسلاح والمال والدعم اللوجيستي، ويقوم بضغوط هائلة على البلاد العربية والإسلامية ودول العالم لمنعها من دعم المقاومة الفلسطينية، ولإتاحة المجال للعدوان الصهيوني في الاستمرار في جرائمه ومذابحه.

لا للتهجير، نعم للعودة:

المعيار الخامس هو حق الشعب الفلسطيني الأصيل في أرضه ومقدساته، وبالتالي الوقوف في وجه محاولات تهجيره وتشريده، ومنع إيقاع نكبة جديدة به استجابة للغرور والعجرفة والوحشية الصهيونية. فلا تهجير لسيناء أو الأردن أو أي مكان. وإذا كان ثمة انتقال للاجئين في القطاع فهي إنفاذ حقهم الطبيعي في العودة إلى بيوتهم ومنازلهم التي أخرجوا منها سنة 1948، والتي تكرر اتخاذ القرار الدولي بحقهم في ذلك أكثر من 150 مرة.

الإجراءات المستعجلة:

المعيار السادس هو أن الإجراءات المستعجلة المطلوبة تتلخص في: وقف العدوان، وفتح المعابر وفك الحصار عن قطاع غزة، ومنع التهجير، وإعادة إعمار قطاع غزة، والسعي لتدفيع الاحتلال أثمان جرائمه في قتل المدنيين، وأثمان تدميره للبيوت والمستشفيات والمدارس والمساجد والكنائس والبنى التحية وغيرها.

***

وأخيراً، فمن حق الشعب الفلسطيني أن يعيش حياته بحرية وكرامة مثل باقي شعوب الأرض. وإن أولئك الذين يقدمون الاقتراحات لمستقبل غزة، عليهم أن يعلموا أنهم إذا كانوا يتحدثون عن "السلام"، فليس ثمة سلام دونما عدل، وليس ثمة سلام دون حرية، وليس ثمة سلام دون كرامة.

وليس ثمة حاجة لمشاريع تسوية جديدة، وليس ثمة حاجة لممارسة ضغوط جديدة على الشعب الفلسطيني. فالعنوان الذي يجب أن تَنصبَّ عليه الضغوط هو الكيان الإسرائيلي، لتحقيق نتيجة واضحة لا تحتمل اللبس هي إنهاء الاحتلال، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في التحرير والعودة وتقرير المصير.

عالم بلا "حماس"؟![11]

منذ معركة طوفان الأقصى تصاعدت الصرخات الإسرائيلية لسحق حماس، وانضمت إليها دعوات قوى غربية كبرى بوجوب إنهاء حكم حماس في قطاع غزة، وشطبها من دائرة التأثير في صناعة القرار الفلسطيني. وترافق ذلك مع حملة عالمية تشيطن حماس وتتهمها بالإرهاب، وترى فيها عائقاً أمام تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، ولم يخل الأمر من وجود قوى عربية وإقليمية فاعلة ضاقت ذرعاً بحماس وسبباً في إفساد علاقاتها الخارجية واستراتيجياتها الأمنية والتنموية. ولم يُخف ذلك زعماء ومسؤولون عرب تحدثوا في الغرف المغلقة مع زعماء غربيين أو مع شخصيات كشفت عن ذلك في وسائل الإعلام مثل دينيس روس وتوماس فريدمان.

عالم لا "حماس" فيه:

إذاً، يرى هؤلاء أن حماس هي المشكلة، وأن رأسها أصبح مطلوباً، وأن مدخل الاستقرار في المنطقة هو شطب حماس!!!

فلنتعامل مع فرضية التخلص من حماس بهدوء وفي إطار موضوعي. وليجب على أسئلتنا البسيطة أولئك الذين عبّأوا العالم ووسائل الإعلام ضد حماس.

حماس نشأت كحركة سنة 1987، بعد نحو أربعين عاماً من قرار تقسيم فلسطين وحرب 1948 وإنشاء الكيان الإسرائيلي، فماذا فعل محبو السلام والاستقرار طوال أربعين عاماً لإعطاء الفلسطينيين حقوقهم، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ولتطبيق قرارات الأمم المتحدة؟! هل كانت حماس هي العائق والمشكلة؟!!

وبعد ثلاثين عاماً من اتفاق أوسلو الموقع سنة 1993، والتي كانت تأمل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال خمس سنوات. من الذي عطّل تنفيذ الاتفاق؟ ومن الذي دمّر مسار التسوية؟ من الذي دمّر حلّ الدولتين؟ ومن الذي حول تجربة أوسلو ومسار التسوية إلى كارثة على الشعب الفلسطيني؟! أليس الطرف الإسرائيلي هو الذي ضاعف أعداد المستوطنين، وصادر الأراضي، وقام بتهويد المقدسات، وحول السلطة الفلسطينية إلى كيان وظيفي أمني يخدم الاحتلال؟

وبعد أكثر من عشرين عاماً على المبادرة العربية (السعودية) أليس الاحتلال الإسرائيلي هو الذي تجاهلها وأفشلها، وتسبّب في وضعها على الرَّف، إن لم يكن سلّة المهملات؟!

وعلى فرض أنه لم تكن هناك "حماس" طوال الفترة الماضية؟! هل كان الإسرائيليون سيعطون الفلسطينيين دولة كاملة السيادة في الضفة والقطاع؟ أم أن المشكلة في جوهر الأيديولوجية الصهيونية، والعقلية الإسرائيلية الحاكمة صانعة القرار التي ترفض ذلك؟!

على سبيل المثال، قامت حماس في الفترة 2/25–1996/3/3 بعدة عمليات انتقاماً لاستشهاد يحيى عياش، هزت الكيان الإسرائيلي، فسارعت القوى الغربية الكبرى والكيان الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية وعدد من الدول العربية ودول العالم بعقد مؤتمر دولي أسمته "مؤتمر صانعي السلام" في 13 آذار/ مارس 1996 في شرم الشيخ بمصر، لدعم مسار التسوية ومحاربة "الإرهاب". وقامت السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة، وباستخدام كافة وسائل القمع والبطش، بحملة شعواء ضد حماس لمحاولة اجتثاث كل ما له صلة بالتيار الإسلامي المقاوم. ومن الناحية العملية لم تترك السلطة حجراً على حجر، وتمكنت من تفكيك معظم إن لم يكن كافة خلايا المقاومة، ونجحت إلى حد بعيد في ضرب البنية التنظيمية لحماس وفي خنق قاعدتها الشعبية.

ثم ماذا؟! خلال السنوات الأربع التالية استتب الأمر للسلطة، وتولّت هي وأجهزتها الأمنية "التسعة" تلبية المطالب الإسرائيلية، وتحقيق "معايير الجودة" المستهدفة. ولكن لم يفعل الاحتلال الإسرائيلي شيئاً سوى متابعة برامج التهويد والاستيطان، واستخدام مسار التسوية كغطاء لاختراق المنطقة العربية والإسلامية والتطبيع معها، وتكلل الأمر بفشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية في تموز/ يوليو 2000.

والسؤال الذي يفرض نفسه، لقد كانت تلك الفترة عملياً "عالماً بلا حماس" فلماذا لم تتحقق التسوية السلمية الموعودة؟

لهذا فقد ياسر عرفات أي أمل بتحقيق حلم الدولة الفلسطينية الذي يسعى إليه. وهذا الإحباط كان له دور أساس في دفع عرفات لدعم انتفاضة الأقصى التي اندلعت في أيلول/ سبتمبر 2000، بل ومشاركة عناصر فتح فيها شعبياً وعسكرياً.

أما النتيجة الثانية، فهي أن حماس خلال وقت قصير جداً استعادت عافيتها، وتقدمت لتقود المقاومة المسلحة، ولتحصل على التفاف جماهيري غير مسبوق؛ تكلل بفوزها الساحق في انتخابات المجلس التشريعي 2006.

تكررت محاولة إيجاد "عالم بلا حماس" على يد السلطة الفلسطينية في رام الله منذ 2007 ولسنوات عديدة في الضفة الغربية، وعانت حماس (وما تزال تعاني) من بطش السلطة (ومعه البطش الإسرائيلي والخبرة الأمريكية) ومطاردتها ومن إغلاق مؤسساتها، وضرب بناها التنظيمية، فماذا كانت النتيجة بعد 16 عاماً؟!

النتيجة أن حماس هي الفصيل الأكثر شعبية في الضفة، أو على الأقل الفصيل الأساس المنافس لفتح!! وإلا فلماذا تهرَّبت قيادة فتح من استحقاقات الانتخابات وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني في ربيع 2021، وما زالت تتهرب منه حتى الآن؟! وحتى في قطاع غزة، فإن الحصار المضني وخوض خمس حروب مدمرة على مدى 16 عاماً لم يزد حماس إلا قوة وشعبية!!

ولذلك، فالسؤال الموجه للاحتلال الإسرائيلي، إذا كانت الضفة الغربية تحت احتلالكم المباشر وغير المباشر، وفشلتم على مدى 36 عاماً في اجتثاث حماس، حتى بوجود شريك فلسطيني معكم، وما تزال في أوج شعبيتها؛ فماذا تتوقعون على فرض أنكم تمكنتم من إعادة احتلال القطاع؟! لماذا الإصرار على "تجريب المُجرّب"؟ وعلى "إعادة اختراع العجلة"؟!

إرادة الاحتلال... أم إرادة الشعب؟!

ثمة سؤال بديهي يطرح نفسه: هل "العالم بلا حماس" يعكس إرادة الاحتلال وحلفائه، أم إرادة الشعب الفلسطيني؟!

وبالتالي، هل للاحتلال الإسرائيلي وحلفائه حق الوصاية على الشعب الفلسطيني؟ وهل من حقهم فرض معاييرهم لاختيار الشعب الفلسطيني لممثليه وقيادته؟ وما هذه الدرجة من الوقاحة والغطرسة أن يُقرر العدو شكل ومواصفات قيادة شعب هو ضحية الاحتلال؟!

والسؤال البديهي الثاني لماذا يسعى العالم الغربي والمطبّعون العرب وحلفاؤهم إلى تكييف الأوضاع في فلسطين وفق رغبات الاحتلال ومعاييره وبما يريح "إسرائيل"؟

بدلاً من السعي وفق مئات القرارات الدولية وبديهيات حقوق الشعوب في تقرير المصير، إلى تكييف الأوضاع لصالح إنهاء الاحتلال وممارسة كافة الضغوط عليه لإجباره على ذلك؟! وبالتالي، فإن بقاء الاحتلال الإسرائيلي كـ"دولة فوق القانون"، بحيث يتم تأمين احتلاله وضمان استمراره في إخضاع شعب آخر هو الحالة الشاذة التي يجب أن تزول.

ولذلك، فإذا اختار الشعب الفلسطيني حماس في تعبير حرّ عن إرادته، فالصحيح هو احترام إرادة الشعب لا إرادة الاحتلال. وحماس حكمت قطاع غزة وفق أغلبية فلسطينية انتخبتها، وهي لم تأتِ بإذن "إسرائيل" ولا أمريكا، ولا بموافقتهم، حتى تبقى إذا رضوا أو تذهب إذا غضبوا؛ فليس هذا شأنهم.

المؤشرات الواقعية:

تظهر المؤشرات أنه بعد أكثر من 75 يوماً من العدوان الإسرائيلي الوحشي المدمر على قطاع غزة، أن شعبية حماس ما زالت عالية ومتصاعدة وما تزال الحاضنة الفلسطينية تلتف حولها في داخل فلسطين وخارجها. وأن أسلوب المذابح والمجازر عمق الرغبة لدى الشعب الفلسطيني في الانتقام وفي تقديم المزيد من التضحيات لإنهاء الاحتلال. أي أن الرغبة الإسرائيلية المجنونة للوصول إلى "عالم بلا حماس" لم تزد حماس إلا قوة، بل ورفعت قدرها فلسطينياً وعربياً وإسلامياً وعالمياً كحركة مقاومة وتحرر؛ في الوقت الذي انكشف فيه أكثر وأكثر الوجه القبيح للاحتلال.

وتظهر آخر استطلاعات الرأي التي صدرت عن المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في 2023/12/13 تصاعد شعبية حماس وإلى المزيد من الالتفاف حول خط المقاومة، ووجود أغلبية ساحقة تطالب باستقالة عباس.

وفوق ذلك، فلربما لو كان ثمة استفتاء حول أكثر الفصائل أو الأحزاب شعبية في العالم العربي والإسلامي لفازت حماس بأغلبية مريحة، وحازت مكانة لا يحلم بها فصيل فلسطيني أو حزب أو زعيم عربي أو إسلامي. ولربما حاز "أبو عبيدة" الذي لا نعرف اسمه ولا شكل وجهه أصواتاً أعلى بكثير من العديد من الزعماء والرؤساء الذي تصدح بأسمائهم وسائل الإعلام صباح مساء!!

حماس والمجتمع الدولي:

هل إذا كان العالم بلا حماس، سيكون أفضل لدعم المجتمع الدولي لقضية فلسطين؟!!

في الحقيقة فإن الدراسة الموضوعية لمسار تفاعل العالم مع قضية فلسطين وتصدرها للأجندة الدولية وارتفاع نسبة التصويت لها منذ أن نشأت حماس وحتى الآن (1987–2023) تشير إلى أنه كلما كانت هناك مقاومة وأجواء انتفاضة ومواجهة مع الاحتلال وصعوداً لدور حماس، فإن هذه النسبة تزداد في تصويت الأمم المتحدة ومؤسساتها وفي تفاعل العالم رسمياً وشعبياً. وأنه كلما سيطر تيار التسوية وفرض حالة من "الهدوء" كلما تراجع الاهتمام والدعم الدولي ونسب التصويت في الأمم المتحدة؛ وكلما استغل ذلك الجانب الإسرائيلي لمزيد من الاستيطان والتهويد باتجاه إغلاق الملف الفلسطيني، وفرض تصوراته التي تشطب حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه ومقدساته. وقد كتب عن هذه الظاهرة باحثون متخصصون أمثال د. وليد عبد الحي.

حماس و"الإرهاب":

تتهم عدة دول غربية حماس بـ"الإرهاب"، وبقتل المدنيين، ولذلك ترى ضرورة لإخراجها عن الشرعية الدولية، أما بالنسبة للشعب الفلسطيني وللعرب وللمسلمين، فحماس حركة إسلامية معتدلة منفتحة، وهي حركة تحرر وطني، ووجودها مرتبط بمواجهة إرهاب الصهاينة وبإنهاء الاحتلال. ومحاولة سحق حماس وتحييدها لن ينهي جوهر فكرة التحرير، فهو حق مقدس أصيل لكل شعب لديه كرامة ويسعى لتقرير مصيره بنفسه. واتهام حماس بالإرهاب هو مجرد أداة لمنع أي عمل مقاوم مشروع ضد الاحتلال.

أما موضوع استهداف المدنيين فربما لا مجال هنا لنقاشه، ولكن من الناحية التاريخية يكفي أن نشير إلى أن حماس سعت منذ إنشائها للتركيز على الأهداف العسكرية، وسبق لها بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي التي قام بها أحد الصهاينة سنة 1944 أن عرضت على الاحتلال تجنب قتل المدنيين، ولكن الاحتلال تجاهل ذلك، وواصل مجازره. وللعلم فإن الإحصائيات الموثقة تشير إلى أن الاحتلال قتل أكثر من 11 ألف فلسطيني، أغلبيتهم الساحقة مدنيون في الفترة منذ سنة 2000، وحتى

قبيل عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر الماضي. والعالم كلّه الآن شاهد على المذابح الصهيونية في قطاع غزة... فلنتحدث أولاً عن "الإرهاب الصهيوني".

والفكر الإسلامي الحضاري المعتدل هو المدرسة الأكثر قوة وعمقاً واتساعاً في فلسطين والعالم العربي والإسلامي؛ وفلسطين بمكانتها الدينية العظيمة وتراثها تحتل مكاناً مركزياً في وجدان وقلب كل عربي ومسلم. وبمقدور هذه المدرسة حتى لو ضُربت حماس أن تُعيد إنتاج حركة أكثر قوة واتساعاً. وهو أمر يرى أصحابه أنه مرتبط بمعركة عادلة تستحق التضحية والموت لأجلها، وهو أمرٌ مرتبط بمكانة فلسطين وليس بالضرورة بوجود حماس. إنها أيديولوجية راسخة في المجتمع الفلسطيني والأمة. ومن الغباء تجاهلها والإصرار على السير عكس حركة التاريخ بعد ثلاثين عاماً من الاستعمار البريطاني و75 عاماً من الاستعمار الصهيوني، واستخدام آليات ثبت فشلها.

***

النتيجة الواضحة لهذا النقاش هو أن أولئك الذين يتحدثون عن عالم بلا حماس، لا يقصدون حماس بذاتها فقط، وإنما يستهدفون مقاومة الشعب الفلسطيني وقواه الحية والحرة، يريدونه عالماً يفرض بيئة مناسبة لاستمرار الاحتلال والظلم وقهر الشعب الفلسطيني.... ويريدون شعباً فلسطينياً بلا إرادة، شعباً يرقص على أنغام الاحتلال، شعباً بلا أظافر ولا أسنان؛ وهو ما لن يكون!!

وبدلاً من ذلك، يجب أن يَنصَبَّ الجهد العالمي على إيجاد عالم بلا استعمار... عالم بلا احتلال... عالم بلا مشروع صهيوني استعماري إحلالي توسعي عدواني... عالم يحترم الإرادة الحرة للشعوب... ويَنصبّ على الضغط على "إسرائيل"، لا على المقاتلين من أجل حريتهم، عالمٌ يتوقف عن التهرّب من الاستحقاق الذي سيحدث عاجلاً أم آجلاً وهو تحرير فلسطين وإنهاء الاحتلال.

مشروع تهجير فلسطينيي غزة إلى سيناء: لماذا وما مصيره؟[12]

لعل الاحتلال الإسرائيلي وجد فرصةً في تحقيق حلم قديم متجدد في أثناء عدوانه على قطاع غزة، وهو تهجير فلسطينيي قطاع غزة إلى سيناء.

هل كان حقاً جاداً في ذلك؟! أم أنه كان نوعاً من رفع سقف أهداف العدوان إلى أعلى مدى ممكن، ليحصل ما يمكن تحصيله بحسب الأداء الميداني للحرب؟

أم أنه عبّر عن حالة الهستيريا والجنون بعد الضربة القاصمة التي تلقاها في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، حيث أراد من خلال هجومه الوحشي الشرس، مستفيداً من الغطاء الأمريكي الغربي، الوصول إلى أفضل حالة أمان ممكنة لمستوطنيه خصوصاً في غلاف غزة، بحيث يتم تهجير أكبر عدد ممكن من أبناء القطاع، لتوفير شريط أمني عازل على طول خطوط التماس مع القطاع.

ولعله أراد أيضاً من خلال التهجير، إيجاد أجواء "نكبة ثانية" للشعب الفلسطيني، وإيجاد بيئة انكسار وهزيمة وكي وعي وإحباط لدى الفلسطينيين تجعلهم يبتعدون عن مسار المقاومة المسلحة.

من ناحية أخرى، فإن الحجم السكاني الهائل لقطاع غزة، الذي وصل إلى 2.3 مليون فلسطيني يقيمون في 363 كيلومتر مربع، الذي يعد ضمن الأكثف في العالم، مصحوباً بمشاعر الظلم والقهر، وبأجواء الحصار والفقر والمعاناة يشكل بيئة دافعة للثورة وللمقاومة المسلحة للمشروع الصهيوني. وبقاء هذا العدد الكبير من فلسطينيي القطاع، يجعلهم يتطلعون دائماً لحقّ العودة، وهذا "كابوس" كبير يسعى الإسرائيليون إلى شطبه وإلغائه.

كما أن استراتيجية التهجير تنسجم مع جوهر المشروع الصهيوني القائم على فكرة "أرض بلا شعب" وعلى فكرة الاستعمار الإحلالي، حيث يحلّ المستعمر المستوطن مكان السكان الأصليين، ولذلك ففكرة التهجير تبقى أصيلة في الأيديولوجية الصهيونية.

مشاريع قديمة جديدة:

ليس مشروع تهجير فلسطينيي القطاع مشروعاً جديداً، بل تكررت محاولات تنفيذه على مدى السبعين سنة الماضية.

كان أول مشروع جاد لتهجير اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة إلى سيناء في الفترة 1953–1955، حيث سعى إلى زراعة خمسين ألف فدان (نحو 210 كيلومترات مربعة) في شمال غربي سيناء لتوطين اللاجئين فيها، ففي 14 أكتوبر 1953، توصلت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مع الحكومة المصرية إلى اتفاق محدد تقدم بموجبه الحكومة المصرية الأرض المطلوبة، وتتعهد بإيصال كميات كافية من مياه نهر النيل سنوياً لري هذه الأراضي. وكان العدد المقدر من الفلسطينيين الذين سيتم ترحيلهم نحو 60 ألف نسمة، لكن هذا المشروع لقي معارضة شاملة وعنيفة من فلسطينيي القطاع الذين خرجوا (إثر الهجوم الصهيوني على قطاع غزة في 28 فبراير 1955) في الأول من مارس في مظاهرات قوية عارمة استمرت أياماً، تنادي برفض مشروع التوطين، كما تطالب بتدريب الفلسطينيين وتسليحهم، وبإقامة جيش وطني فلسطيني، وإطلاق الحريات العامة، وفي نهاية المطاف، وافقت الحكومة المصرية بزعامة جمال عبد الناصر على إلغاء المشروع.

وتشير الوثائق البريطانية إلى مشروع إسرائيلي سنة 1971 للتهجير القسري لآلاف من فلسطينيي القطاع إلى منطقة العريش في سيناء؛ وبحيث يتم تخفيض عدد سكان القطاع بنحو مئة ألف، وكان الصهاينة يرون أن النتائج العملية في حل مشكلاتهم أهم من الانتقادات التي ستُوجّه إليهم. غير أن المشروع فشل.

ومن المشاريع البارزة، مشروع جيورا آيلاند سنة 2000 الذي ترأس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي؛ وحمل مشروعه عنوان "البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين"، ونشر أوراقه مركز بيغن – السادات للدراسات الاستراتيجية. ويدعو المشروع إلى تنازل مصر عن 720 كيلومتر مربع من سيناء في المنطقة المحاذية للقطاع، على شكل مستطيل يمتد ضلعه الأول 24 كم من رفح باتجاه العريش، ويمتد ضلعه الثاني مسافة 30 كم جنوباً؛ مقابل تنازل الفلسطينيين عن مساحة مساوية في الضفة الغربية لصالح المستوطنات اليهودية، ويتم تعويض مصر عن تلك المساحة بأراضٍ من جنوب غرب النقب.

وفي 2004 قدم يوشع بن آريه، الرئيس السابق للجامعة العبرية، مشروعاً مشابهاً لمشروع جيورا آيلاند، مع مزيد من الإغراءات للجانب المصري. ولم يكن مشروع صفقة القرن الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي ترامب أوائل سنة 2020 تحت عنوان "السلام على طريق الازدهار" بعيداً عن مشروع جيورا آيلاند.

وفي أثناء العدوان الحالي على قطاع غزة، تسربت ورقة سياسات صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيلية، تطرح ثلاثة خيارات للتعامل مع قطاع غزة، حيث رأت أن الخيار الأمثل الذي يمكن أن يحل مشكلة الاحتلال الأمنية، ويضمن أمن مستوطني غلاف غزة، هو تهجير سكان القطاع؛ لأنه بحسب تحليلها فإن عودة السلطة الفلسطينية هو خيار لم ينجح تماماً في حفظ الأمن في الضفة، كما أن نموذج الانسحاب عن الأرض لم ينجح أيضاً. غير أن الورقة تعترف بصعوبات كبيرة في التنفيذ على رأسها الرفض العربي وتحديداً مصر والأردن، والرفض الدولي أيضاً الذي قد ينعكس سلباً على "شرعية إسرائيل" ومكانتها وصورتها العالمية.

إلى أين:

هناك بونٌ شاسع بين ما يرغب به المُخطِّط الإسرائيلي وبين ما يستطيع تحقيقه، وعبر التجربة التاريخية، فهناك حالة تدافع حيث إن صمود الشعب الفلسطيني ومقاومته عطَّلت وأفشلت الكثير من المخططات والبرامج الإسرائيلية.

وبالرغم من أن المجازر الوحشية وعملية التهجير التي قام بها الاحتلال خصوصاً في شمال القطاع أدت إلى ترك أكثر من ثلثي سكان القطاع منازلهم، وتسبّبت بحالة ضغط مأساوية هائلة عليهم؛ غير أن إمكانات التهجير خارج القطاع تبقى مستبعدة بل وتتضاءل فرصها إلى حد التلاشي في الأيام القادمة.

ذلك أن العنصر الأساس في الموضوع هو الشعب الفلسطيني في القطاع، والذي يُصرّ على القبض على الجمر ويرفض التهجير، ويرفض الخروج من القطاع إلا باتجاه العودة إلى بيوتهم التي أخرجوا منها سنة 1948. وهذه الصلابة تشكل عنصر الإفشال الرئيس لهكذا مشروع.

من ناحية ثانية، فإن التوجه المصري هو رفض التهجير وإغلاق الحدود في وجهه واعتبار ذلك خطاً أحمر؛ كما أن الموقف الأردني أشد صلابة في رفض التهجير لخشية أن يفتح ذلك الشهية الإسرائيلية باتجاه تهجير أبناء الضفة الغربية إلى الأردن.

وقد ظهرت بعض المؤشرات على ضغوط كبيرة يتم ممارستها على الجانب المصري، مع تقديم إغراءات اقتصادية واسعة. وربما تم التقاط بعض الإشارات المتعارضة من القيادات المصرية، غير أن النظام على ما يبدو حسم أمره باتجاه الرفض، ليس فقط باعتبار أن الموافقة على التهجير تعني طعناً في "شرعيته" أمام شعبه والشعوب العربية بسبب القيام بالمساعدة في تصفية القضية الفلسطينية؛ وإنما باعتبار ذلك مرتبطاً بالأمن القومي المصري، ثم إن النظام المصري من الناحية التاريخية كان الأقل استيعاباً بين دول الطوق للاجئين الفلسطينيين.

أما الأمريكان الذين كانوا على ما يبدو متحمسين في البداية لفكرة التهجير، فقد أخذوا بالتراجع عن الفكرة بعد ما رأوا الإصرار الفلسطيني والرفض العربي والدولي لها.

وفكرة التهجير من ناحية أخرى، تُعدّ جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف، التي تعدّ جوهر القانون الإنساني الدولي، كما أن النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية أدرجها كجريمة ضد الإنسانية. وبغض النظر عن مدى عجرفة الاحتلال الإسرائيلي واحتقاره للقانون الدولي، فيبدو أن الكلفة تبدو مرتفعة جداً في قدرته على تنفيذ التهجير خارج القطاع.

ويبقى أداء المقاومة البطولي في قطاع غزة هو الأهم، وتشير الدلائل إلى أن الضربات الكبيرة التي يتلقاها جيش الاحتلال، ستضطره للتراجع عن العديد من أهدافه، مع تصاعد خسائره أزماته الداخلية السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، وتصاعد الدعوات بالتوقف عن العدوان، وكذلك تصاعد الضغوط الدولية على الاحتلال، وانحسار الغطاء الغربي عن العدوان.

وهو ما يعني أن مشروع التهجير سيوضع على الرَّف من جديد، وسيذهب لاحقاً إلى مزبلة التاريخ.

الشعب الفلسطيني يصوِّت للمقاومة[13]

تظهر أحدث استطلاعات الرأي في الضفة الغربية وقطاع غزة صعوداً كبيراً في شعبية حركة حماس، ومزيداً من الالتفاف الشعبي حول خط المقاومة المسلحة، وأنه بالرغم من المجازر البشعة والدمار الهائل الذي أحدثه الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على القطاع، فإنه قد فشل فشلاً ذريعاً في عزل حماس وقوى المقاومة عن الحاضنة الشعبية الفلسطينية.

تأييد معركة طوفان الأقصى:

أظهر الاستطلاع الذي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، والذي صدرت نتائجه في 13 كانون الأول/ ديسمبر 2023 والذي شمل آراء الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ أن 72% من الفلسطينيين يرون أن قرار حماس بالهجوم وإطلاق معركة طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي كان صائباً، كما يرى 62% أن حماس ستخرج منتصرة من هذه المعركة. وتوقع 72% أن حماس ستنجح في العودة لحكم قطاع غزة بعد الحرب بالرغم من نية "إسرائيل" المعلنة في القضاء عليها. وهذا يتوافق مع وجود أغلبية كبيرة من 73% ترى أن "إسرائيل" لن تنجح في إحداث نكبة فلسطينية ثانية، كما أكدت أغلبية ساحقة من 85% أن "إسرائيل" ستفشل في تهجير سكان قطاع غزة.

اللافت للنظر أن هذه النتائج التي تظهر ثقة عالية بحماس وبالمقاومة، جاءت في أجواء استطلاع أُخذت فيه آراء الناس في ذروة عدوان شرسٍ على القطاع تحالفت فيه "إسرائيل" التي يُعدُّ جيشها ضمن الجيوش الأقوى عالمياً، مع قوى كبرى على رأسها الولايات المتحدة ضد قوى مقاومة ذات إمكانات عسكرية ضئيلة جداً مقارنة بأعدائها، وتعيش في بيئة فقيرة محاصرة. كما أن هذه الآراء أُخذت بعد أن استشهد أكثر من 15 ألف فلسطيني بينهم أكثر من ستة آلاف طفل وأربعة آلاف امرأة، وجرح 36 ألفاً آخرين، وتشريد نحو ثلثي سكان القطاع. وفي وقت يذكر فيه 56% من المشاركين في الاستطلاع من أبناء القطاع أنه لا يوجد لديهم ما يكفي من الطعام ليومٍ أو يومين، ويؤكد 64% منهم أن أحد أفراد أسرهم قُتل أو جرح في هذه الحرب.

بين أداء سلطة رام الله وأداء حماس:

بحسب الاستطلاع فإن 60% من الجمهور الفلسطيني يُفضِّل سيطرة حماس على قطاع غزة بعد الحرب؛ بينما يفضّل 16% سيطرة السلطة الفلسطينية بحكومة وحدة وطنية ولكن بعد استبعاد الرئيس محمود عباس، ولا يُفضل سوى 7% فقط سلطة فلسطينية بقيادة عباس. وهي نسبة صادمة للسلطة في رام الله، وللرئيس عباس، إذ إن حكومة الوحدة الوطنية كانت تُحظى بشعبية واسعة. وثمة 72% من الجمهور راضون عن أداء حماس خلال الحرب على قطاع غزة، بينما لم يرضَ عن أداء سلطة رام الله سوى 14%؛ ورضي عن أداء يحيى السنوار قائد حماس في غزة 69% مقابل 11% فقط رضوا على أداء عباس.

من جهة أخرى، فإن 68% من الجمهور يرون أن السلطة الفلسطينية في رام الله أصبحت عبئاً على الشعب الفلسطيني؛ بل إن 58% يؤيدون حل السلطة الفلسطينية نفسها. ولا يؤيد السير في طريق المفاوضات السلمية في سبيل إنهاء الاحتلال إلا أقلية من 20%، بينما هناك أغلبية من 69% مع العودة للانتفاضة والمقاومة المسلحة.

وهناك 88% يطالبون عباس بالاستقالة، وترتفع هذه النسبة بين أبناء الضفة الغربية حيث سلطة عباس إلى 92%. وهو ما يشير إلى أغلبية ساحقة لم تعد ترغب في بقائه في سدة الحكم، وهي رغبة تكررت في استطلاعات سابقة، لكنها وصلت ذروة عالية في هذا الاستطلاع. ولعل ذلك يُفسر ما يتم تداوله عربياً ودولياً في هذه الأيام، من أن عباس لم يعد مؤهلاً للاستمرار في قيادة المرحلة القادمة، وأنه لا بد من البحث عن بديل عنه؛ حتى إن بعض الدوائر تناقش إمكانية إطلاق سراح القائد الفتحاوي مروان البرغوثي من السجون الإسرائيلية باعتباره الوحيد المؤهل للملمة صفوف فتح في مواجهة صعود شعبية حماس.

الانتخابات الرئاسية والتشريعية:

واتساقاً مع نتائج الاستطلاع، فإنه إذا حدثت انتخابات رئاسية في تنافس بين رئيس فتح محمود عباس ورئيس حماس إسماعيل هنية، فإن هنية سيحصل على 78% من الأصوات مقابل 16% فقط لعباس. وليس ثمة فرصة لفتح لكسب معركة الرئاسة إلا إذا شارك فيها مروان البرغوثي حيث سيحصل على 47% مقابل 43% لهنية و7% فقط لعباس.

وإذا ما حدثت انتخابات تشريعية فإن 51% سينتخبون قائمة حماس (التغيير والإصلاح) مقابل 19% سينتخبون قائمة فتح، وكافة القوائم الأخرى تحصل على 4% فقط. ومن الملاحظ أن 25% لم يقرروا بعد، وهذه النسبة من المترددين عندما تحسم أمرها ستختار على الأغلب (كما سبق من تجارب) بين حماس وفتح، وهو ما يعني أن فرصة قائمة حماس في الوصول إلى نسبة تزيد عن 60% عالية جداً. ولعل هذا المؤشر الذي يتجاوز نسبة الحسم، والذي تصل إليه حماس للمرة الأولى يعطي دلالة قوية على مدى تأثير معركة طوفان الأقصى، وعلى مدى الشعبية التي يحظى بها العمل المقاوم عندما يأخذ شكله القوي الفعال.

***

يظهر هذا الاستطلاع أن العدوان الإسرائيلي فشل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني، وأن المجازر المرتكبة بحق المدنيين والدمار الهائل لم يستطع فصل المقاومة المسلحة عن حاضنتها الشعبية، وأن العدوان كان له ارتدادات عكسية زادت من التفاف الشعب الفلسطيني حول المقاومة؛ وأن الرغبة في التضحية والانتقام للشهداء قد ازدادت، وأن جرائم الاحتلال تحولت إلى وقود للثورة ولاستمرارها.

ويُعزّز هذا الاستطلاع الاتجاه الفلسطيني العام، الذي ظهر في استطلاعات سابقة، والذي فقد الأمل في مسار التسوية السلمية، وأصبح لا يرى فرصة حقيقية لإنجاز "حل الدولتين"، في ضوء تصاعد التطرف الديني والقومي الإسرائيلي، وتَغوُّل برامج التهويد والاستيطان؛ ويرى أن اللغة الوحيدة التي يفهمها الاحتلال هي المقاومة المسلحة.

ويطرح هذا الاستطلاع بقوة، وبشكل متكرر متصاعد، مسألة شرعية القيادة الفلسطينية الحالية، التي فقدت ثقة الشارع الفلسطيني؛ حيث أصبح ثمة ضرورة للتوافق على قيادة انتقالية للتحضير لانتخابات حقيقية، لإعادة بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية الفلسطينية على أسس نزيهة وسليمة، وبما يعبّر بصدق عن إرادة الشعب الفلسطيني.

استشهاد العاروري...
مزيد من الوقود لحماس والمقاومة[14]

استشهد القائد المجاهد صالح العاروري رحمه الله، ولكنّه تحول من قيادي ميداني إلى رمز كبير وحالة إلهام للمقاومة الفلسطينية بل وللشعب الفلسطيني وللأمة بشكل عام. وكذلك فعل رفاقه الذين شاركوه الشهادة أو سبقوه إليها.

الاستعمار والطغيان والرموز:

ما لا يدركه الاستعمار أو قوى الطغيان عند التعامل مع الثورات وحركات التغيير، أن قتل الرموز والقادة يؤدي في كثير من الأحيان إلى تأجيج الثورات التي تقوم على دين أو فكرة أو رسالة أو أيديولوجية تُعبّر عن الوعي الجمعي للشعب أو الأمة. فعندما يرتقي زعماؤها شهداء، فإن هذه الثورات والحركات تزداد مصداقيتها وثقة الجماهير بها؛ ويتحول زعماؤها إلى منارات ومصادر إلهام، وينتقل تأثيرهم المؤقت إلى حالة تتصف بالدوام، بحسب مكانتهم ومواقفهم وحالة الإلهام التي تركوها خلفهم. وفوق ذلك، فإن ما يفعله الطاغية أو المستعمر يرفع جدران الدم والعداء مع الشعوب المحكومة بالقوة والنار، ويضاعف الرغبة في الانتقام.

هذه الظاهرة هي ظاهرة عامة في حركة الحياة وتجارب التاريخ، وتنطبق على مختلف الأيديولوجيات والشعوب؛ وهي تنطبق بشكل فعال على الشعوب الحية ذات العمق الحضاري والعقائدي والتاريخي وليس المجتمعات المفككة الهشة، وتنطبق على التيارات أو الحركات التي تجتمع على الفكرة والمبدأ وليس على الجماعات التي تلتف حول الشخص أو المصلحة.

وفي القرآن الكريم ترى ذلك في قصص سحرة فرعون وفي مؤمن آل فرعون، وفي زكريا عليه السلام الذي نشر بالمنشار، وفي يحيى عليه السلام الذي قطع رأسه لأجل امرأة غانية. وفي المسيحية يتخذ أتباعها بحسب اعتقادهم مصادر إلهام هائلة من "تضحية" المسيح عليه السلام، ومن استشهاد ستيفن (ستيفانوس) وبطرس (بيتر) وبولس(بول)... وغيرهم.

وفي التاريخ الإسلامي نَبَعتْ عظمة الكثيرين من استشهادهم كما في سُمية وعمار وخبيب بن عدي رضي الله عنهم، ولعل نموذج الحسين بن علي رضي الله عنهما هو الأشهر، والأكثر تأثيراً. وفي تاريخ فلسطين الحديث تتربع نماذج القسام وعبد القادر الحسيني وعبد الفتاح حمود ومحمد يوسف النجار وخليل الوزير وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي... وغيرهم كثير. وما ضَرَّ هؤلاء ألاّ تتحقق انتصارات كبرى على أيديهم، أو يحققوا أهداف العودة والتحرير؛ ولكن تضحياتهم كانت وما تزال نماذج ملهمة ووقوداً للثورة وقوتها لمن حمل الراية بعدهم.

الشيخ صالح العاروري:

إن خسارة حماس بالشيخ صالح ورفاقه خسارة كبيرة، فهو الرجل الثاني في الحركة، ويتمتع بعدد من المواصفات قل نظيرها. فإلى جانب ذكائه الحاد وشخصيته القيادية القوية وشجاعته، وقدرته على الإقناع وديناميته العالية، وتواضعه وسهولة معشره، فقد كان يُعدُّ أحد مفكري الحركة ومنظري مرحلتها، وله دوره الكبير في إدارة علاقاتها الخارجية، خصوصاً مع "محور المقاومة".

الشيخ صالح العاروري المولود سنة 1966، ترعرع في أحضان جماعة الإخوان المسلمين في قرية عارورة، وصار رئيساً للاتجاه الإسلامي في مدرسة القرية، ثم رئيساً للكتلة الإسلامية في جامعة الخليل، بينما كان يتابع تخصصه في الشريعة الإسلامية.

كتائب القسام في الضفة:

كانت المحطة الفارقة في حياة العاروري دوره الرئيس في تأسيس كتائب الشيخ عز الدين القسام في الضفة الغربية. فقد كانت حماس قد شكلت جناحها العسكري الحالي "كتائب عز الدين القسام" في 1990، الذي حلّ محل "المجاهدون الفلسطينيون"، في قطاع غزة. أما في الضفة الغربية فقد أخذ العمل العسكري في البداية شكل المبادرات الفردية أو المنظمة المحدودة. وكانت أحد أولى المبادرات "مجموعة بيت أمر" والتي تعود أولى عملياتها إلى آذار/ مارس 1988؛ ومجموعة سمير الأسطة في نابلس؛ ومجموعات البراق التي تشكلت بإشراف قيادة حماس في الخليل، في النصف الأول من 1990. بالإضافة إلى محاولة الشيخ محمد أبو طير بعد الإفراج عنه في آذار/ مارس 1991.

ويعود اتخاذ كتائب القسام شكلاً مستقراً في الضفة سنة 1991، إلى الدور الذي لعبه الشيخ صالح العاروري عندما كان أمير الكتلة الإسلامية في جامعة الخليل، والتقى في السجن مع عادل عوض الله أمير الكتلة الإسلامية في جامعة بيت لحم، وإبراهيم حامد أمير الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت. حيث قرروا إطلاق العمل العسكري بعد خروجهم من السجن وإعادة تشكيل المكتب الإداري للكتلة الإسلامية في مدينة رام الله وقُراها برئاسة العاروري وعضويتهما سنة 1991. واستخدموا مواقعهم لترشيح أعضاء في العمل العسكري، على أن يقود العاروري الجهاز ويكون نائبه عوض الله، ويتولى حامد التواصل مع الخارج لجلب الدعم للجهاز. وقام العاروري بتجنيد موسى دودين وعباس شبانة من الخليل. واستقبل عدداً من مطاردي القسام من غزة، وتولى إيواءهم وتسليحهم. ونسَّق العمل في شمال الضفة مع زاهر جبارين وعدنان مرعي، كما نسَّق مع قطاع غزة. ونسَّقت قيادة الحركة في الخارج العمل مع صالح العاروري ورفاقه، بإشراف موسى أبو مرزوق، وأرسلت محمد صلاح بمبالغ مالية لتمويل العمل العسكري في الضفة. وتمّ تثبيت اسم كتائب القسام في الضفة بالتوافق مع الخارج وغزة سنة 1992. ونفذت أولى العمليات باسم القسام في الضفة على يد محمد بشارات الذي قَتَل جندياً صهيونياً في 1992/9/22. ثم تواصل العمل، بالرغم من اعتقال العاروري في تشرين الأول/ أكتوبر 1992 وحبسه إدارياً.

في السجون الإسرائيلية:

مكث الشيخ صالح في السجون الإسرائيلية نحو 18 عاماً (1992–2010) تخللتها فترة قصيرة أفرج عنه فيها ثم أعيد اعتقاله. وتميز خلال اعتقاله بكونه شخصية إجماع وطني، بالإضافة إلى كونه أحد أبرز رموز حماس في السجون. وكان عادة ما يكون مرجعاً معتمداً لتسوية الأمور وحل أي خلاف بين الأسرى، بفضل ما يتحلى به من حكمة وقدرات قيادية وإمكانات استيعابية واسعة للعناصر المختلفة. وقد لعب الشيخ صالح دوراً أساسياً في ترتيب صفقة شاليط من داخل السجون بالتنسيق مع يحيى السنوار ورفاقه في حماس، والتي أدت إلى إطلاق سراح 1,027 أسيراً، بينهم أكثر من 300 من المحكومين بالمؤبدات.

متابعة الضفة الغربية:

أُطلق سراح الشيخ صالح قبيل صفقة شاليط، وأُبعد عن فلسطين المحتلة سنة 2010، حيث غادر إلى سورية لينضم إلى قيادة حماس هناك، وليتابع ملف الضفة الغربية من خارج فلسطين؛ وقد ظل يدير هذا الملف حتى استشهاده. وكان للشيخ صالح دور أساس في تفعيل العمل العسكري في الضفة الغربية بالرغم من الظروف القاسية التي تعانيها الضفة في ظل التنسيق الأمني بين سلطة رام الله والعدو الصهيوني. وقد جعل هذا الدور الشيخ صالح أحد أكبر المطلوبين للتصفية في قوائم الاحتلال. ومن المعروف أيضاً أن الولايات المتحدة جعلته في قوائم الإرهاب منذ أيلول/ سبتمبر 2015، ووضعت لاحقاً مكافأة بمبلغ خمسة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض عليه.

من ناحية أخرى، فإن الشيخ صالح انتخب نائباً لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس في 2017 وأعيد انتخابه للموقع نفسه في 2021. ولعب خصوصاً في السنوات الست الماضية دوراً مفصلياً في صناعة قرار الحركة وبناء توجهاتها، إلى جانب دوره في إدارة الضفة الغربية.

***

بالرغم من الخسارة الكبيرة والفراغ الذي سيتركه الشيخ صالح رحمه الله، باستشهاده وعدد من رفاقه؛ فإن حركة حماس حركة إسلامية ذات قاعدة شعبية واسعة، حافلة بالرموز والقيادات والكفاءات. وإن التجربة التاريخية، تشير إلى قدرة هذه الحركة على التعافي والاتساع، وتحويل التضحيات إلى حالة من مراكمة المنجزات، التي تعمق مصداقيتها، وتزيد دائرة تأثيرها، وتجتذب الجماهير نحوها.

رحم الله الشهيد الشيخ صالح ورفاقه وتقبله في الفردوس الأعلى.

قراءة في المأزق الإسرائيلي في قطاع غزة[15]

بالرغم من العدوان الوحشي الإسرائيلي على قطاع غزة، واستشهاد وجرح أكثر من مئة ألف فلسطيني، والدمار الهائل الذي لحق بالقطاع، إلا أن ذلك لم يُخفِ المأزق الإسرائيلي المتصاعد سياسياً وعسكرياً وداخلياً وخارجياً.

يطرح هذا المقال ثمانيةً من أبرز معالم المأزق الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة:

أولاً: الفشل في تحقيق الأهداف المعلنة للعدوان:

تمثلت أهداف العدوان في القضاء على حماس، وتحويل غزة إلى منطقة آمنة إسرائيلياً، وتحرير المحتجزين الإسرائيليين لدى حماس، وتهجير ما أمكن من أبناء القطاع. وبالرغم من أن الجانب الإسرائيلي تفوَّق في غروره وعجرفته، وفي التدمير وارتكاب المذابح، ولكنه بعد أكثر من مئة يوم على بدء العدوان، فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق أي من أهدافه، وفي كسر المقاومة وإرادتها، والتي ما زالت تقوم بأداء بطولي فعَّال.

وتكمن خطورة هذا الفشل، في أن الكيان الإسرائيلي اعتبر هذه المعركة "معركة الاستقلال الثانية" أو "معركة وجود"؛ وبالتالي فهو مسكون بـ"رعب الفشل" الذي يعني انهيار نظريته الأمنية، وفكرة الملاذ الآمن لليهود، وفكرة شرطي المنطقة والقوة المهيمنة فيها. وقد يعني ذلك على المدى الوسيط والبعيد بدء العدّ العكسي للكيان الإسرائيلي. إذ إن بقاء حماس ونجاحها في فرض معادلتها، والتفاف الجماهير حولها له انعكاساته المستقبلية الكبيرة على الوضع الفلسطيني وعلى بُناه السياسية والقيادية، وعلى تبني خيار المقاومة، وانهيار مسار التسوية.

ثانياً: فقدان الرؤية:

تعاني الحكومة الإسرائيلية من فقدان الرؤية والبوصلة، خصوصاً فيما يتعلق بوضع قطاع غزة بعد الحرب، وفي كيفية الخروج من الحرب بانتصار أو بشكل

انتصار تُقنع به جمهورها اليهودي. وقد كثرت التصريحات والكتابات لقيادات ورموز ومفكرين صهاينة يَتَّهمون نتنياهو وحكومته بفقدان الرؤية، وعدم القدرة على تحديد أهداف ممكنة التنفيذ، في ظل حكومة متطرفة مهدّدة بالسقوط، وغير قادرة على التعامل الواقعي مع الحقائق على الأرض، وغير قادرة على "النزول عن الشجرة".

وإلى جانب اعتراضات كثيرة سابقة، ظهرت مؤخراً اعتراضات آيزنكوت وغانتس على استمرار العملية العسكرية، كما انتقد وزير الجيش الإسرائيلي غالانت التردد السياسي الذي يَضرّ بسير العمل العسكري، وحذر رئيس أركان الجيش هاليفي مما سماه "تآكل إنجازات الجيش في غزة"، ومن قدرة حماس على إعادة تنظيم نفسها في شمال القطاع، بما يعيد الجيش للعمل من جديد في المناطق التي ظنّ أنه أنهى عمله فيها.

كما سقطت كل المشاريع الإسرائيلية والأمريكية والغربية بشأن حكم غزة في اليوم التالي للحرب، فلا حكم إسرائيلي، ولا قوات دولية، ولا قوات عربية إسلامية، ولا عشائر القطاع، هي بدائل مقبولة أو ممكنة التنفيذ. وحتى السلطة الفلسطينية في رام الله لا تستطيع تولي شؤون القطاع إلاّ ضمن توافق فلسطيني داخلي تكون حماس عنصراً أساساً مقرراً فيه.

وقد يعني ذلك استمرار الاستنزاف الإسرائيلي دون تحقيق نتائج، مع تصاعد الضغوط الدولية لوقف العدوان، وترسيخ الوجه البشع للكيان في البيئة العالمية. وهو ما قد يُقوِّي أوراق القوة لدى حماس.

ثالثاً: تعاظم الخسائر العسكرية والاقتصادية:

بالإضافة إلى الضربة القاسية التي تلقاها الكيان الإسرائيلي في 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 فإن خسائره استمرت في التصاعد، على مدى أكثر من مئة يوم. ويحرص الجانب الإسرائيلي على إخفاء خسائره نظراً لتأثيرها الكبير على كتلته الاستيطانية؛ ومع ذلك فإن ما يرشح من أخبار يشير إلى أضعاف ما يعترف به المتحدثون الرسميون الإسرائيليون. وثمة توقعات بأن تزيد الخسائر الاقتصادية وتكاليف الحرب عن خمسين مليار دولار أمريكي، مع تعطل السياحة وعدد من القطاعات الاقتصادية... وغيرها.

هذا "النزيف" الإسرائيلي سيجبره عاجلاً أم آجلاً للتخفيف من مكابرته وعجرفته، وسيعيد حساباته في ضوء انخفاض النتائج المتوقعة مقابل الخسائر والتكاليف المدفوعة.

رابعاً: الهجرة الداخلية، والهجرة المعاكسة:

مع إخلاء المستوطنين في غلاف غزة وفي شمال فلسطين المحتلة، بعيداً عن خطوط المواجهة ثمة 400–500 ألف مستوطن فقدوا مراكز استقرارهم، وفقدوا الشعور بالأمن، وتحولوا إلى عبء كبير على الحكومة الإسرائيلية. كما تشير بعض الإحصاءات إلى مغادرة أكثر من 250 ألف يهودي "إسرائيل" إلى بلدان العالم المختلفة. وهذا يشير إلى أن أزمة حقيقة يعانيها الكيان في توفير الأمن لمستوطنيه، وهي أزمة إن طالت ستفقد الكيان أهم أساس قام عليه وهو توفير "الملاذ الآمن" لليهود.

خامساً: الأزمة السياسية:

تسببت صدمة السابع من أكتوبر وما تلاها، والأداء الإسرائيلي على الأرض بتفاقم الأزمة السياسية الإسرائيلية الداخلية. وبالرغم من الرغبة العارمة بالانتقام وتوفير الأمن التي أظهرت نوعاً من الالتفاف الإسرائيلي حول هذا الهدف، إلا أن ثمة فروقات متزايدة حول كيفية إدارة المعركة، ومستقبل قطاع غزة، وعمل صفقة حول المحتجزين الإسرائيليين، وطرق التعامل مع البيئة الدولية والضغوطات العالمية.

وقد أصابت الهزة السياسية الأحزاب الإسرائيلية، وخصوصاً حزب الليكود الحاكم، الذي يَتسيّد الساحة السياسية منذ 15 عاماً متواصلة، والذي سيفقد نحو نصف مقاعده في أي انتخابات قادمة. كما أن عملية طوفان الأقصى قضت على المستقبل السياسي لنتنياهو، الذي استمتع بوضع استثنائي بوصفه أطول رؤساء الوزراء حكماً منذ إنشاء الكيان الإسرائيلي، متفوقاً حتى على الزعيم الصهيوني المؤسس بن غوريون. ويظهر استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديموقراطية نشره في 2 كانون الثاني/ يناير 2024 أن 15% يرغبون ببقاء نتنياهو رئيساً للوزراء. كما تتعالى الأصوات داخل حزبه "الليكود" بضرورة استبداله، بعد تصاعد القناعات أنه "انتهى".

ويُظهر آخر استطلاعٍ أجرته صحيفة معاريف صعود نجم حزب معسكر الدولة بقيادة جانتس 39 مقعداً، والليكود 16، كما تظهر تراجع الصهيونية الدينية. وهو ما يعني سقوط التحالف اليميني الديني الحاكم (قبل 7 أكتوبر) بشكل كبير، مع صعود قوي للمعارضة.

سادساً: تعطُّل مسار التطبيع في البيئة العربية والإسلامية:

حيث تحوّل هذا المسار إلى عبءٍ كبير على الدُّول المُطبِّعة. وهذا مسار استراتيجي حيوي بالنسبة للكيان، حيث فرضت معركة طوفان الأقصى أكلافاً عالية على المُطبِّعين، في بيئات شعبية ترفض أغلبيتها الساحقة التطبيع، وترى بأم أعينها الوحشية والدموية الصهيونية في قطاع غزة وفلسطين.

سابعاً: تصاعد الضغوط الدولية... وافتضاح الصورة العالمية للكيان:

حيث أحدثت معركة طوفان الأقصى، والعدوان الإسرائيلي على القطاع هزة عالمية مضادة للكيان، بعد انكشاف وجهه المتوحش، وسقوط دعاياته كواحة للديموقراطية، وفشل تقديم نفسه كضحية. وقد كسب الفلسطينيون المعركة الإعلامية والتعاطف الدولي فيما زادت عزلة الكيان. كما زادت ضغوط حلفاء الكيان لإنهاء عدوانه وتخفيف حدة جرائمه... وهو ما يعني أنه قد يضطر في نهاية المطاف لإيقاف عدوانه والانسحاب قبل تحقيق أهدافه.

ثامناً: صعود حماس:

ثمة قناعات متصاعدة لدى كافة القوى العربية والدولية، بما فيها أعداء حماس وخصومها، باستحالة القضاء على هذه الحركة، خصوصاً في ضوء أدائها البطولي وكفاءتها القتالية العالية، سواء في هجوم السابع من أكتوبر أم في القتال الفعّال طوال أكثر من مئة يوم، وإيقاع خسائر كبيرة بالصهاينة بالرغم من مواجهتها لتحالف عالمي إسرائيلي أمريكي غربي.

غير أن اللافت للنظر هو تزايد شعبية حماس بشكل واسع وسط الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قطاع غزة نفسه، وازدياد التفاف الحاضنة الشعبية حول حماس وخيار المقاومة داخل فلسطين وخارجها، بعكس أهداف العدوان الصهيوني. وكذلك دينامية حماس العالية في قطاع غزة، التي تُمكنها من العمل العسكري في مناطق

تواجد الاحتلال، واستعادة السيطرة السريعة على الأماكن التي ينسحب منها، وتنظيم نفسها وقواتها بما يكفل متابعة المقاومة الفعالة.

لقد أثبتت المعركة أنه لا يمكن الفصل بين حماس وبين الناس، وأن حماس مرشحة للفوز بشكل ساحق في أي انتخابات فلسطينية حرة نزيهة.

***

لا شك أن المأزق الإسرائيلي في القطاع كبير، وهو سيضطر للنزول عن عجرفته وغروره للتعامل بواقعية أكثر مع الحقائق التي فرضتها المقاومة. ومع إدراكنا للأثمان الهائلة والتضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني ومقاومته خصوصاً في قطاع غزة، إلا أنه سيرى ثمرة صبره وجهاده عاجلاً أم آجلاً إن شاء الله.

الصهيونية و"إسرائيل" واحتكار الضحية[16]

بالرغم من أن العدوان الذي شنّته قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، في إثر عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الثاني/ أكتوبر 2023، كان وحشياً همجياً مدمراً، وأدى إلى استشهاد وجرح عشرات الآلاف، معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وحتى على مرأى من العالم؛ فقد ترافق ذلك مع الدعاية الوقحة للصهاينة بأنهم هم "الضحية"، وأن ما فعلوه كان مجرد دفاع عن النفس!!

لقد سبق لخبير الشؤون الصهيونية د. عبد الوهاب المسيري ﷺ أن قدم قراءة معمقة للعقلية الصهيونية، ولفت النظر إلى فكرة "احتكار الضحية" أو "احتكار الإبادة" في هذه العقلية، بالعودة إلى التراث الديني والثقافي الذي شكّلها؛ وكذلك حالة التأثير والتأثر بالفكر الغربي الاستعماري المادي. ونحن نستفيد في هذا المقال مما كتبه المسيري، خصوصاً في كتابه "الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ".

احتكار الضحية:

يقوم جوهر الفكرة الصهيونية على عدم قدرة الجماعات اليهودية على الاندماج في البلدان التي تعيش فيها، وحالة العداء والرفض التي تواجهها هذه الجماعات أينما حلَّت؛ وأنها كانت دائماً "ضحية" لسلوك "الأغيار" أو غير اليهود تجاهها. وهي عقيدة تستند على الكوارث التي حاقت تاريخياً باليهود، والتي قد تحيق بهم في المستقبل، وعلى الخوف من الإبادة، وأنه من المفترض أن يوفر المشروع الصهيوني لهم في فلسطين المحتلة "إسرائيل" الملاذ الآمن، حيث يحكمون أنفسهم بأنفسهم دون أن يكونوا تحت سطوة أحد.

وقد وظّف الصهاينة الاضطهاد الذي تعرض له اليهود خصوصاً في روسيا القيصرية (شرقي أوروبا) أواخر القرن التاسع عشر، لتحشيد الدعم لفكرة الدولة اليهودية في فلسطين. غير أن هذه الفكرة لقيت زخماً كبيراً إثر الاضطهاد النازي لليهود في الحرب العالمية الثانية. ومع استلهام الصهاينة للتاريخ والتراث اليهودي تكّرست فكرة "الضحية الدائمة"، وتمت تعبئة الجماعات اليهودية على هذا الأساس، وأن "الإبادة" النازية هي دليل عملي على رفض العالم لهم وأن "الأغيار" يتربَّصون

بهم، وأن الضحايا اليهود يُقدَّمون قرباناً للمحرقة. وتم تقديم الإبادة كأهم معلم في التاريخ اليهودي. وأصبح التاريخ يُسجّل لديهم على أساس ما قبل الإبادة وما بعد الإبادة. وصار الخوف من الإبادة أحد أسس الاستراتيجية الصهيونية؛ ولذلك يحتفل اليهود الصهاينة في الرابع من أيار/ مايو من كل عام بإحياء "ذكرى الإبادة"...، ليتجذّر هذا الشعور في الطبيعة اليهودية الإسرائيلية.

ونحن إذ نرفض نزيف قطرة دم واحدة من أي إنسان مدني بريء، إلّا أننا نود أن نشير إلى أنه بالرغم من وقوع نحو خمسين مليون مدني ضحايا في الحرب العالمية الثانية، منهم نحو 18 مليون روسي (سوفييتي) و6 ملايين بولندي...، إلا أن التركيز العالمي ذهب فقط للضحايا اليهود. ومنذ تلك الفترة جرت عملية "احتكار للضحية"، بحيث ينصرف الذهن عليهم فقط كضحايا "الهولوكوست".

أما كلمة "الهولوكوست Holocaust" فهي كلمة يونانية تعني حرق القربان بالكامل، وتُترجم للعبرية بكلمة "شواه Shoah" وللعربية بكلمة المحرقة (وهي قريبة من كلمة شواء العربية). وقد كان الهولوكوست مصطلحاً دينياً يهودياً يشير إلى القُربان الذي يُضحّى به للرب، فلا يُشوى فقط بل يُحرق حرقاً كاملاً، ولا يُترك أي جزء منه لمن قَرَّب القربان ولا للكهنة. وهو يُعدّ من أكثر الطقوس قداسة، ويُقدم تكفيراً عن جريمة الكبرياء "الكبر والصلف والغرور"، وهو القربان الوحيد الممكن للأغيار أن يُقدّموه. وبحسب المسيري يقوم الصهاينة بتشبيه "الشعب اليهودي" بالقربان المحروق، وأنه حُرق لأنه أكثر الشعوب قداسة، كما أن النازيين باعتبارهم أغياراً يُمكن لهم القيام بهذا الطقس.

وعلى ذلك، فإن الصهاينة يُقدمون أنفسهم باعتبارهم الضحية المضطهدة المعرَّضة دائماً للتهديد؛ والتي ما دامت في بيئة معادية، فمن حقها ارتكاب أي فظائع ضدّ "الأغيار" للحفاظ على نفسها.

عقلية إلغائية:

من ناحية ثانية، فمما يعمق فكرة "احتكار الضحية" أن العقلية الصهيونية تتميز بأنها عقلية إلغائية، أي أنها قائمة على إلغاء الآخر في مقابل إثبات الذات. وفي هذه العقلية ثمة إلغاء سكاني بتقديم فلسطين باعتبارها أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض (إلغاء الشعب الفلسطيني)، وكل ما يرتبط بذلك من عنف وتطهير عرقي وتشريد.

وتتكرس بناء على ذلك فكرة "العربي الغائب" فهو وإن كان موجوداً في فلسطين، فهو غير حاضر لدى الصهاينة، وتهجيره وإخراجه من أرضه، ليس أكثر من عملية إجرائية عادية، لا يستحق فيها الفلسطيني وصف "الضحية". وثمة إلغاء تاريخي فالشعب الفلسطيني بالنسبة لها مجرد حدث عابر عبر التاريخ، أو خطأ تاريخي، وليس ثمة أي اعتبار لتاريخه المتجذر عبر آلاف السنين قبل قدوم بني إسرائيل وأثناء وجودهم وبعد زوالهم. وفي المقابل فاليهودي الذي غاب نحو ألفي سنة يتم التعامل معه وكأنه غاب بضعة أيام. وثمة إلغاء ديني مرتبط بحملات التهويد الشاملة للأرض والإنسان في فلسطين المحتلة، وخصوصاً في القدس؛ وتكريس حق ديني واحد لليهود الصهاينة.

هذه العقلية هي "عقلية مانعة" بعكس "العقلية الجامعة" التي بنيت على أساسها الحضارة الإسلامية، وهي عقلية لا تستطيع التعايش مع الآخر أو استيعابه، وهي تجمع عقدتي الخوف وعدم الثقة، وبالتالي تَحصر خياراتها في السَّعي للهيمنة وبسط السيطرة، فتكون النتيجة الطبيعية الصراع وسفك الدماء.

عقلية إستعلائية:

من ناحية ثالثة، فمما يُعزز فكرة "احتكار الضحية" أيضاً أن الصهيونية سعت أيضاً لتكريس الشعور الجمعي لدى اليهود بأنهم "شعب مميز" سواء لأسباب دينية متعلقة بنصوص توراتية (محرفة) أو تلمودية...، أم لأسباب قومية متعلقة بالانتماء لليهود كأمة. وتلعب فكرة الأفضلية أو التميُّز عن الأغيار دوراً محورياً، في بناء هذه العقلية. ويتم ذلك في إطار فكرة "شعب الله المختار"، والشعب صاحب الحقوق المطلقة الممنوحة من الرب. وهذه ثقافة عميقة ومنتشرة بشكل واسع جداً في الوسط اليهودي. وعلى هذا الأساس تجد عشرات الفتاوى من كبار الحاخامات والرموز الدينية التي تجيز قتل المدنيين من الأغيار، أمثال أبراهام أفيدان، وعوفاديا يوسف، وإيال كريم، ومردخاي إلياهو، ودوف ليئور، وشلومو إلياهو، ويسرائيل روزين وغيرهم. وهنا يتم تجريد الفلسطينيين (أو الأعداء بشكل عام) من إنسانيتهم، فليس ثمة قيم إنسانية مشتركة تجمعهم مع "الأغيار"، ولا يأخذ الفلسطيني شكل "الضحية"، وهو عندما يُقتل فلأنه ببساطة كان موجوداً في المكان الخطأ، أما الإسرائيلي عندما يقتل فلا يمكن أن يكون ذلك إلا عن سابق إصرار وترصُّد.

وتستند عدد من الفتاوى الحاخامية إلى تطبيق نماذج "العماليق" المذكور في التوراة على الفلسطينيين، وبحسب سفر سموئيل الأول "فالآن اذهب واضرب عماليق، وحرّموا كلّ ماله، ولا تَعفُ عنهم، بل اقتل رجلاً وامرأة، طفلاً ورضيعاً، بقراً وغنماً، جملاً وحماراً".

الصهيونية والنازية:

تكمن الخطورة كما يشير المسيري في التقاء الأيديولوجية الصهيونية بالأيديولوجية النازية في فصل استخدام العلم والتكنولوجيا وتوظيف المصلحة وعملية صناعة القرار عن منظومة القيم الإنسانية والأخلاق؛ فالنازية فضلت الجنس الآري، وقامت بإبادة كل من ليس له فائدة أو منفعة بالنسبة لها، فقتلت المعوقين والعجزة والغجر، ولم تتردد في إبادة اليهود. والصهيونية قامت كالنازية وكالأنظمة الاستعمارية بتحييد القيم الإنسانية، فأصبح التخلص من السكان الأصليين (الفلسطينيين) مجرد عملية إجرائية لا علاقة لها بالأخلاق، وأصبح الفلسطيني الجيد هو الفلسطيني الميت.

وهذا يفسر كيف تقدم "إسرائيل" فكرة "حق الدفاع عن النفس"، إذ المنطق العقلي والقانون الدولي لا يعطي للاحتلال حق الدفاع عن النفس (كما لا يعطي للمجرم حقّ الدفاع عن جريمته بارتكاب جرائم أخرى) وإنما يعطيه للشعب تحت الاحتلال، وبالتالي فللشعب الفلسطيني حق الدفاع عن نفسه حتى يتخلص من الاحتلال. أما العقلية الإسرائيلية الاستعمارية وعقلية "الضحية" في الفكر الصهيوني فإنها تتحدث بشكل وقح عن الدفاع عن النفس كأداة لتكريس الاحتلال والقهر والظلم لشعب آخر.

"ضحية" عدوانية متوحشة!!

عندما شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها على قطاع غزة في إثر عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الثاني/ أكتوبر 2023، فقد ترافق مع سيل من التصريحات لزعماء سياسيين وقادة عسكريين ورموز دينية وقيادات مجتمعية، تشرعن وتبرر قتل المدنيين والمجازر والتطهير العرقي والدمار الشامل، وشمل ذلك الرئيس الإسرائيلي نفسه ورئيس الوزراء نتنياهو وعدداً من أعضاء الحكومة، كما شمل تيارات اليمين والوسط واليسار والمتدينين. وتضمنت التصريحات وصف وزير الجيش يؤاف جالانت الفلسطينيين بأنهم "حيوانات بشرية"، وإعادة نتنياهو إحياء الذاكرة لتجربة

اليهود مع العماليق، بما يوحي ضمناً بالإبادة التي أشارت إليها توراتهم المحرفة ضدّ العماليق. وتصريح وزير التربية رافي بيرتز بأنه لا يوجد هناك شيء اسمه الشعب الفلسطيني؛ وكلام سموتريتش وزير المالية بأنه ليس هناك مدنيون في غزة، وحديث وزير الزراعة آفي ديختر عن تكرار "النكبة" للفلسطينيين في غزة، وتصريح وزير التراث عميحاي إلياهو حول إمكانية إلقاء قنبلة نووية على غزة، وإيجاد طرق أكثر إيلاماً من الموت للفلسطينيين، ودعوة عضو الكنيست نسيم فاتوري لإحراق غزة... وغيرها.

ولأن "وحدانية الضحية" الخاصة بهم، تقتضي ألا يأخذ الآخرون شكل الضحية، وألا يأسف أحد على قتلهم؛ فقد لجأ صانعو السياسة الإسرائيلية إلى تدشين حملة دعائية مشحونة بالأكاذيب والتلفيقات لتشويه صورة المقاومة ولتبرير وحشية عدوانهم على قطاع غزة. واستفادوا من نفوذهم السياسي والإعلامي العالمي وتحالفهم مع القوى الغربية الكبرى، لينشروا مزاعم حول قتل أبرياء وقطع رؤوس أطفال واغتصاب نساء... مما ثبت كذبه لاحقاً.

وكان ثمة حالة شبه إجماع في التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة على الحملة العدوانية الشرسة ضدّ قطاع غزة. ووفق استطلاع أجراه المعهد الإسرائيلي للديموقراطية بعد نحو شهرين على العدوان كان ما يزال 75% من الإسرائيليين مع استئناف الهجوم، دون أي تعديل يهدف إلى تقليل الخسائر في صفوف المدنيين؛ كما أنه وفق استطلاع آخر أجرته جامعة تل أبيب، فإن 10% فقط يعتقدون أن قوة النار المستخدمة كانت أكثر من اللازم. هذا بالرغم من عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى معظمهم من الأطفال والنساء، والدمار الهائل في المنازل والبنى التحتية. وهذا ما يؤكد أن عقلية "احتكار الضحية" والنظرة المنفصلة عن القيم للأغيار متجذرة في الوجدان الإسرائيلي الصهيوني الجمعي.

وللأسف، يسهم الإعلام العالمي الغربي في تكريس الصورة النمطية التي يرسمها الاحتلال الإسرائيلي، فقد أظهرت دراسة للصحف الأمريكية الكبرى في تغطيتها للحرب على غزة أن معدل ذكر الوفاة الإسرائيلية يتكرر 16 مرة مقابل كل وفاة فلسطينية. كما أظهر تحليل للتغطية الإعلامية لـ بي بي سي البريطانية، أجراها محللا البيانات المختصان دانا نجار وجان لينافا وجود تباين مُدمّر في استخدام التعابير

الإنسانية، مثل الأم أو الزوج التي تستخدم أقل بكثير لوصف الفلسطينيين؛ بينما لا يتم استخدام تعابير مثيرة مثل الذبح والمذبحة إلا عند الحديث عن الإسرائيليين.

***

إن وجود الشعب الفلسطيني ومقاومته وتسليط أنظار العالم عليه يؤكد كذب ادعاء "أرض بلا شعب". ومن الواضح أن الإدراك الصهيوني الحقيقي الواقعي لذلك يفقدهم ثقتهم بأنفسهم وإحساسهم بشرعية وجودهم وأخلاقيته، ولذلك تلجأ تيارات صهيونية قوية إلى تنزيل رؤيتها من خلال محاولة التخلص من كلّ من يقف بوجهها، وشطب كلّ من يفضح احتكارها لـ "الضحية الوحيدة" أو يقف بوجهها. وتستفيد في ذلك من نفوذها الواسع في العالم الغربي، ومن قدرتها على تدمير سمعة الأشخاص باتهامهم المعلب بـ"العداء للسامية". غير أن استمرار المقاومة، وتقديمها مشروع تحرير حضاري نهضوي، وكشفها للوجه البشع للصهيونية وممارساتها؛ سيصب عاجلاً أم آجلاً في نهاية المشروع الصهيوني.

استهداف الأونروا... لمصلحة من؟![17]

حتى كتابة هذا المقال، علَّقت 17 دولة بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، مساعداتها لوكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وهذه الدول تغطي 78.4% من الإيرادات السنوية للأونروا، بحسب آخر ميزانية معلنة للأنروا (الإنفاق الحقيقي لسنة 2022)؛ أي نحو 921 مليون دولار مما مجموعه 1,175 مليون دولار. وقد تم ذلك تحت ذريعة الادعاء الإسرائيلي بأن 12 موظفاً في الأونروا في قطاع غزة قد شاركوا في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 (طوفان الأقصى) على غلاف غزة. وبحسب الادعاء الإسرائيلي فإن عشرةً منهم ينتمون إلى حماس، وواحد إلى الجهاد الإسلامي. وثمة تقارير بأن اثنين منهم قد توفيا.

استعجالٌ مُستَهجن:

اللافت للنظر أن هذه الدول الـ 17 قد تجاوبت بسرعة استثنائية مع الادعاء الإسرائيلي، قبل التأكد من جهة محايدة من صحة "الاتهامات"، خصوصاً وأن الطرف الإسرائيلي هو في موقع العدو والخصم الذي من مصلحته الإضرار بالأونروا. كما أن هذا الادعاء حتى لو كان صحيحاً، فلا يمكن أن يكون مُبَرَراً، إذ إن أي إجراء عقابي (إن كان مستَحقاً) فيجب أن يؤخذ بحق من "أخطأ"، وليس بحق مؤسسة عالمية ضخمة كالأونروا، تقوم بخدمة نحو ستة ملايين لاجئ فلسطيني؛ من بينهم أكثر من مليون ونصف لاجىء يقيمون في قطاع غزة، ولديها في قطاع غزة وحده نحو 13 ألف موظف. ومن المستحيل لأي دولة أو مؤسسة في العالم أن تتأكد تماماً من خلوها من موظفين قد يخفون قناعات أو التزامات مخالفة لسياستها؛ ولن تقبل أي منها أن تقع تحت عقوبات عالمية، لمجرد أن جهة معارضة أو عدوة قدمت ادعاءات ضد موظفين في وزاراتها أو في شركات وهيئات في بلدها.

أما الدول الـ 17 التي قررت تعليق دعمها للأونروا فهي: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وكندا، وفرنسا، وسويسرا، وهولندا، وألمانيا، والسويد، وإيطاليا، والنمسا، ورومانيا، واستونيا، وأيسلندا، وفنلندا، واليابان، وأستراليا، ونيوزيلندا.

الأونروا: مهام ثقيلة واستهداف متواصل:

وكانت الأونروا قد تأسست بناء على القرار 302 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول/ ديسمبر 1949، وهدف إلى توفير الرعاية وفرص العمل للاجئين الفلسطينيين. وهي الآن بعد أكثر من 54 عاماً على إنشائها ما تزال تمثل شاهداً أساسياً على نكبة الشعب الفلسطيني سنة 1948 وكارثة تهجيره. كما أنها بالنسبة لملايين اللاجئين الفلسطينيين مصدر دعم تعليمي وصحي وإغاثي مهم، خصوصاً وأن أعداداً كبيرة منهم ما تزال بحاجة ماسة للدعم، مع استمرار معاناتهم بعيداً عن بيوتهم وقراهم التي أخرجوا منها. وتغطي مناطق عمل الأونروا كلاً من قطاع غزة والضفة الغربية والأردن وسورية ولبنان.

وفي العادة تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة التجديد لعمل الأونروا بشكل دوري وبأغلبية ساحقة، وكان آخر قرارات التجديد قد اتخذ في كانون الأول/ ديسمبر 2022 بأغلبية 157 بلداً مقابل اعتراض واحد هو الكيان الإسرائيلي فقط، وامتناع عشر دول أخرى؛ حيث تم التجديد حتى 30 حزيران/ يونيو 2026.

وعادة ما تعاني الأونروا من ضغوط مالية ونقص في إيراداتها وموازناتها، وتنتقل من أزمة إلى أخرى، للقيام بالحد الأدنى من واجباتها. ولا يكف الاحتلال فوق ذلك، عن ضغوطه ومؤامراته الرامية إلى إفشال عملها وإغلاقها، سعياً منه لطي صفحة اللاجئين الشاهدة على إجرامه. وكانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب قد تجاوبت مع الضغوط الإسرائيلية، فقامت بوقف دعمها للأونروا سنة 2018، غير أن إدارة الرئيس بايدن استأنفت الدعم من جديد سنة 2021.

هل هو أمرٌ دُبِّر بليل؟!

يظهر من التقارير الأولية أن الاستهداف الحالي للأونروا يتماهى مع خطة أعدتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتم تسريبها عبر قناة 12 الإسرائيلية يوم 28 كانون الأول/ ديسمبر 2023، نقلاً عن مصادر مسؤولة، ونشرت ملخصها صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" في اليوم التالي؛ وتهدف الخطة إلى إنهاء عمل الأونروا في قطاع غزة، تمهيداً لإنهائه في باقي مناطق عملها. وتنقسم الخطة إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: "شيطنة" وكالة الأونروا في أعين الجهات المانحة، عن طريق اتهامها بوجود تعاون مزعوم بينها وبين حماس (المتهمة بـ"الإرهاب") في قطاع غزة.

المرحلة الثانية: تقليص عمل الأونروا، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن منظمات أخرى بديلة تحل مكانها.

المرحلة الثالثة: نقل مهام الأونروا إلى الهيئة التي ستقوم بحكم غزة بعد انتهاء الحرب (على فرض أنها ستحل محل حماس، وستكون مرضياً عنها إسرائيلياً).

تساؤلات:

اللافت للنظر، أن المدى الزمني ما بين تسريب الخطة وما بين حملة الادعاءات الإسرائيلية ضد الأونروا نحو أربعة أسابيع فقط. كما أن سرعة تجاوب 17 دولة مع هذا الادعاء تشير إلى رغبة هذه الدول باسترضاء الجانب الإسرائيلي، دون الحد الأدنى من إجراءات التحقُّق اللازمة. فلماذا العَجَلة؟

كما يظهر تساؤل عن سبب قيام المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني Philippe Lazzarini بفصل موظفي الأونروا الـ 12، قبل التحقق من صحة الاتهامات ضدهم؛ بينما كان الجانب الإجرائي يقتضي إحالتهم للتحقيق، قبل اتخاذ أي قرار بشأنهم.

من ناحية ثانية، يبرز تساؤل للأمم المتحدة والدول المانحة، عن سبب عدم اتخاذ إجراءات بحق الاحتلال الإسرائيلي الذي قام بقصف نحو 145 منشأة للأونروا (نحو نصف منشآت الأونروا في القطاع: مدارس ومراكز وغيرها) مما أدى لتدميرها أو إصابتها بأضرار، كما تسبب بتعطيل 18 مركزاً صحياً للأونروا من أصل 22 مركزاً في القطاع. وهي عملية تدمير هائل للبنى التحتية للأونروا، التي تسببت بهدر مئات الملايين من دولارات الدول المانحة.

ومن ناحية ثالثة، فلماذا سكتت الدول المانحة عن قتل الاحتلال الإسرائيلي لـ 152 موظفاً من موظفي الأونروا في أثناء عدوانه على القطاع حتى الآن؟!

وكلها جرائم أكبر بكثير من ادعاءات يقوم بتسويقها الاحتلال الإسرائيلي.

ثم كيف يستغرب هؤلاء أن يوجد بين موظفي الأونروا من يحملون روح المقاومة وأيديولوجيتها، حيث تؤيد خط المقاومة الأغلبية العظمى من أبناء الشعب الفلسطيني؛ وما زالت معاناة اللجوء والتشريد والقهر والحرمان ماثلة لحظة بلحظة أمام أعينهم على مدى 76 عاماً. وكيف لا يوجد أفراد ينتمون للمقاومة في قطاع غزة، وهم يعايشون حصاراً خانقاً منذ 17عاماً، وتُشنُّ عليهم الحروب بين فترة وأخرى، ويجد موظف الأونروا نفسه فاقداً لأمنه، ومعرضاً للقصف، وربما يُدمر منزله، أو تُقتل عائلته، أو يُشرد ويُهجر من جديد؛ ثم يطلب منه بعد ذلك أن يُحرم من هويته وإنسانيته ومشاعره!!

***

وأخيراً، فما قامت به هذه الدول من خطوات متسرّعة، إنما يصبُّ في مصلحة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، ويتوافق مع الرؤية الإسرائيلية للتضييق على اللاجئين الفلسطينيين وشطبهم، وإغلاق أضخم مؤسسة عالمية مسؤولة عن رعايتهم.

ولذلك، فعلى كافة الدول والمؤسسات والأحزاب والقوى والرموز التي تدعم الشعب الفلسطيني، أن تسارع للقيام بواجباتها لوقف التآمر على الأونروا وعلى قضية فلسطين.

التدافع السياسي قبل الهدنة في قطاع غزة[18]

يظهر أنّ الاحتلال الإسرائيلي وحلفاءه الأمريكان يسعون إلى الحصول من خلال اللعبة السياسية على ما فشلوا في تحصيله من المقاومة في قطاع غزة بالقوة والعدوان. وهم يحاولون أن يوجدوا بيئة سياسية وإعلامية ضاغطة على المقاومة تتعامل معها وكأنها الطرف الخاسر الذي عليه الاستجابة لشروطهم؛ مع أنّ الوقائع على الأرض وأداء المقاومة يشهد بمدى معاناة وخسائر الاحتلال الإسرائيلي بعد أكثر من 130 يوماً من العدوان، واضطرار الاحتلال للتفاوض مع حماس (عبر وسطاء) وتقديم عروض، وانتظاره ومعه حلفاءه من القوى الكبرى ردها.

أهداف إسرائيلية غير قابلة للتحقيق:

الأهداف الإسرائيلية المعلنة تتمثل في سحق حماس، وتحرير المحتجزين لديها، وتوفير الأمن لغلاف غزة، وفرض الرؤية الصهيونية على مستقبل القطاع. اما الاستراتيجية التي يعتمد عليها الاحتلال في تحقيق أهدافه فهي قائمة من ناحية أولى على فكرة إمكانية استنزاف وإنهاك المقاومة، واستهلاك أسلحتها وذخائرها بمرور الوقت، ومن ناحية ثانية، على مضاعفة معاناة المدنيين والحاضنة الشعبية، عبر المجازر والمذابح والدمار، وحرمانها من الحد الأدنى لمقومات الحياة، لإجبارها للضغط على المقاومة للنزول بدرجة أو بأخرى على شروط الاحتلال. ويستفيد الاحتلال في ذلك من بيئة الخذلان والحصار الرسمي العربي، ومن الغطاء الأمريكي والتواطؤ الدولي الغربي. غير أنّ الأداء المذهل للمقاومة على الأرض، وبقاء ورقة السرى الصهاينة بيدها، واستمرار التفاف الحاضنة الشعبية حولها، وتصاعد الآراء لقادة سياسيين وعسكريين إسرائيليين، وللحلفاء الغربيين باستحالة تحقيق الأهداف الإسرائيلية، مع تزايد البيئات الدولية المتعاطفة مع المقاومة والشعب الفلسطيني، والمطالبة بوقف العدوان، بالإضافة إلى إجراءات كشف وحشيته وتجريمه في المحاكم الدولية.... تجعل قدرة الحكومة الإسرائيلية على الاستمرار في الاستراتيجية نفسها لأمد بعيد أمراً صعباً وذا أثمان عالية متصاعدة.

ولذلك، فإن حالة التدافع السياسي في هذه الأيام تحاول من جهة الطرف الإسرائيلي الوصول إلى تسوية أو ترتيبات تحلُّ مشكلة "إسرائيل" الأمنية مع حماس والمقاومة

في قطاع غزة، وجعل الكيان في وضعٍ "مريح"، بما يُمكنه من متابعة احتلاله وإخضاعه للشعب الفلسطيني ومصادرة أرضه ومقدساته.

أما المقاومة فلن ترضى بأقل من الوقف الكامل للعدوان، وانسحاب القوات الإسرائيلية خارج القطاع، وتحقيق صفقة تبادل أسرى تبيّض السجون الإسرائيلية خصوصاً من ذوي الحكام المرتفعة، وفك الحصار وفتح المعابر وإعادة الإعمار.

غير أن نتنياهو ما زال يتحدث عن أن غزة يجب أن تكون منزوعة السلاح، وأن تخضع لسيطرة أمنية كاملة؛ في الوقت الذي أغلق فيه أي أفق لمسار تسوية سلمية ينتهي بدولة فلسطينية مستقلة تراهن علية قيادة منظمة التحرير وفتح والأنظمة العربية، حيث قال "لن أساوم على بسط السيطرة الأمنية الكاملة على كل الأراضي التي تقع غرب نهر الأردن". أما وزير الحرب الإسرائيلي يؤاف جالانت فقال بشكل صريح "إذا لم نفكّك قدرات حماس بشكل كامل فلن نتمكن من العيش في إسرائيل"، مؤكداً السعي لإسقاط حكمها في غزة.

ويصعب على القيادة الإسرائيلية الحالية النزول عن الشجرة، لأنها تدرك، وخصوصاً نتنياهو، أن عملية طوفان الأقصى ضربت النظرية الأمنية التي يقوم عليها الكيان، وأنها نقلت درجة الاشتباك، إلى حالة تهديد وجودي للكيان بضربها لفكرة الملاذ الآمن للكتلة اليهودية الاستيطانية في فلسطين المحتلة؛ وأن مجرد الهدنة وتبادل الأسرى لا يكفي لإرجاع الشعور بالأمان والاستقرار لدى المجتمع الصهيوني. وأن مجرد نهاية الحرب دون "تأمين" الجبهة الجنوبية (غلاف غزة)، سيصبُّ في النهاية السياسية لنتنياهو، وسقوط التحالف الحاكم، وتعزيز خط المقاومة الفلسطينية، وإيجاد بيئة طاردة في الكيان، مع إفشال أو إضعاف مسارات التطبيع، وإنهاء دور الكيان كشرطي للمنطقة.

ولذلك، لم تبتعد خطة إسرائيلية، نّشرت في الأيام الماضية، وصاغها مجموعة رجال أعمال إسرائيليين لليوم التالي في قطاع غزة، عن روح السيطرة والهيمنة، وزعت إلى ترتيبات من ثلاث مراحل تكون أولاها إدارة إسرائيلية عسكرية كاملة لقطاع غزة، وفي مرحلتها الثانية ينشأ تحالف دولي لإدارة القطاع تشارك فيه دول عربية مثل مصر والأردن والإمارات والسعودية والمغرب، وتبدأ مرحلتها الثالثة بعد استقرار

الأوضاع في القطاع، ونجاح السلطة الفلسطينية "الجديدة" في إدارة الضفة والقطاع وفق المعايير الإسرائيلية.

وهكذا، فالطرح الإسرائيلي ما زال في إطار التفكير الفوقي الرغائبي المأزوم، غير القادر على رؤية الوقائع والحقائق على الأرض.

الطرح الأمريكي الأوروبي:

ما زال الطرح الأمريكي والأوروبي أسير عقلية "هندسة" الواقع الفلسطيني بما يتناسب مع المصالح الإسرائيلية، وبالرغم من كثرة حديث الأوروبيين والأمريكان في الأيام الأخيرة عن حلّ الدولتين، وعن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعن عدم التعرّض للمدنيين، وعن إعادة الإعمار. إلا أن كل **الطروحات تتميز بأمرين**:

الأول: لا يوجد في كل هذه المبادرات والتصريحات أي التزام جديّ بدوله فلسطينية كاملة السيادة على الضفة والقطاع، ولا أي التزام بممارسة أي ضغوط حقيقية تؤدي لانسحاب إسرائيلي من الضفة والقطاع. وهي اللغة نفسها التي لم تؤدِ إلاّ إلى نتائج كارثية طوال أكثر من 30 عاماً.

الثاني: ثمة رغبة واضحة في الوصاية على الفلسطينيين، وتقرير من يُمثلهم أو يقودهم، وهناك اتجاه عام لاستبعاد حماس عن قيادة الشعب الفلسطيني أو الشراكة في قيادته، حتى لو فازت بانتخابات حرة نزيهة.

فالولايات المتحدة بحسب جون كيربي منسق مجلس الأمن القومي الأمريكي يقول إن أمريكا ترفض أي دور لحماس وقادتها بأي شكل من أشكال الحكم في غزة بعد الحرب.

وصوّت البرلمان الأوروبي في كانون الثاني/ يناير 2024 بالأغلبية على مشروع قرار لوقف إطلاق النار، واستئناف مسار سياسي وصولاً لحلّ الدولتين، لكن القرار نفسه يدعو إلى "تفكيك حماس". كما قام السلك الديبلوماسي للاتحاد الأوروبي بإرسال ورقة مناقشة إلى الدول الأعضاء في الشهر نفسه، تقترح خطة من 12 نقطه للوصول إلى تسوية تؤدي حلّ الدولتين، لكنه في خطته أشار إلى الحاجة "لبديل عن حماس"!!

وكذلك، اقترحت الحكومة البريطانية أواخر كانون الثاني/ يناير خطة من خمس نقاط نشرتها صحيفة الفايننشال تايمز لإنهاء الحرب، وأثارتها الولايات المتحدة

والدول الأوروبية والدول العربية... تتضمن تحديد أفق سياسي لدولة فلسطينية، وتشكيل حكومة كفاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكنها تطالب بمغادرة قيادات حماس الكبار لقطاع غزة بمن فيهم السنوار. وفي الوقت نفسه، أيد ديفيد كاميرون وزير الخارجية البريطاني رغبة "إسرائيل" بألا تدير حماس قطاع غزة بعد الحرب، موضحاً أن لدى "إسرائيل" الحق في ذلك!!

وبشكل عام فإن العقلية الغربية في لعبة التدافع السياسي معنية بتأمين الاحتلال الإسرائيلي واستمراره واستقراره، واستبعاد خط المقاومة، وهو الخطأ نفسه، الذي وقعت فيه سنة 2006 عندما فازت حماس، والذي تابعت تكراره من خلال شروط الرباعية الدولية.

وهي عقلية لا ترى الاحتلال ولا ترى العدوان ولا ترى المجازر والحصار، فالمطلوب دائماً من "الضحية" أن يقدم أوراق "حسن السلوك"، وأن يسترضي الاحتلال والعدوان!! أما بالنسبة للاحتلال، فالكيان خارج عن دائرة المحاسبة والمسؤولية، وهو فوق القانون. بالرغم من أن الأقرب للمنطق وللقانون الدولي هو فرض تغيير القيادة الإسرائيلية، ومحاكمة قادتها كمجرمي حرب، ونزع أسلحة الكيان نظراً لاحتلاله ووحشيّته، ومعاقبة الكيان ومحاصرته حتى يُجبر على الانسحاب وتلبية المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني.

ومشكلة هكذا تصوّرات أنها لا تتعلم من حركة التاريخ ولا سنن الله في الكون والحياة، وتحتقر إرادة الشعوب في الحرية والعدل والتحرير، وتسير عكس حقوق الإنسان الطبيعية والقانون الدولي، وحتى مئات القرارات من الأمم المتحدة. وهي عقلية ستجد نفسها أمام ثورات متجددة ومستمرة لا تنتهي عادةً إلا بالتحرير وإنهاء الاحتلال.

***

وفي ظلّ حالة الغرور والعجرفة الإسرائيلية، فإن الحدّ الأقصى الذي يقدّمه الاحتلال الإسرائيلي في المفاوضات لا يصل إلى الحد الأدنى الذي تقبله المقاومة، ولذلك فإن حالة التدافع والضغط العسكري المتبادل ستستمر في الوقت الراهن.

وعلى هذا، فلا خيار أمام المقاومة بعد كل هذه البطولات والتضحيات، سوى الاستمرار وتحشيد عناصر القوة والفعالية، وحسن استخدام أوراق قوتها لتحقيق أهدافها.

الأمة وغزة: من الانفعال الموسمي إلى العمل المنهجي[19]

مَثَّل الإنجاز الكبير الذي حققته معركة طوفان الأقصى، حالة إلهام غير مسبوقة للأمة العربية والإسلامية بإمكانية هزيمة المشروع الصهيوني وإنهاء الاحتلال. كان انفعال الشعوب العربية والإسلامية هائلاً؛ فقد تعززت القناعات بخط المقاومة وبالمشروع الإسلامي لفلسطين، وتأكّدت مركزية القدس في قلب الأمة كجامعة موحدة لشعوبها وتياراتها وأعراقها، وكموجِّهة لبوصلتها نحو عدوها المشترك (العدو الصهيوني) المعادي لنهضتها ووحدتها، وكرافعة لمن يرفع شأنها ويعمل لأجلها، وخافضة فاضحة لمن يُقصِّر في حقها ويتعامل مع عدوها. وضربت هذه المعركة مشروع التطبيع، وأثبتت أنه لا يمكن تجاوز شعب فلسطين، ولا يمكن تهميش قضية فلسطين ولا إغلاق ملفها حسب الرؤية الصهيونية.

استحقاقات المعركة والمرحلة:

ثمة إجماع على أن ما بعد 7 أكتوبر (يوم انطلاقة المعركة) ليس كما قبلها، وأنه حدث تاريخي مفصلي غير مسبوق. حتى العدو الإسرائيلي نفسه أدرك مغزى المعركة التي حطّمت نظريته الأمنية، وضربت دوره الوظيفي والأساس الذي قام عليه وجوده كـ"ملاذ آمن" لليهود الصهاينة، وكقلعة متقدمة للإمبريالية الغربية وكشرطي للمنطقة؛ ولذلك، تحدث قادته عن "حرب الاستقلال الثانية"، وقاموا بحملة هستيرية وحشية دموية على قطاع غزة لاستعادة بعض هيبتهم، واستعادة الثقة بمبرر وجودهم ودورهم الوظيفي في المنطقة.

لقد أدت معركة طوفان الأقصى إلى تعطيل المشروع الأمريكي الصهيوني في الهيمنة على المنطقة وسحق وتذويب هويتها وتراثها ومشروعها الحضاري؛ وأعطت فرصة للقوى النهضوية في المنطقة لاستلام زمام المبادرة واستعادة عافية الأمة ودورها. وعلى هذا الأساس نفهم وجود تحالف عالمي غربي بقيادة الولايات المتحدة يساند الصهاينة في عدوانهم على غزة؛ لا يريد الاكتفاء بإخضاع قطاع غزة، وإنما سيتابع السير حثيثاً بعد ذلك لـ"ترويض" الأمة واقتلاع روح الجهاد من نفوسها، ومحاربة

التيارات الإسلامية والوطنية الصادقة، وإفساد مجتمعاتها، وإدخال المنطقة في العصر الإسرائيلي الأمريكي.

ولذلك، أياً تكن نتيجة الحرب على غزة، فإن الأمة قد وجدت نفسها مدفوعة دفعاً لتحمّل مسؤولياتها، بعد أن فرضت المعركة الاستحقاقات عليها، فلو صمدت غزة وانتصرت، فتلك بشائر النصر والعد العكسي للمشروع الصهيوني (كما قال وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت، إنه إذا لم يُفكّك الجيش قدرات حماس بشكل كامل، "فلن نتمكن من العيش في إسرائيل")، وبالتالي يأتي استحقاق مشاركة الأمة في مشروع التحرير؛ وإذا ما سيطر الصهاينة على القطاع، فإن استهداف الأمة وتياراتها الإسلامية والوطنية والنهضوية سيكون محطتها التالية، وبالتالي يأتي استحقاق مواجهة الاستهداف. أي أن دور الأمة الجوهري سيكون استحقاقاً مفروضاً، أحبت قوى الإصلاح والتغيير ذلك أم كرهت. وهذا يذكرنا بقوله سبحانه ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ (سورة الأنفال: 7).

ولذلك، لم يعد يجدي الانفعال الموسمي العاطفي، إذ إن فرض العين في مواجهه العدو الصهيوني أصبح ضرورة مُلحَّة وواجباً مستحقاً وأولوية كبرى.

نحو عملٍ منهجي مستمر:

إن أحد أبرز التحديات التي تواجه الأمة هي كيفية تحقيق حالة التفاعل المنهجي المستمر والمتصاعد، بما يتناسب مع عظمة التَّحدي بخطورة المعركة. فقد اعتدنا منذ عشرات السنوات على التفاعل الآني مع الحدث، وبحسب مدى سخونتها وخسائر العدو والمجازر والشهداء والدمار تكون درجة التفاعل، وهو سرعان ما يخبو مع توقف الحدث أو اتخاذه نسقاً مستمراً معتاداً "رتيباً". إذ تضعف تدريجياً المظاهرات والفعاليات وحملات جمع التبرعات وحملات المقاطعة... إلى أن تتوقف. وربما كان ذلك طبيعة بشرية، خصوصاً مع وجود أنظمة عربية وإسلامية فاسدة ومستبدة، يهمها صرف انتباه جماهيرها عن هكذا معارك وانتفاضات وأحداث؛ لأنها تكشف وتفضح عورات هذه الأنظمة وضعفها وخذلانها وتقصيرها، وتكون عنصر تثوير للشعوب ضدّ أنظمتها العاجزة أو المتواطئة.

وفي المقابل، فإن الكيان الصهيوني وحلفاءه يعملون بشكل منهجي متواصل، وضمن رؤية محددة تلقى دعماً غربياً عالمياً لإغلاق الملف الفلسطيني، وإفراغ انتصارات المقاومة ومنجزاتها من محتواها، وتشويه نماذج البطولة والتضحية، وتحميل المقاومة مسؤولية معاناة الشعب وظروف القهر والدمار تحت الاحتلال؛ مع المراهنة على ضعف ذاكرة الشعوب، والمراهنة على "منظومات التّفاهة" السائدة في عالمنا العربي والإسلامي.

لقد تكررت ظاهرة "الموسمية" والتعوُّد في وسط الأمة على مدى عشرات السنوات، فقد حدث ذلك في الانتفاضة المباركة 1987–1993، وفي انتفاضة الأقصى 2000–2005، وتكرر ذلك بعد حروب غزة الأربعة 2008–2009، و2012، و2014، و2021. وعلى سبيل المثال، فقد كانت حملات مقاطعة البضائع الأمريكية هائلة وعظيمة النجاح في انتفاضة الأقصى، لكن سرعان ما عاد الناس إلى عاداتهم الاستهلاكية القديمة. وكذلك، كان التفاعل العربي والإسلامي والعالمي هائلاً مع معركة سيف القدس 2021، وكسب الفلسطينيون المعركة الإعلامية بشكل ساحق في أوروبا وأمريكا وتراجعت نسبة التأييد للكيان الإسرائيلي إلى نسبٍ غير مسبوقة. غير أن الجانب الإسرائيلي عاد بعد المعركة لتسويق نفسه عالمياً ولاستئناف التطبيع، وقام بإجراءات أشد خطورة في القدس والأقصى من تلك الأسباب التي أدّت للمعركة؛ وهو ما كان سبباً رئيسياً لمعركة طوفان الأقصى.

وإذا كان ثمة إجماع على أن معركة طوفان الأقصى كانت حدثاً مفصلياً غير مسبوق في التاريخ الفلسطيني، فإن طول أمد المعركة، والخشية من "التعوّد" والرجوع للحياة السابقة المعتادة يبقى أمراً قوي الاحتمال لقطاعات كبيرة من الناس. وتكمن خطورة ذلك في تراجع مظاهر الدعم الشعبي والرسمي المالي والتعبوي والإعلامي والسياسي، وتراجع مجرد متابعة أخبار المعركة ومجازر الاحتلال، وتراجع الأجواء الشعبية الضاغطة على الاحتلال؛ في الوقت الذي يتابع عدوانه مع حلفائه بوتيرة عالية مستمرة، وبمنهجية منظمة مُهدَّفة، سعياً للاستفراد بالمقاومة وضربها.

وعلى سبيل المثال، فإن شهداء معركة سيف القدس طيلة أيامها كان 260 شهيداً بينما زادت وتيرة الاستشهاد اليومي في طوفان الأقصى في بعض الفترات عن 700 أو 800 شهيد. وفي الوقت الذي هدأت فيه معظم الفعاليات المساندة للمعركة في عالمنا

العربي والإسلامي، وتراجعت التبرعات المالية وحملات التعبئة، ما زال يستشهد كل يوم نحو مئة شهيد في قطاع غزة، وما زال أهل غزة وخصوصاً شمالها يتعرضون لمجاعة غير مسبوقة، وما زالت منطقة رفح حيث يتكدس نحو مليون و400 ألف فلسطيني معرضون في أي لحظة لمجازر بشعة، وحملة تهجير قسري دموي خارج القطاع.

وثمة إدراك خاطئ لفكرة "القيام بالواجب" أو "الاستطاعة"، إذ ينتشر بين الكثيرين في عالمنا أن مجرد الدعاء أو الخروج في مظاهرة في أحد الأيام أو التبرع بمبلغ محدد في وقت ما، هو الواجب المطلوب وفيه الكفاية، وأنه "عمل اللي عليه"!!، بينما يرى العلماء أن مفهوم الاستطاعة "وأعدوا لهم ما استطعتم"، ومفهوم بذل الوسع "لا يكلف الله نفساً إلا وسعها"؛ يقتضي في حال فرض العين (المطلوب من كل مسلم في حالة فلسطين) استنفاذ الجهد وكافة الإمكانات بشكل مستمر إلى أن يتم النصر والتحرير، وأننا سنحاسب على كل شيء كنا نستطيع عمله ولم نعمله.

إن حالة التراخي والتّعود تذكرنا بتحذير الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كان يستعيذ بالله من "جلد الفاجر وعجز الثقة".

رفع السقف:

في بيئات أمتنا، يصعب ترجمة فكرة "تحمل المسؤولية" تجاه فلسطين، خصوصاً وأن المقاومة في فلسطين قطعت شوطاً كبيراً في مسار "ذات الشوكة" أو المقاومة المسلحة، بينما تركن بيئاتنا العربية والإسلامية إلى "غير ذات الشوكة". ولم تُكيّف التيارات الإسلامية والقومية والوطنية نفسها على ذلك أيضاً، وأصبح سقف مشاركة معظمها لا يتعدى العمل السياسي الاحتجاجي والعمل الخيري والتعبوي، والتحرك السلمي الناعم، الذي يسهل ضبطه وقمعه من الأنظمة. بينما يستطيع المشروع الصهيوني أن يجند تحالفات عالمية لنصرته عسكرياً وأمنياً، كما يستطيع استجلاب المتطوعين الصهاينة وحتى المرتزقة من كل أماكن العالم. ولذلك، فإن نداءات المقاومة الفلسطينية لهذه الحركات بالانخراط في معركة التحرير لا تجد أرضية صلبة للاستجابة والانطلاق بشكل فعَّال؛ خصوصاً بعد أن جرى ضرب هذه الحركات وتهميشها ومطاردة ناشطيها خلال الموجة المضادة لـ"الربيع العربي". ولم يبقَ سوى المشاركة ضمن "قواعد اشتباك" مُحدَّدة لـ"محور المقاومة" المدعوم من إيران، نظراً

لنفوذه القوي أو سيطرته في عدد من الدول كلبنان والعراق واليمن. وكانت مشاركة كتائب القسام وقوات الفجر التابعة للجماعة الإسلامية، في لبنان حالة مُعبّرة، ولكن محدودة التأثير قياساً بالدور المأمول.

ليس المطلوب بالضرورة أن تتحول الحركات والتيارات إلى العمل المسلح مباشرة، فلكل بلد ظروفه وأولوياته وقدراته وإمكاناته؛ غير أن هذا لا يمنع من محاولة رفع السقف خصوصاً في البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، بما يتناسب مع خطورة المشروع الصهيوني على المنطقة وضرورة مواجهته؛ ولا يمنع من نشر ثقافة الجهاد والتضحية وتجهيز النفس للجهاد، ففي الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه "من مات ولم يغزُ ولم يُحدِّث نفسه بالغَزْو مات على شعبة من النفاق"؛ كما لا يمنع من المشاركة حيثما أمكن للقادرين بالوسائل المتاحة.

من القُطرية إلى الأمة:

تظل عقلية الدولة القُطْرية والانكفاء المحلي، وما أحدثته من أثر سلبي تجاه القضايا الكبرى للأمة، أحد أكبر العوائق في نصرة فلسطين بالشكل الصحيح. ولذلك تضطرب المفاهيم الإسلامية، والمعاني المرتبطة بهوية الأمة، وفقه الأولويات، وفقه المصلحة، وفقه النوازل؛ عندما تُصبح المحددات القُطرية المحلية متقدمة على القضايا الكبرى. وتَحدُث ضبابية وفقدان بوصلة في كيفية تنزيل الرؤية الإسلامية (أو حتى الرؤية القومية) على بيئات غارقة في حساباتها وأولوياتها القُطرية.

والخطير في الأمر، أن المنكفئين على حساباتهم المحلية الداخلية، لا يدركون أو لا يريدون أن يدركوا أن المشروع الصهيوني لا يستهدف الفلسطينيين وحدهم وإنما يستهدفهم جميعاً، وهو ما ثبت طوال 76 عاماً من قيام "إسرائيل"، إذ لا نهضة ولا وحدة ولا قوة للمنطقة ما دام هذا الكيان قائماً، لأن شرط بقائه مرتبط بضعف ما حوله، وشرط نهضة ما حوله (خصوصاً البيئة الاستراتيجية) مرتبط بإزالته.

ولأن فلسطين لن تحرر من داخلها، بالرغم من الدور الجوهري والمحوري لشعب فلسطين في الداخل في الصمود والمقاومة ومشاغلة العدو، فلا بدّ من الانتقال من القطرية إلى الأمة في مشروع التحرير؛ ولا بدّ من مشروع نهضوي وحدوي موازٍ ومتكامل مع المقاومة الفلسطينية، يستجمع عناصر القوة ويرتقي إلى مستوى التحدي مع المشروع الصهيوني الغربي. وإذا كان المشروع الصهيوني يستهدف الأمة، فلا بدّ

أن تكون الاستجابة على مستوى الأمة؛ وإذا كان المشروع الصهيوني عالمياً فلا يمكن أن يكون مشروع التحرير قطرياً، ومن بيئة تعيش تحت الاحتلال. ولذلك، يصبح الانتقال من القطرية إلى الأمة شرطاً من شروط التحرير.

***

وأخيراً، فليس السؤال المتعلق بتأثير طوفان الأقصى على الأمة مرتبطاً فقط بالزلزال الذي أحدثه في ذلك اليوم، ليتحول إلى ذكرى جميلة وأثرٍ عابر؛ وإنما بثلاثة مستويات أساسية، أولاها مدى عمقه وتأثيره في الوجدان، وثانيها مدى اتساع أثره في الأوساط الشعبية والجماهيرية وقطاعاتها المختلفة، وثالثها مدى تحوُّله إلى حالة مستمرة مستدامة في منظومات البناء النفسي والفكري، والممارسات الحياتية، والمنظومات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وغيرها. وهنا لا بدّ من "مأسسة التأثير"، وتحويله إلى ثقافة وتربية ومنهج حياة.

استقالة حكومة اشتية... قفزة للوراء؟![20]

جاءت استقالة حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله، بحسب ما يتم تداوله، استجابة لـ"الإرادة الدولية"، وبعبارة أخرى استجابة للضغوط الأمريكية الغربية، التي تسعى لـ"إعادة إنتاج" السلطة أو "تجديدها" لتتوافق مع المعايير الأمريكية في رؤيتها لإدارة قطاع غزة (إلى جانب الضفة الغربية) في ترتيبات ما يعرف باليوم التالي للحرب على غزة. ويأتي ذلك في ضوء الجهود الأمريكية لإقناع الإسرائيليين بقبول سلطة رام الله لإدارة القطاع، إذ إن الاحتلال الإسرائيلي ما زال يريد معايير أكثر تخاذلاً وخضوعاً وتعاوناً مما تفعله السلطة في رام الله؛ ويريد "وكلاء احتلال" يرقصون على أنغامه. إن كان الأمر كذلك، فثمة ازدراء لعقول الشعب الفلسطيني وامتهان لكرامتهم.

الاستقالة التي قدمها اشتية لعباس في 26 شباط/ فبراير 2024 والتي قبلها عباس، تمت دون توافق وطني مسبق، واستبقت المباحثات الفلسطينية الداخلية بين الفصائل، وفتحت الطريق لفرض الأمر الواقع لـ"المرة الألف" لملاحقة السراب أو "الجزرة" الأمريكية الصهيونية... والتجاوز المسبق لحماس وقوى المقاومة (التي ما زالت تخوض معارك بطولية وتقود صموداً أسطورياً)، ليس له معنى سوى احتقار الإرادة الشعبية الفلسطينية، والتجهُّز لإدارة قطاع غزة لمرحلة "ما بعد حماس" وفق أحلام ورغائب تتقاطع مع الإرادة الأمريكية الإسرائيلية.

ويظهر أن الأداء البطولي الأسطوري للمقاومة في معركة طوفان الأقصى، وضرباتها النوعية في 7 أكتوبر التي أسقطت النظرية الأمنية للاحتلال ومبرر وجوده ومبرر دوره الوظيفي في المنطقة، ووحشية العدوان الصهيوني ودمويّته ومجازره، واستشهاد وجرح أكثر من مئة ألف فلسطيني...، والتفاف الشعب الفلسطيني حول المقاومة، وفقدان الثقة بسلطة رام الله، والمطالبة الشعبية الواسعة باستقالة عباس... كلُّ ذلك لم يقنع أبا مازن وقيادة فتح وسلطة رام الله بمراجعة أدائها في إدارة الملف الوطني الداخلي، وفي التوقف عن احتكار السلطة، وفي الانفتاح الجاد على القوى الفلسطينية الفاعلة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني.

***

ليس ثمة مشكلة في تشكيل حكومة توافق وطني أو حكومة تكنوقراط بعد الحرب، ولكن ذلك يجب أن يكون "منتجاً وطنياً" لتوافق فلسطيني بين القوى الفاعلة، بحيث يعكس الإرادة الشعبية الفلسطينية وقرارها الوطني المستقل؛ ويعكس شروط وبيئات ومسارات مشروع التحرير؛ لا أن يكون نموذجاً جديداً لاستمرار عقلية الهيمنة لدى قيادة السلطة وفتح، وعقلية التكيُّف مع شروط الأمريكان والاحتلال.

إذا ما قام عباس بتكليف رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة تكنوقراط دون توافق فلسطيني مع حماس وقوى المقاومة، فسيكون ذلك قفزاً عن الحقائق على الأرض، وعن الأوزان الشعبية الحقيقية؛ ومجرد تغيير ديكوري لإبقاء خيوط اللعبة بيد عباس وفتح، ومزيداً من شراء الوقت للهرب من الاستحقاقات الكبرى لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس صحيحة. وهي عملية لا تنجز بشكل سليم "شرعية فلسطينية"، بقدر ما تحاول "شرعنة" قيادة سلطة رام الله لدى الأمريكان والاحتلال وبيئات التطبيع والانبطاح العربي، وهي بالتالي ليست إلا شكلاً جديداً للهروب من الأزمة بطريقة ستعيد إنتاج الأزمة من جديد. وستكون كتلك النعامة التي ذهبت تطلب قرنين فرجعت بلا أذنين!!

***

الاسم المرشح لرئاسة الوزراء لقيادة حكومة التكنوقراط هو محمد مصطفى وهو خبير اقتصادي فلسطيني. غير أن الطريقة التي يتم فيها عرض ترشيحه تسيء إليه قبل أن تسيء إلى غيره؛ فالمعيار المتداول هو أنه مقبول إسرائيلياً وأمريكياً وغربياً. وهو معيار مهين له، ومسيء للشعب الفلسطيني ولجهاده وبطولاته وللحقائق التي أفرزتها معركة طوفان الأقصى. إذ إن الأصل أن يقال أنه مقبول من القوى الفلسطينية الأساسية (فتح، حماس، الجهاد، الشعبية، الديموقراطية،...) أو أنه يحظى بقبول شعبي. أما أن يتم تسويقه كشخصية مقبولة لإدارة غزة ومستعدة للامتثال لشروط اجتثاث حماس، وضرب تنظيمها وبناها التحتية والعسكرية، وإحلال عناصر من ذلك "الصنف" الذي تنتجه رام الله في قمع المقاومة والتنسيق الأمني مع الاحتلال... فهذا مرفوض وطنياً وشعبياً وأخلاقياً. وما نرجوه من محمد مصطفى ألَّا يقبل التكليف إلا في إطار توافق وطني شامل ومسبق.

ليست حكومات التكنوقراط شكلاً جميلاً مرغوباً دائماً، ففي الحالة الفلسطينية حيث الاستقطاب الحاد، وحيث يكون التكنوقراط في كثير من الأحيان هم واجهة للقوى والجهات التي ترشحهم وتدعمهم؛ فإن تشكيل هكذا حكومات يجب أن يتم بناء على معايير دقيقة وواضحة متوافق عليها، وعلى أساس تنفيذ برنامج وطني يخدم أساساً تطلعات الشعب الفلسطيني وإرادته الحقيقية الحرة.

لقد كانت تجربة تشكيل حكومة تكنوقراط بقيادة سلام فياض سنة 2007 تجربة "بئيسة" إذ إنها كانت الحكومة التي كانت أداة بيد عباس (بمباركة أمريكية إسرائيلية) لاجتثاث حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية، ولإنتاج "أبناء دايتون" من جماعة التنسيق الأمني مع الاحتلال؛ ولتعميق الانقسام الفلسطيني.

***

وأخيراً، فقد أفرزت معركة طوفان الأقصى حقائق واستحقاقات كبيرة أبرزها تعزيز إرادة الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وتقرير مصيره، وتعزيز الالتفاف العالمي حول ذلك. وبالتالي فليس من المعقول ولا من المتصور أن تأتي سلطة رام الله لتقوم بتشكيل حكومة أكثر خضوعاً لمتطلبات الأمريكان ومتطلبات الاحتلال وضمانات بقائه، بدل أن تستثمر في الأداء والإنجاز المقاوم وفي الصمود والتضحيات الشعبية. ليس مقبولاً أن تخذل سلطة رام الله شعبها وتدير ظهرها لتضحياته، وأن تقف مع الجانب الخطأ، وتسير عكس حركة التاريخ.

الرصيف الأمريكي في غزة والإنسانية المتوحشة[21]

أعلن الرئيس الأمريكي بايدن في 7 آذار/ مارس 2024 عن مشروع عمل رصيف في ميناء غزة لاستقبال "المساعدات الإنسانية"، وإيصالها للمحتاجين خصوصاً في شمال قطاع غزة؛ بحجة تسهيل وصول المساعدات وتسريع وتيرتها. وتأتي الفكرة في إطار تعزيز الممر البحري المقترح بين قبرص وغزة والذي تسهم في خطة عمله المفوضية الأوروروبية والولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا وقبرص والإمارات؛ ويخضع للتحكّم الإسرائيلي الذي سيتولى تفتيش البضائع في قبرص وإعطاء الإذن بشحنها لغزة.

ومن المتوقع أن يستغرق وصول الجنود الأمريكان القادمين على متن "سفينة الدعم اللوجيستي LSV1" التي انطلقت من قاعدة لانغلي – يوستيس في الولايات المتحدة 30 يوماً، حيث تبعتها ثلاث سفن أخرى؛ وسيستغرق العمل في إنشاء الرصيف عند ميناء غزة 60 يوماً. وسيكون الرصيف قادراً بحسب التصريحات الأمريكية على توفير مليوني وجبة ومليوني زجاجة ماء يومياً.

اللافت للنظر هو الترحيب الإسرائيلي بإنشاء الرصيف، حيث ذكر وزير الحرب الإسرائيلي جالانت أن "الممر البحري سيعزز سيطرتنا، ويعزز قدراتنا على استمرار القتال بغزة" وأنه سيسهم في تقويض سلطة حماس. بينما كشفت صحيفة الجيروساليم بوست الإسرائيلية أن بايدن إنما يطبق فكرة اقترحها نتنياهو في أول أسبوعين من الحرب!! بمعنى أن الرصيف سيكون أداة للتحكم والسيطرة الإسرائيلية الأمريكية لفرض رؤية "اليوم التالي" لقطاع غزة بعد الحرب.

بالطبع فإن الولايات المتحدة ليست "جمعية خيرية"، وهي الشريك الأساسي في العدوان على قطاع غزة، وهي المزود الرئيسي للاحتلال الإسرائيلي بالأسلحة والمتفجرات المستخدمة في تدمير قطاع غزة وبناه التحتية، وفي قتل وجرح عشرات الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ. ومنذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى آذار/ مارس 2024 أرسلت الولايات المتحدة أكثر من 300 طائرة شحن

ونحو 50 سفينة وسلمت نحو 35 ألف طن من الأسلحة والمعدات لـ"إسرائيل" بحسب صحيفة "إسرائيل هايوم" بتاريخ 17 آذار/ مارس 2024. ومن القنابل التي استخدمها الاحتلال في عدوانه قنابل تزن الواحدة منها 2,000 رطل (907 كيلوغرام)، وتتسبب بإصابات بشرية في محيط 900 متر في منطقة تفجيرها وتحدث حفرة بعمق 12 متراً (نحو 4 طوابق) بحسب نيويورك تايمز في 2023/12/21؛ حيث ألقى الاحتلال المئات منها على أهل غزة!!

والولايات المتحدة هي التي تقف خلف استمرار العدوان وتوفر له الغطاء الدولي، وتستخدم حق النقض الفيتو، في وجه العالم الذي يجمع على وقفه؛ وهي التي تستخدم كافة أدواتها السياسية لتطويع البيئة العربية والإسلامية للسكوت على العدوان وللتعاون مع الاحتلال، وتهدّد أي أطراف تسعى لدعم قطاع غزة ومقاومته.

ومن الملاحظ أيضاً أن فكرة الممر البحري من قبرص تسهم فيه جهات متحالفة مع الكيان الإسرائيلي في عدوانه على قطاع غزة كألمانيا وبريطانيا وإيطاليا إلى جانب الولايات المتحدة. ولذلك، تبدو فكرة تقديم "المساعدة الإنسانية" قريبة من فكرة أن السَّجان مضطر لتوفير حد أدنى من الغذاء للأسرى وللرهائن الذين لديه، إلى حين استكمال أهدافه؛ ولهذا، يبدو الرصيف غطاء "إنسانياً" مخادعاً وشكلياً لسلوك "وحشي" تتم ممارسته على الأرض.

ولو كانت الإدارة الأمريكية جادة في تقديم المساعدة الإنسانية، لكان يكفيها إعطاء الضوء الأخضر للحكومة المصرية، مع قليل من الضغط على الاحتلال الإسرائيلي، لفتح معبر رفح لإدخال آلاف الشاحنات التي تنتظر الدخول عند المعبر، والتي توفر بشكل أسرع وأكبر وأكثر فعالية واستدامة احتياجات القطاع.

السلوك الإسرائيلي العدواني القذر كان يتعمد ألا تقوم أي جهة يثق بها أهل القطاع بتوزيع المساعدات والإشراف على دخول البضائع، فهو نفسه سبب المجاعة وهو نفسه الذي دمر البنية التحتية ونفذ مئات المجازر ودمر المستشفيات والمدارس، وهو نفسه الذي قصف قوافل الإغاثة وقتل من يحاولون تنظيم وصولها للناس. بل ونفذ بنفسه مجزرة قرب دوار النابلسي في 29 فبراير/ شباط 2024، فقتل 112 فلسطينياً جاؤوا لأخذ المساعدات.

وبشكل أساسي تقف خلف المشروع فكرة أن من "يُسيطر على إطعام الناس، يسيطر عليهم"!! وأن الناس مضطرون للتعامل معه شاؤوا أم أَبوا. ذلك أن الاحتلال الإسرائيلي الذي تعمد إدخال قطاع غزة في حالة مجاعة قاسية مُفجعة، يريد أن يخرج منظومة إدارة الناس والإشراف على شؤون حياتهم من يد حماس والمقاومة إلى يده، أو إلى وكلاء يثق بهم ويشرف على تعيينهم. وكان ذلك سبباً أساسياً في تواصل الاحتلال مع قيادات عشائرية في القطاع لتولي المهمة، كخطوة في تشكيل إدارة بديلة للقطاع، غير أن هذه القيادات رفضت. والاحتلال ما زال يواصل جهوده وضغوطه في هذا المسار، حيث يتواصل مع قيادة السلطة الفلسطينية في رام الله لتولي المهمة وفق شروطه؛ كما التقى بمسؤول المخابرات ماجد فرج لعمل تشكيلات أمنية بديلة لحماس.

وحتى تتحقق أهداف الاحتلال، فربما قام بنفسه بتولي مهمة توزيع المساعدات في شمال غزة، ليحاول إحداث حالة من تطبيع التواصل مع الناس، وربط مصالحهم به. وقد يحاول الاحتلال أيضاً تشجيع تشكيل مجموعات مسلحة بحجة حراسة المساعدات، لتتحول مع الزمن إلى مليشيات ومنظومات فساد ترتبط مصالحها به.

من ناحية أخرى، سيستخدم الاحتلال الإسرائيلي وجود الرصيف الأمريكي كذريعة للتهرب من تحمل المسؤولية الجنائية تجاه المجاعة والحصار ومعاناة أهل غزة، من خلال الادعاء أنه يسمح بتوفير الاحتياجات. وفي الوقت نفسه، سيوفر له وجود الرصيف بيئة أفضل لاستدامة احتلاله، كما سيوفر له ذريعة لإغلاق معبر رفح (بوجود هذا البديل) وبالتالي السير قدماً باتجاه حملته للهجوم العسكري على منطقة رفح ومحاولة السيطرة على المعبر، وعلى محور صلاح الدين (محور فيلادلفيا) الفاصل بين قطاع غزة ومصر.

ثمة مخاوف أيضاً من أن يُستخدم هذا الرصيف في تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، في أجواء المجاعة والدمار الذي يعانونه، وفي أجواء تَعمُّد الاحتلال تحويل حياة الناس إلى "جحيم"، مع تسهيل طرق الهجرة للخارج بالتعاون مع الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية وغيرها.

كما يُمكن أن يُستخدم الرصيف لإضعاف الدور المصري الحيوي تجاه غزة، إذ إن مصر هي معبر غزة الوحيد إلى العالم (باستثناء الاحتلال الإسرائيلي)؛ وبالتالي يمكن أن يُشكّل الرصيف بديلاً منافساً محتملاً، ويُستخدم كأداة للضغط على مصر.

ويبدو أن مجرد معرفة المدة الزمنية التي يحتاجها إقامة الرصيف وهي شهر للوصول إلى غزة وشهران لإقامته، أي ثلاثة أشهر (هذا قبل تقديم شربة ماء واحدة) مؤشر خطير لاستمرار العدوان، وعلى وجود نوايا مبيَّتة لإعادة تموضع الاحتلال واستدامته بدعم لوجيستي أمريكي؛ وأن الحديث عن وقف العدوان أو خروج الاحتلال ليس وارداً على الأقل في الأشهر الثلاث القادمة؛ وأن الغطاء الأمريكي للعدوان سيستمر لأشهر قادمة على الأقل.

ولعل الأمريكان يطمحون (إذا ما جرت الأمور كما يشتهون) أن يصبح الرصيف أساساً لقاعدة عسكرية أمريكية مستدامة في المنطقة، تلبي جانباً من احتياجاتهم اللوجيستية في شرق البحر المتوسط.

وفي الوقت نفسه، سيسعى بايدن إلى محاولة تغطية توحشه بـ"طلاء إنساني" وتحسين صورته لدى الناخبين الأمريكان، وخصوصاً تلك الشرائح الواسعة المطالبة بوقف العدوان والجاليات العربية والإسلامية، التي قد تلعب دوراً مهماً وعنصراً مرجحاً في احتمالات فوزه أو خسارته.

وأخيراً، فمن الواضح أن الكيان الإسرائيلي وحلفاءه الأمريكان يقومون بمحاولة ترتيب الأوضاع لمستقبل غزة بقوة السلاح وبمحاولة إنشاء الحقائق على الأرض، بما في ذلك محاولة فصل شمال غزة عن جنوبها. غير أن محاولاتهم لا تعني أنهم سينجحون، كما أن محاولة إيجاد انطباعات وأوهام بقدرتهم على ذلك، لا يمكن أن تنطلي على المقاومة. ثم إن المقاومة البطولية التي أثخنت فيهم وأنهكتهم في "مستنقع غزة" طوال الأشهر الماضية قادرة بإذن الله على إفشال مخططاتهم ودحرهم وإنهاء احتلالهم.

فتح وحماس وسؤال الانفصال عن الواقع[22]

من أكثر ما يلفت النظر في بيان حركة فتح الذي صدر في 15 آذار/ مارس 2024، والذي وزَّعته وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا"، اتهامُ حركة حماس بأنها "مفصولة عن الواقع"!!

يتابع كاتب هذه السطور بيانات حركة فتح منذ عشرات السنوات كجزء من تخصصه واهتماماته؛ ولعله يرى أن هذا البيان هو أكثرها "انفصالاً عن الواقع"، وهو مليء بادعاءات عفا عليها الزمن. كما أن الأسلوب الذي كتب فيه لا يليق بحركة واسعة لها ماضيها النضالي، وتقود "الشرعية" الفلسطينية!!

جاء بيان فتح بسبب معارضة حماس للطريقة التي قام بها محمود عباس بتعيين محمد مصطفى رئيساً لوزراء السلطة، وتكليفه بتشكيل حكومتها في 14 آذار/ مارس 2024. والحقيقة أن الاعتراض لم يكن من حماس وحدها، فقد صدر في بيان في اليوم التالي شاركت فيه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثاني أكبر فصيل في منظمة التحرير، وحركة الجهاد الإسلامي، والمبادرة الوطنية. والبيان الذي جاء هادئاً وموضوعياً تحدث عن خطورة المرحلة ومواجهة العدوان والتصدي لجرائم الاحتلال، وضرورة التوافق الوطني في هذه الظروف، واستنكر نهج التَّفرد الذي تتبناه قيادة السلطة والمنظمة وفتح، والذي يُعمِّق الانقسام في هذه اللحظة الفارقة؛ بينما يتم استبدال شخصٍ من البيئة السياسية والحزبية ذاتها.

من ناحية ثانية، كان "الانفصال عن الواقع" هو أيضاً السمة الأبرز لكتاب تكليف عباس (رئيس فتح والمنظمة والسلطة) لمحمد مصطفى برئاسة الوزراء؛ وهو ما كان سبباً في استفزاز الفصائل الفلسطينية وصدور بيانها.

وفي هذا المقال لدينا بعض الوقفات مع كتاب التكليف ومع بيان فتح:

تكليف يتجاهل معركة طوفان الأقصى:

ظهر القفز الأكبر عن الواقع في تجاهل معركة طوفان الأقصى، والزلزال الذي أحدثته في الكيان الإسرائيلي لأول مرة منذ إنشائه قبل 75 عاماً، وسقوط نظريته الأمنية؛ وتجاهل حقيقة التأييد الشعبي الفلسطيني (والعربي والإسلامي) الواسع

لهذه العملية؛ بينما اكتفى كتاب التكليف والبيان بالإشارة إلى الآثار الناتجة عن العدوان الصهيوني على غزة، متجاهلاً مرة أخرى البطولات الأسطورية التي سطرتها المقاومة في مواجهة العدوان، والخسائر الهائلة التي يتكبدها العدو لأول مرة بهذا الحجم منذ إنشائه. ويتحدث كتاب التكليف والبيان عن الإغاثة وتوفير الاحتياجات والإعمار، وهي أمور مهمة، ولكن بشكل منفصل تماماً عن أجمل ما في الشعب الفلسطيني من بطولات ومقاومة وصمود وتضحيات!!

تكليف يراعي الاعتبارات الإسرائيلية الأمريكية:

ويتجلى الانفصال عن الواقع، في أن يصدر كتاب التكليف بالطريقة التقليدية الرتيبة لـ"دولة فلسطين"، وكأن أعمال الحكومة ستُنفذ في "سويسرا"، وليس في أرضٍ تحت الاحتلال، وشعبٍ تحت الاحتلال، وفي ظروفِ أشرس وأقذر الحروب وأكثرها وحشية على شعبنا الفلسطيني بما فيها من إبادة وتجويع وتدمير. وهو ما كان يستدعي على الأقل كما يفعل أي نظام سياسي يحترم نفسه تشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة طوارئ، تُوحد الجهود والطاقات في مواجهة العدوان واستحقاقات المرحلة.

لقد قام العدو بتشكيل حكومة طوارئ ومجلس للحرب بالرغم مما يملكه من إمكانات هائلة وتحالف عالمي يقف خلفه؛ أما قيادة السلطة (قيادة المنظمة وفتح) فتجاهلت كل جهود لم الشمل الفلسطيني؛ وفضلت أن تُشكّل حكومة جديدة وفق الاعتبارات والمعايير الإسرائيلية الأمريكية الغربية، لتكون جاهزة ليس للوقوف مع المقاومة في مواجهة العدوان، وإنما لاستلام قطاع غزة والحلول مكان المقاومة بعد "سحق حماس" بحسب المخطط الإسرائيلي الأمريكي. واختارت شخصاً كان المعيار الأساس لقبوله هو موافقة الأعداء والخصوم عليه؛ دون أدنى اعتبار للإرادة الشعبية الفلسطينية و"للقرار الوطني الفلسطيني المستقل"!!... فهل ثمة أسوأ من هكذا انفصال عن الواقع؟!

ووصل الأمر بحسب ما نقلت وكالة قدس الإخبارية في 21 آذار/ مارس 2024 إلى أن لجنة أوروبية من موظفي السفارات في رام الله تعقد مقابلات شخصية مع الوزراء الذين اقترحهم محمد مصطفى لحكومته لتتأكد من مؤهلاتهم وصلاحياتهم "للوظيفة" وفق المعايير الغربية، وأن الذهاب للمقابلات كان بطلب من محمد مصطفى نفسه!! وهذا الخبر يُعزّزه خبر نشرته قدس برس في اليوم نفسه أن لجنة سداسية

أمنية تضم ممثلين عن أمريكا ومصر والأردن والسعودية والإمارات بالإضافة إلى السلطة، تقوم بدراسة ترشيحات محمد مصطفى للوزراء، وأن من أبرز شروط القبول ألا يكون للشخص ماضٍ نضالي أو سبق اعتقاله في سجون الاحتلال!!

أما ما يصيب المتابع بالغثيان فهو أن يأتي بيان فتح ليتحدث عما يُسميه ارتهان حماس لـ"أجندات خارجية"!! بل واستخدام لغة غير لائقة تتساءل إن كانت حماس تريد "أن نُعيّن رئيس وزراء من إيران أو تُعينه طهران لنا"؟! وهو يعلم قبل غيره أن قرار حماس مستقل، وباعتراف وتأكيد الإيرانيين أنفسهم، وأن الالتقاء في خط المقاومة قد يعني التعاون والشراكة، ولكن لا يعني التبعية. وكان على من كتبوا بيان فتح أن يعلموا أن "من بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة"!!

أداء حكومي يتجاوز القوى الفلسطينية الفاعلة:

يبرز الانفصال عن الواقع في كتاب التكليف الذي يطلب من مصطفى قيادة وتنظيم وتنسيق جهود الإغاثة في قطاع غزة، وتنظيم ملف إعادة الإعمار، ووضع الخطط والآليات لعملية إعادة توحيد المؤسسات بين المحافظات الشمالية والجنوبية كوحدة جغرافية واحدة. ويتجاهل الكتاب تماماً الحقائق على الأرض في قطاع غزة. فليس الأمر متعلقاً بزلزال أرضي أصاب منطقة في دولة ما، كما يحدث في اليابان أو تركيا والمطلوب علاج تداعياته؛ وإنما هناك احتلال وعدوان وحشي مدمر يريد إعادة تشكيل النظام السياسي في القطاع وفق المعايير الصهيونية؛ وهناك مقاومة بطولية راسخة تلتف حولها الجماهير، كما تشير استطلاعات الرأي التي أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله، وظهرت نتائجها في كانون الأول/ ديسمبر 2023 وآذار/ مارس 2024، والتي تتوقع انتصار حماس، وتتوقع سيطرة حماس في اليوم التالي للحرب، وتُفضل أيضاً سيطرة حماس على القطاع، وبأغلبيات شعبية تقارب الثلثين. وهي الاستطلاعات نفسها التي لا تعطي أكثر من 11% لسيطرة سلطة رام الله بقيادة عباس على القطاع. وبالتالي فالمنفصل عن الواقع، هو الذي يتجاوز المقاومة وحماس، ويتجاهل أي تفاهم وطني مسبق، مع القوى الراسخة شعبياً وفعلياً على الأرض، على أمل أن يُهيِّئ له الاحتلال والأمريكان بيئة أفضل للحلول مكان المقاومة.

شراكة "شعاراتية":

يتحدث كتاب التكليف عن تعزيز ثقافة الشراكة والحوار والمكاشفة والشمولية والمشاركة في اتخاذ القرارات، ويؤكد على اتخاذ الإجراءات اللازمة والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وبعيداً عن هذه اللغة "الرومانسية"، فإن كتاب التكليف نفسه وتعيين محمد مصطفى جاء مناقضاً لروح الشراكة؛ بينما استمرت ممارسات قيادة السلطة وفتح باحتكار السلطة ومنظمة التحرير ومؤسساتها على مدى عشرات السنوات، وبالتهرب من أي استحقاقات انتخابية تمثيلية حقيقية وإلغائها، وباستبعاد قوى فلسطينية فاعلة عن الشراكة في القرار، وإلغاء المجلس التشريعي، وقمع الحريات في الضفة الغربية، ومطاردة المقاومة ورموزها.

ويتجلى التناقض والانفصال عن الواقع في مطالبة كتاب التكليف بتقديم كل دعم ممكن للمنظومة القضائية وتمكينها من أداء دورها. بينما قام عباس الذي أرسل كتاب التكليف بعمل "مذبحة" قضائية، فأنشأ محكمة دستورية على هواه، واستخدمها في تعطيل المجلس التشريعي، وأحكم قبضته على مجلس القضاء الأعلى، واستخدم القضاء في التضييق على النقابات وعلى الخصوم.

كما يتجلى التناقض والانفصال عن الواقع في حديث كتاب التكليف عن إصلاح المؤسسات وصولاً إلى نظام حوكمة شفاف، بينما قام عباس خلال الـ 17 عاماً الماضية بتدمير العمل المؤسسي، والهيمنة على السلطة التشريعية والقضائية، وتكريس حكم الفرد، وإصدار أكثر من 400 قانون ومرسوم رئاسي، وتجاهل كل نداءات الإصلاح والشراكة السياسية وإعادة بناء منظمة التحرير.

المراهنة على الحصان الميت:

الانفصال عن الواقع يتجلّى في أن قيادة فتح تُصرّ منذ أكثر من 30 عاماً على مسار التسوية السلمية الذي مات وشبع موتاً، والذي استخدمه الإسرائيلي كـ"ورق تواليت" في برنامجها لتهويد الأرض والمقدسات؛ كما يتجلّى هذا الانفصال في الإصرار على التنسيق الأمني مع العدو، حتى وهو يمارس وحشيته وتدميره ومجازره ضدّ شعبنا، وحتى بمخالفة الإجماع الفلسطيني ضدّ هذا التنسيق؛ بل، وبمخالفة قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي بوقف هذا التنسيق.

أزمة البوصلة:

تأتي أزمة الهوية والبوصلة والتموضع السياسي لدى من كتبوا بيان فتح، عندما اتهموا حماس بالتَّسبب بالنكبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وخصوصاً قطاع غزة؛ في لغةٍ تفشل (في خضم المعركة) في التفريق بين وحشية العدو وبين بطولة المقاومة!! ووفق استطلاعات الرأي للشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع فإن اللوم على معاناة غزة ينصبُّ بنسبة 84% على الاحتلال الإسرائيلي وعلى الأمريكان، ومن وضع اللوم على حماس لا يتجاوز 7%، حتى بعد خمسة أشهر من المجازر والدمار؛ أي أن فتح وقفت عكس الأغلبية الساحقة للرؤية الشعبية الفلسطينية، واختارت اللوم الذي يريح العدو وحلفاءه. في المقابل فإن الغالبية العظمى وبنسبة 71% ما زالت ترى صوابية قرار حماس بشن عملية طوفان الأقصى؛ مع أن 78% ممن تم استطلاعهم من قطاع غزة قالوا إنه قد قتل أو أصيب شخص واحد على الأقل من أفراد عائلتهم. بل إن غالبية كبيرة بنحو 75% ترى أن هجوم 7 أكتوبر أحيا الاهتمام الدولي بالقضية، وأعطى فرصاً أفضل للاعتراف بالدولة الفلسطينية، وهو ما فشل فيه عباس وسلطته طوال ثلاثين عاماً.

استشارة إدارة التنسيق الأمني:

يخرج بيان فتح عن أي درجة من الواقعية عندما يستغرب أن حماس لم تَستشر قيادة رام الله أو فتح في عملية طوفان الأقصى!! وكأن هذه العملية الاستراتيجية الكبرى تحتاج استشارات كاستشارات اختيار العروس أو شراء العقارات!! وفتح تعلم قبل غيرها أن نجاح العمليات العسكرية من هذا النوع يكمن في سريتها المطلقة، لدرجة أن قيادات كبيرة في حماس نفسها لم تكن على علم بها. هذا دون الخوض في أنه سيكون من السخف والمثير للسخرية استشارة من يمارس التنسيق الأمني اليومي مع العدو ويطارد المقاومة. ثم عن أي استشارة يتحدث البيان لقيادة سلطة أَصمَّت آذانها عن كل أشكال الإصلاح المؤسسي والشراكة الوطنية وإصلاح البيت الفلسطيني. وهذا دون الخوض أيضاً، في سؤال فتح إن كانت استشارت الشعب الفلسطيني وفصائله الفاعلة في كارثة اتفاقات أوسلو وتنازلها باسم الشعب الفلسطيني وغصباً عنه عن أكثر من ثلاثة أرباع فلسطين للعدو الصهيوني... وغيرها.

أين إرادة الشعب الفلسطيني:

وأخيراً، فإن الإصرار على تجاهل الواقع والانفصال عنه يتجلى في الإصرار على الاستمرار بالإمساك بزمام السلطة، بالرغم من أغلبية واسعة من الشعب الفلسطيني تقف إلى جانب المقاومة وبرنامجها، وبالرغم من أن نحو 84% من الفلسطينيين في الضفة والقطاع يطالبون عباس بالاستقالة، و65% يرون في السلطة عبئاً على الشعب الفلسطيني، بل وأيَّد 58% حلّ السلطة نفسها. باختصار عباس وسلطته في واد والشعب الفلسطيني في وادٍ آخر.

قرار مجلس الأمن وتزايد العزلة الإسرائيلية[23]

لم يَرْقَ قرار مجلس الأمن الدولي، الذي اتخذه في 25 آذار/ مارس 2024 تحت رقم 2728، إلى الحد الأدنى من تطلعات الشعب الفلسطيني، ولا من مطالب المقاومة. ومع ذلك فقد أعطى مؤشرات إيجابية تُحسب في إطار أداء المقاومة وبطولاتها على الأرض، ونتيجة صمود الحاضنة الشعبية والتفافها حول المقاومة.

القرار الذي صُوّت عليه بأغلبية 14 صوتاً وامتناع الولايات المتحدة، طالب بوقف فوري للقتال في رمضان، وإلى إطلاق سراح الرهائن، بما يفهم منه الأسرى لدى حماس ولدى الاحتلال الإسرائيلي، وليس فقط حماس؛ وطالب بإدخال المساعدات الإنسانية وتوفير احتياجات المدنيين في قطاع غزة، وتعزيز حمايتهم. ولم يربط القرار وقف إطلاق النار بإطلاق المحتجزين لدى حماس، ولا يتضمن إدانة لحماس، كما كان يسعى الجانبان الأمريكي والإسرائيلي، كما أنه يواجه سياسة التجويع التي يمارسها الاحتلال ويطالبه بإنهائها. وهو يضع الاحتلال الإسرائيلي في زاوية "محرجة" دولياً ولو شكلياً (مع أن الاحتلال وقح بما يكفي ألا يشعر بأي حرج) لأنه وُضع بصيغة "الوقف الفوري" للقتال؛ وهو ما يرفضه الجانب الإسرائيلي.

هذا القرار يَصبُّ في الاتجاه العام منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر في ازدياد العزلة الدولية لـ"إسرائيل"، وسقوط سرديتها التاريخية، وتهافت روايتها لعملية طوفان الأقصى، وانكشاف زيف ادعاءاتها حول ما تسميه "حق الدفاع عن النفس"، وبروز الوجه البشع والوحشي لاحتلالها ولاستعمارها لفلسطين بحيث تحتاج عشرات السنوات لترميم صورتها (هذا على فرض أن يستمر هذا الكيان سنوات طويلة وهو ما نستبعده).

هذه العزلة، وهذا الوجه البشع، عزَّزته طوال الأشهر الماضية تقارير المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان، بما في ذلك تقرير فرانشيسكا ألبانيز مقررة الأمم المتحدة الخاصة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في فلسطين المحتلة، بأن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بارتكاب "إسرائيل" الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين. وظهر بشكل واضح في تدرج التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف الحرب

على غزة من 121 صوتاً في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 إلى 153 صوتاً في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2023. وتدرج التصويت في مجلس الأمن من خمس دول تميل إلى الموقف الفلسطيني إلى 14 دولة، واضطرار الولايات المتحدة للوقوف وحيدة إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي واستخدامها للفيتو ثلاث مرات، ثم اضطرارها في النهاية للامتناع عن التصويت. هذا بالإضافة إلى حدوث شبه إجماع أوروبي (26 دولة من أصل 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي) تطالب بهدنة إنسانية في قطاع غزة تؤدي لوقف مستدام للحرب، وتحذر من الهجوم الإسرائيلي على رفح ونتائجه الكارثية المحتملة.

وعلاوة على ذلك، فإن دعوى جنوب إفريقيا ضدّ "إسرائيل" أمام محكمة العدل الدولية، وتجاوب المحكمة مع عدد من مطالب جنوب إفريقيا العاجلة، وانضمام عدد من دول العالم إلى جنوب إفريقيا في الدعوى المقدمة كالبرازيل وفنزويلا وكولومبيا وتشيلي وبوليفيا ونيكاراجوا من أمريكا الجنوبية، وكان لافتاً انضمام دولتين أوروبيتين لهذه الدعوى هما بلجيكا وإيرلندا. بالإضافة إلى أن المكسيك وتشيلي قررتا اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة "إسرائيل" على انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني. وهو ما يعني تضييق الخناق على الكيان الإسرائيلي، وتحوُّله إلى "دولة منبوذة" على المستوى العالمي.

من جهة أخرى، فإن القرار يشير إلى اتساع الفجوة بين الإدارة الأمريكية وبين نتنياهو وحكومته، بشأن طريقة إدارة الحرب في القطاع. فبالرغم من أن الأمريكان يتعاملون مع "إسرائيل" باعتبارها حجر الزاوية في السياسة الأمريكية في المنطقة، ويريدون تعزيز دورها وتقويته، وبالرغم من اتفاق الأمريكان مع الاحتلال الإسرائيلي في ألا ينتهي العدوان دون ضمان ألا يكون قطاع غزة مصدر تهديد أمني للكيان، وأن ينتهي حكم حماس وخط المقاومة للقطاع؛ إلا أن وطء الوحشية والعنجهية الإسرائيلية كان ثقيلاً على السياسة الأمريكية الخارجية، كما أدى لإرباك حسابات الرئيس بايدن الانتخابية، بسبب تصاعد الضغوط الشعبية الداخلية خصوصاً في وسط الشباب الأمريكي، وفي قواعد حزبه الديموقراطي، المنادية بوقف العدوان، والمتعاطفة مع الجانب الفلسطيني. وربما كان الامتناع الأمريكي عن التصويت مؤشراً ضاغطاً على نتنياهو للتفاهم بشكل أفضل مع الإدارة الأمريكية لتحقيق الأهداف المشتركة.

الموقف الإسرائيلي ظلّ على عجرفته وتعامله الفوقي مع الأمم المتحدة والبيئة العالمية، وبالرغم من وقوفه وحيداً إلا أنه وصف القرار بأنه "وصمة عار". وليس من المتوقع أن يلتزم الإسرائيليون به، كما لم يلتزموا بمئات القرارات من قبله.

أما حماس فتعاملت بإيجابية مع القرار، وأكدت على ضرورة الوقف الفوري للعدوان، والانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وعودة النازحين، وتنفيذ صفقة تبادل أسرى جادة.

وفي التقييم العام، ربما يمكن اعتبار القرار خطوة لصالح المقاومة، ودلالة على أن أداءها على الأرض فرض نفسه فرضاً، وكان لصمودها حتى الآن (نحو 175 يوماً)، وإفشال كافة الأهداف الإسرائيلية المعلنة دوره في ذلك.

وبالرغم من أن عدداً من الأطراف الدولية وفقهاء القانون عدُّوا القرار ملزماً، إلا أن الولايات المتحدة ودولة الاحتلال رأوه غير ملزمٍ، باعتبار أنه استخدم صيغة "يطالب" وليس "يُقرر"، كما أنه لم يندرج تحت الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة الذي يأخذ صفة الإلزام. ومن ناحية ثانية، فإن القرار انحصر في شهر رمضان، وهو من ناحية ثالثة لا يفرض الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، ولا يوفر، من ناحية رابعة، أدوات تنفيذية فعالة لتطبيقه على الأرض.

ولذلك، فإن القرار عبّر عن اتجاه عالمي يُعزّز العزلة الإسرائيلية، لكن الراجح أن العدوان مستمر ربما في الأسابيع والأشهر القادمة إلى أن يُجبر الطرف الإسرائيلي بالنزول عن الشجرة؛ وهو ما يحتاج إلى تعزيز المقاومة وأدائها ودعمها بكافة السبل العسكرية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، وكافة وسائل الضغط الرسمية والشعبية الممكنة.

ثلاثة عشر مؤشراً على دخول الحرب الإسرائيلية على غزة في "الوقت الضائع"!![24]

ثمة ثلاثة عشر مؤشراً تظهر أن الحرب على قطاع غزة، دخلت في "الوقت الضائع"، بعد أكثر من ستة أشهر من العدوان، وأن الاحتلال لم يتمكن من تحقيق أهدافه، وأن العوامل الضاغطة لوقف الحرب تتزايد في وجهه.

فقد كان انسحاب الجيش الإسرائيلي من منطقة خان يونس يوم الأحد 7 نيسان/ أبريل، بعد الفشل في تحقيق أهدافه، بحسب ما أكدت جريدة هآرتس، مؤشراً جديداً على تراكم الفشل الميداني، وعلى الصعوبات الحقيقية التي يواجهها على الأرض في مواجهة حماس وفصائل المقاومة، التي ما زالت قادرة على الصمود وإيقاع خسائر جسيمة بالعدو؛ كان آخرها عملية "الزنّة" في 6 نيسان/ أبريل التي خسر فيها 14 جندياً و18 جريحاً وثلاث دبابات، بحسب مصادر المقاومة، والتي سرَّعت خروجه من خان يونس.

غير أن مؤشرات دخول هذه الحرب "الوقت الضائع"، لا يعني بالضرورة أن الحرب ستتوقف قريباً، وإنما يعني أن الحرب فقدت مبرراتها وجدواها، وتحولت إلى عبء على الاحتلال، وأنه سيضطر عاجلاً أو آجلاً للتراجع وتغيير حساباته. ونجمل المؤشرات فيما يلي:

أولاً: فشل العدوان في تحقيق أهم أهدافه وهو سحق حماس، فما زالت حماس هي الأقوى شعبياً، والأكثر حضوراً في قطاع غزة؛ وما زالت كتائب القسام فاعلة ليس في وسط القطاع وجنوبه فقط، وإنما أيضاً في شمال القطاع، بعد نحو 150 يوماً من الاجتياح الإسرائيلي له، وما زال هناك بحسب التقديرات أكثر من سبعة آلاف مقاتل لحماس، يخوضون معارك وعمليات يومية، ويوقعون خسائر كبيرة بالاحتلال.

ثانياً: فشل العدوان في احتلال قطاع غزة حتى الآن، وفي فرض نظامه العسكري عليه. فما زالت منظومة التحكّم والسيطرة لحماس فاعلة في معظم قطاع غزة، سواء في بنيتها العسكرية أم في بنيتها الإدارية والتنظيمية، بالرغم من كل التضحيات والشهداء.

ثالثاً: فشل العدوان في تحرير محتجزيه وأسراه لدى المقاومة فشلاً ذريعاً.

رابعاً: فشل العدوان فشلاً ذريعاً في إحداث حالة "كي الوعي" لدى المقاومة ولدى الحاضنة الشعبية، فلا المقاومة استسلمت أو تفككت أو فقدت فاعليتها، ولا الحاضنة الشعبية تخلّت عن المقاومة ودعمها والالتفاف حولها؛ ولم تنفع كل وسائل الحرب القذرة من مجازر وقتل النساء والأطفال، وتدمير المنازل والمستشفيات والمدارس والبنى التحتية، وأساليب التجويع في كسر إرادة أهل غزة ومقاومتهم.

خامساً: فشل العدوان حتى الآن في إيجاد حكم بديل لحماس في القطاع، بحيث ينفذ الأجندة الإسرائيلية، فيضرب المقاومة في القطاع، ويوفر الأمن للكيان الإسرائيلي، خصوصاً في غلاف غزة. وبالرغم من أن سلطة رام الله تحاول تكييف نفسها وعرض خدماتها لليوم التالي للحرب، إلا أنها لا تريد الظهور كمن يأتي على ظهر دبابة إسرائيلية، وشعبيتها في قطاع غزة ما تزال متدنية جدّاً مقارنة بحماس؛ وهو ما ينطبق أيضاً على دخول قوات عربية كمرحلة انتقالية في التخلص من حماس، وتهيئة بديل يُرضي الاحتلال والأمريكان.

سادساً: استنفد العدوان بنك أهدافه في قطاع غزة بعد كل المجازر والدمار الذي أحدثه، ولم يعد هناك ما يمكن "إنجازه"، أو ما يمكن به كسر المقاومة وإرادتها. أما معركة رفح التي أَجّلها أكثر من مرة، والتي يدرك مخاطرها، فإن احتمالات الفشل فيها عالية جدّاً، ولم يَعد يجد لها سنداً غربياً أو أمريكياً، كما أن بيئته الداخلية تدفعه للمزيد من التردّد والوقوع في "رعب الفشل" من جديد.

سابعاً: طالت الحرب على قطاع غزة بلا أي أفق لهزيمة قوى المقاومة. وهذه الحرب طالت أكثر بكثير مما كان متوقعاً لدى الأمريكان والحلفاء الغربيين، وتحولت الحرب و"إسرائيل" من قيمة استراتيجية إلى عبء عسكري ومالي وسياسي وإعلامي و"أخلاقي"، إن كان ثمة أخلاق، وإلى مشكلة داخلية للحكومات مع شعوب بلدانها، ومن ثم تراجع الغطاء الغربي لاستمرار الحرب، بل ودراسة بعض هذه البلدان إمكانية وقف تصدير السلاح لـ"إسرائيل".

ثامناً: تزايد الشعور لدى التجمع الاستيطاني الصهيوني وقواه السياسية، أن نتنياهو يسعى ما استطاع لإطالة أمد الحرب لحسابات شخصية مرتبطة ببقائه في

الحكم، والهرب من استحقاق انتهاء حياته السياسية أو دخوله السجن؛ وليس من أجل المصالح العليا للكيان الإسرائيلي. وتزايد الضغوط على نتنياهو للوصول إلى تسويات "معقولة" بالمعايير الإسرائيلية.

تاسعاً: أن الكيان الإسرائيلي بطبيعته لا يتحمل استمرار الحروب والاستنزاف طويل الأمد، واستمرار تدهور الاقتصاد، ونزيف الهجرة المعاكسة، وفقدان الأمن، وهروب الاستثمارات، وانسداد التطبيع؛ خصوصاً إذا ما استمرت قدرة المقاومة على إيقاع خسائر نوعية يومية في الاحتلال.

عاشراً: إن الشريك الأمريكي أخذ يضيق ذرعاً بالأداء العسكري والسياسي الإسرائيلي، خصوصاً أن شعبية الرئيس بايدن قد تأثرت سلباً بسبب دعمه للحرب على غزة، وأن فرصه في الفوز في الانتخابات، والقدرة على الحسم في الولايات المتأرجحة أخذت تتراجع. هذا بالإضافة إلى تزايد الخوف الأمريكي من تضرّر مصالحها في المنطقة نتيجة استمرار الحرب. وهو ما يدفع إدارة بايدن لمحاولة تسريع الخروج من الحرب بأقل الخسائر الممكنة.

أحد عشر: ثمة مخاوف من أن إطالة أمد الحرب، سيتسبب في تصاعد التوتر في المنطقة، وثمة خشية لدى الأنظمة العربية المُطبِّعة مع الاحتلال أو الواقعة تحت النفوذ الأمريكي، من أن الحرب تتسبّب في زيادة عناصر التفجير الداخلي الشعبي لديها، بعد أن بدت عاجزة أو شريكة في حصار غزة والمقاومة. وهو ما جعل هذه الأنظمة تدفع أكثر باتجاه وقف الحرب.

ثاني عشر: أن الخناق الدولي يزيد على الكيان الإسرائيلي، كما تزيد عزلته، بعد أن تكرست صورته الوحشية المتعجرفة، المتعالية على القانون الدولي وحقوق الإنسان، وبعد أن زادت الدول التي انضمت إلى جنوب إفريقيا في دعواها في محكمة العدل الدولية، وبعد أن لم يعد الكيان يجد من يُصوت لصالحه حتى في مجلس الأمن.

ثالث عشر: انتهاء "مدة صلاحية" الدعاية الإسرائيلية الصهيونية في الحرب على غزة، بعد انكشاف زيف وكذب ادعاءات قتل المدنيين الإسرائيليين على يد حماس في هجوم 7 تشرين الأول/ أكتوبر؛ وبعد البروز الأوضح لحماس كحركة تحرر وطني، وكحركة إسلامية معتدلة ذات سلوك قيمي وحضاري متقدم، وبعد انتهاء

قدرة "إسرائيل" على تسويق نفسها كـ"ضحية"، وتغطية جرائمها باعتذاريات "الهولوكست" وغيرها، التي استخدمتها طيلة الـ 76عاماً الماضية.

***

إن الفشل فيما سبق يعني أنه لم يعد ثمة فرصة لتحقيق أهداف الحرب في المدى المنظور، وأن العدوان يخوض في "مستنقع" لا يعرف كيف يخرج منه، وأن الوقائع على الأرض أبعد بكثير من رغباته، وأن الحرب فقدت مبرراتها وجدواها، وتحولت إلى عبء على الاحتلال، ومن ثم دخل في "الوقت الضائع" لإنجاز ما يمكن إنجازه، في الوقت الذي تتضافر فيه مجموعة من العوامل، تدفعه لوقف الحرب والانسحاب من غزة، والوصول إلى صفقة تبادل أسرى جادة.

وهذا لا يعني بالضرورة—كما ذكرنا—أن الحرب ستتوقف قريباً؛ إذ إن حالة العجرفة الإسرائيلية، وحالة "الرعب من الفشل"، والخشية من إعلان انتصار المقاومة، ووجود نتنياهو وحكومته المتطرفة، مع استمرار الدعم الأمريكي، على الأقل فيما يتعلق بمسألة ألا يشكل قطاع غزة مستقبلاً تهديداً أمنياً للكيان الإسرائيلي، وألا تستأنف حماس حكم غزة... كل ذلك سيدفع الجانب الإسرائيلي للمراوغة وإطالة أمد الحرب (ربما مع تخفيف وتيرتها)، للوصول إلى ترتيبات مقبولة من طرفه. وسيستخدم ذلك، مع احتلاله لشمال غزة، ومنع عودة النازحين إليه كأوراق ضغط على المقاومة.

أما المقاومة، فلا تملك إلا الاستمرار في أدائها النوعي والفعَّال، لإجبار الاحتلال على النزول عن الشجرة، والاستجابة لشروطها في وقف الحرب، وانسحاب الاحتلال، وعمل صفقة جادة لتبادل الأسرى، وعودة اللاجئين ودخول احتياجات قطاع غزة وبرنامج الإعمار، واحتفاظ المقاومة بسلاحها، وأن يكون مستقبل قطاع غزة شأناً فلسطينياً داخلياً.

الاحتلال الإسرائيلي وترتيبات اليوم السابق لانتهاء الحرب على غزة[25]

ثمة أربعة أوضاعٍ مستجدة وثلاثة أوضاعٍ أخرى مستهدفة، يسعى الاحتلال الإسرائيلي لتثبيتها على الأرض، قبل الإعلان عن وقف الحرب على قطاع غزة.

ربما لم يَحْظَ السؤال حول أوضاع اليوم السابق لانتهاء الحرب باهتمام كبير، كما حظي السؤال حول اليوم التالي للحرب؛ والذي يُركِّز على الترتيبات المتعلقة بمستقبل حكم قطاع غزة، ومحاولة إيجاد بدائل عن حكم حماس وقوى المقاومة. وثمة تداخل بين ترتيبات اليوم السابق وبين اليوم التالي للحرب، غير أن وضوح الصورة لإجراءات الاحتلال في اليوم السابق، هو أمر ضروري للعمل على قطع الطريق عليه لفرض أي تصورات متعلقة باليوم التالي.

أربعة أوضاع مستجدة:

ففي ضوء فشل الكيان الإسرائيلي في تحقيق أهدافه الأساسية المعلنة في حربه على قطاع غزة، بعد أكثر من ستة أشهر من العدوان، بما في ذلك القضاء على حماس وتحرير أسراه وضمان أمن مناطق غلاف غزة؛ وبالرغم من أنه سيضطر في النهاية للنزول عن السُّلَّم، إلا أنه سيقوم بنزول تدريجي، وسيسعى للحفاظ على بعض الدرجات، بحسب ما تتيحه قدرته على التحمُّل، وبحسب ما تتيحه موازين القوى والحسابات السياسية والعسكرية والاقتصادية المختلفة؛ واستخدام ذلك كأدوات تفاوضية في فرض رؤيته لمستقبل القطاع.

"الحقائق" التي شرع الاحتلال في فرضها على الأرض يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: فصل شمال قطاع غزة عن وسطه وجنوبه، والسيطرة على مداخله، وشقّ طريق فاصل انتهى عملياً من تنفيذه؛ وهو الطريق الذي يبدأ من شرق القطاع قرب معبر المنطار، القريب من منطقة غزة الصناعية، ويسير غرباً باتجاه شاطئ البحر قرب ميناء غزة سابقاً، ويسمى طريق 749، أو طريق عابر غزة.

ثانياً: منع عودة النازحين من شمال قطاع غزة إلى مساكنهم، خدمة لمشروعه في التهجير أو لاستخدام مسألة عودتهم كورقة ضغط على حماس والمقاومة.

ثالثاً: السيطرة على شريط أمني داخل قطاع غزة بعرض كيلومتر تقريباً شمال وشرق القطاع.

رابعاً: التعاون مع الولايات المتحدة في إنشاء رصيف على ميناء غزة، للتّحكُّم في حركة استيراد البضائع ودخول المساعدات، وكذلك متطلبات الإعمار مستقبلاً؛ سعياً للإشراف المباشر على احتياجات الناس اليومية، والتخلص من منظومة حماس، وإحلال عملاء أو وكلاء يقومون بهذه المهام وفق معاييره، بالإضافة إلى تيسير سبل تهجير الفلسطينيين عبر هذا الميناء.

والنقاط الأربعة السابقة نفذها أو قطع شوطاً في تنفيذها على الأرض.

ثلاثة أوضاعٍ مُستهدَفة:

في الأيام القادمة، من المتوقع أن يسعى الاحتلال لمسابقة الزمن لتحقيق ثلاثة أمور:

الأول: محاولة السيطرة على معبر رفح، ومحور فيلادلفيا الفاصل بين مصر وقطاع غزة، لإحكام الحصار على القطاع من الجهات كافة.

الثاني: بذل جهود استثنائية لمحاولة قتل واغتيال قيادات حماس في قطاع غزة، وتفكيك ما أمكن من البنية العسكرية لكتائب القسام وقوى المقاومة.

الثالث: تشكيل منظومة محلية بديلة عن المنظومة التي تسيطر عليها حماس، من زعماء عشائر أو محسوبين على سلطة رام الله، لإدارة المناطق الواقعة تحت الاحتلال وفق معاييره وأهدافه، ولتجهيز البيئة لملء الفراغ الناتج عن إسقاط حماس وفق تصوره، لما بعد انتهاء الحرب.

وهذه أمور ما زالت بعيدة المنال، حيث تواجه حملته العسكرية على رفح (حتى قبل إطلاقها) مصاعب كبيرة، واعتراضات عالمية حتى من حلفائه الغربيين، كما أن احتمالات فشلها كبيرة. كما أن فشله في الوصول إلى الهرم القيادي السياسي والعسكري لحماس طوال الستة أشهر الماضية، لا يعطي آمالاً حقيقية في تحقيق ما يريد. أما السعي لتشكيل منظومة القيادة البديلة، فقد قام الاحتلال بجهود كبيرة خصوصاً في شمال غزة، غير أنه فشل في ذلك، حيث رفض زعماء العشائر التعاون مع الاحتلال، حتى ولو في الإطار الإنساني المتعلق بتوزيع المساعدات. كما أن محاولات سلطة رام الله في تجهيز قوة شرطية في القطاع قد باءت بالفشل أيضاً.

استثمار الأوراق في المفاوضات:

إذا كانت الحرب قد دخلت "الوقت الضائع"، ولم يعد بإمكان الاحتلال تحقيق أهدافه الأساسية، وإذا كانت الحرب فقدت عملياً جدواها ومبرراتها، مع تزايد العوامل الضاغطة لإنهاء الحرب، وتحوُّل الحرب إلى عبء على الاحتلال، الذي سيضطر عاجلاً أم آجلاً للتراجع وتغيير حساباته (كما ذكرنا في مقال سابق)، فإن العدو الإسرائيلي، سيلجأ إلى تراجعات مرحلية أو تكتيكية، باتجاه نهاية الحرب مستثمراً "الحقائق" التي أنشأها على الأرض كعناصر ضغط تفاوضية، لتحقيق ما يرى أنه الحد الأدنى الذي قد يقبله، ويتلخص ذلك في ثلاث نقاط:

الأولى: تحقيق صفقة تبادل أسرى مناسبة، حيث سيستمر في السعي إلى ربط الصفقة بعقد هدنة، وليس بإنهاء الحرب؛ غير أنه سيرضخ في النهاية لشرط المقاومة في وقف الحرب، ما دام لم يتمكن من "تحريرهم".

الثانية: ضمان ألا يشكل قطاع غزة مستقبلاً خطراً أو مصدر تهديد للكيان الإسرائيلي.

الثالثة: ألا تحكم حماس أو قوى المقاومة قطاع غزة بعد انتهاء الحرب. وأن يوكل ذلك لسلطة فلسطينية مُعدَّلة حسب المعايير الإسرائيلية، وربما يسبق ذلك مرحلة انتقالية بوجود قوات عربية أو متعددة الجنسيات. وبالرغم من أن سلطة رام الله أخذت تُكيّف نفسها وتُجهّز أوراق اعتمادها بما يتناسب مع المعايير الإسرائيلية الأمريكية، من خلال استقالة حكومة اشتية وتشكيل حكومة محمد مصطفى، واتصالاتها الإقليمية والدولية، ومحاولة إحياء تشكيلاتها الأمنية والإدارية في القطاع؛ فإنه ما زال أمامها شوطٌ بعيد، نظراً لقوة المقاومة واتساع شعبيتها، في مقابل ضعف شعبية السلطة وقياداتها.

إدارة التدافع بين المقاومة والاحتلال:

في المقابل، فإن الأداء المتميِّز للمقاومة، وفاعليتها الكبيرة على الأرض، واحتفاظها بمنظومة تحكّم وسيطرة واسعة في قطاع غزة، بما في ذلك مناطقه الشمالية؛ وكذلك، سرعة سيطرة المنظومات المدنية التابعة للمقاومة على المناطق التي ينسحب منها الاحتلال، والمباشرة الفعالة في إدارة شؤون الناس، وثقة الجماهير بها؛ كل ذلك يعطي أوراق قوة للمقاومة في اليوم السابق لإنهاء الحرب.

وبشكل عام، فإن قدرة المقاومة على الاستمرار وأداءها العسكري القوي، سيكون العامل الأكثر أهمية في إضعاف وإفشال "الحقائق" التي يسعى الاحتلال لإيجادها على الأرض؛ كما أن التفاف الحاضنة الشعبية حول المقاومة، سيكون عاملاً حاسماً في قطع الطريق على أي تصورات يسعى العدو لفرضها على قطاع غزة.

لذلك، على المقاومة أن تتمسك بمطالبها، في الوقت الذي تدرك فيه أن العدوان دخل في "الوقت الضائع" وأنه يعيش أزماته، وأن التضحيات الهائلة التي بذلها القطاع يجب أن تُترجم من خلال وقف العدوان، والانسحاب الإسرائيلي الكامل غير المشروط، واحتفاظ المقاومة بسلاحها، وعودة النازحين، وفتح المعابر ودخول كافة الاحتياجات وإعادة الإعمار، وفي التأكيد على أن مستقبل قطاع غزة هو شأن فلسطيني داخلي، يقرره أبناء الشعب الفلسطيني وقواه الحيَّة الفاعلة على الأرض، وفق الثوابت والمصالح العليا للشعب الفلسطيني.

الهجوم الإسرائيلي على رفح محكومٌ بالفشل[26]

منذ أكثر من ثلاثة أشهر والعدو الإسرائيلي يتوعد باجتياح رفح، في الوقت الذي يُقدِّم فيه رِجلاً ويؤخّر أخرى؛ ليس لعدم رغبته بالاجتياح، وإنما لتردّده الكبير، وارتباك حساباته، وخشيته الحقيقية من الفشل، بالإضافة إلى ضغوط الولايات المتحدة وباقي حلفائه التي تُنذره من عواقب كبيرةٍ ومن حصاد مُرٍّ.

لماذا الإصرار على الهجوم؟

أَمَا وقد دخلت الحرب على غزة "وقتها الضائع"، بعد أن استنفذت مبرراتها وجدواها، وفشلت في تحقيق أهدافها، في سحق حماس وتحرير المحتجزين الإسرائيليين، وتوفير الأمن للكيان، فإنه يجري تقديم فكرة اجتياح رفح كوصفة لتحقيق الأهداف والخروج من المأزق، ومحاولة كسب المزيد من الوقت لإقناع المجتمع الصهيوني بجدوى استمرار الحرب. وهذا يعطي أيضاً فرصة لنتنياهو للقفز إلى الأمام، وإطالة عُمر رئاسته للوزراء؛ والتهرّب من الاستحقاقات التي تنتظره في سقوطه وحزبه في الانتخابات القادمة، وفي احتمال سجنه وإنهاء حياته السياسية.

وبالنسبة لنتنياهو وتحالفه ولقطاع عريض من المجتمع الصهيوني، فإن التوقف عن الحرب قبل محاولة اجتياح رفح، وقبل تحقيق الحد الأدنى من الأهداف (على الأقل تحرير المحتجزين وتوفير الأمن لغلاف غزة) سيعني كارثة إسرائيلية كبيرة. إذ يعني أن حماس خرجت مُنتصرة، وأن المشروع الصهيوني فَقَدَ ملاذه الآمن في فلسطين المحتلة، وفَقَدَ قدرته على الردع، كما فَقَدَ صورته المهيمنة الطاغية في المنطقة؛ وهذا سيعني أيضاً مزيداً من الالتفاف الشعبي الفلسطيني والعربي والإسلامي والعالمي حول المقاومة وحول قضية فلسطين. ولذلك، فإن الهجوم على رفح ما زال الخيار الأقرب للاحتلال الإسرائيلي.

ثمانية أسباب تدفع للفشل:

في المقابل، يدرك الاحتلال الإسرائيلي أن احتمالات الفشل عالية جداً. فمن ناحية أولى، أثبتت حملات الاجتياح والتدمير الوحشية في شمال قطاع غزة ووسطها عدم جدواها. ولم تخسر المقاومة بعد أكثر من 200 يوم من الحرب إلاّ جزءاً محدوداً

من إمكاناتها، وما زالت قوية وفعالة وقادرة على إلحاق خسائر يومية كبيرة بقوات الاحتلال، وسرعان ما تقوم المقاومة وأجهزتها بملء الفراغ واستعادة السيطرة فوق الأرض، فور أي انسحاب إسرائيلي، وما زالت المقاومة تدير حياة الناس، ولا يرضون عنها بديلاً.

ومن ناحية ثانية، فإن شبكة الأنفاق ما تزال تحتفظ بفعاليتها في أرجاء القطاع، بما في ذلك منطقة رفح، وقوات الاحتلال عندما تهاجم رفح فهي لن تجد جيشاً نظامياً يقاتلها بأساليب تقليدية، وإنما ستواجه مقاومة عنيفة بديناميات حركية عالية، غير قابلة للحصار والاستئصال، وستتمكن المقاومة من استخدام الأنفاق بفعالية والانتقال إلى مناطق الوسط والشمال، وستكون قادرة على نقل الأسرى الصهاينة من مكان لآخر، كما فعلت من قبل. وبالتالي، تصبح الآمال في القضاء على حماس والمقاومة نوعاً من العبث وإضاعة الوقت، ومجرد تأخير لإعلان الفشل.

من ناحية ثالثة، يعاني الجيش الإسرائيلي من حالة من الإنهاك والاستنزاف، بعد أكثر من 200 يوم من الحرب، ويعاني من خسائر مادية وبشرية غير مسبوقة، مما اضطر الحكومة لإعادة النظر في قانون التجنيد الإجباري ليستوعب المزيد من المجنَّدين؛ كما يعاني من مشاعر الإحباط وهبوط المعنويات وتراجع "إرادة القتال"، مع تزايد الإدراك بأن الحملة القادمة على رفح لن تكون أفضل من سابقاتها؛ وأن أي "إنجاز" متوقع لا يتجاوز قتل مزيد من الأطفال والنساء وتدمير المزيد من المدارس والمستشفيات، وأنهم لن يخرجوا بغير الخزي والعار.

من جهة رابعة، يواجه العدوان الإسرائيلي معضلة تكدس نحو مليون و400 ألف فلسطيني في منطقة رفح، والصعوبة البالغة في القيام بأي مهمة عسكرية فعالة في مثل هذه الحالة من الاكتظاظ البشري؛ وهو ما قد يؤدي إلى أعداد كبيرة من الشهداء والجرحى المدنيين، مع تزايد حالة الغضب والسخط العالمي على الكيان، وزيادة عزلته.

وفي ضوء ذلك نلاحظ، من ناحية خامسة، اعتراضات حلفاء الكيان الغربيين على اجتياح رفح، بمن فيهم الولايات المتحدة، حيث يرون أن ضرر هذه العملية أكبر من نفعها، وأنها ليست ذات جدوى حقيقية، مع ضعف فرصها في النجاح. وحتى الولايات المتحدة حاولت أن تدعم الهجوم على رفح ضمن معايير معينة، ومع ذلك فإن نتنياهو

وحكومته يرون أن الضوابط الأمريكية ستُضعف من إمكانية نجاح هجومهم؛ ولذلك فهم يطالبون بغطاء أمريكي كامل.

من ناحية سادسة، فإن الموقف المصري ما زال ضدّ اجتياح رفح، ويرفض أن يفتح الأبواب لتهجير أبناء غزة إلى سيناء. وما زال الطرف الإسرائيلي يحاول الوصول إلى صيغة توافق عليها الحكومة المصرية أو تسكت عنها، وهو ما لم يُنجز حتى الآن، وفق المعطيات المتوفرة.

من ناحية سابعة، فبالرغم من وحشية العدوان الصهيوني إلا أنه لم يعد قادراً على ممارسة درجة الوحشية ذاتها التي مارسها في بدايات الحرب، بعد أن سُلِّطت الأضواء على جرائمه، وبعد حالة الاستعداء والعزل التي جلبها لنفسه، وبعد دخوله في محكمة العدل الدولية؛ بالإضافة إلى أنه قد ثبت له أن المذابح الوحشية كان أثرها عكسياً، فزادت من التفاف الحاضنة الشعبية حول المقاومة.

وبالرغم من حاجة الاحتلال الإسرائيلي إلى عامل "الوقت" لتنفيذ هجومه، واستكمال تغطية كل قطاع غزة في عدوانه، إلا أن عامل الوقت، من ناحية ثامنة، لا يلعب بالضرورة لصالحه. فالبيئة الداخلية الإسرائيلية ضاقت من طول الحرب، ومن الخسائر الاقتصادية الكبيرة، ومن تعطل السياحة، وفقدان الأمن؛ وأمست بشكل متزايد لا ترى أفقاً إيجابياً لاستمرار الحرب؛ كما أن الكيان الإسرائيلي تتراجع فرصه في استئناف التطبيع مع البيئة العربية؛ بينما تزداد صورته سوءاً في البيئة الدولية؛ وبالتالي، تزداد العوامل الضاغطة لإنهاء الحرب داخلياً وخارجياً. وهذا يجعل اجتياح رفح عمليةً مسكونة بالمخاوف من الغرق أكثر في المستنقع، وحصاد مزيد من الخسائر والنتائج السلبية، ودفع أثمان أكبر بحصيلةٍ أقل.

وفي الخلاصة، فإن الهجوم الإسرائيلي على رفح وإن بدا مساراً إسرائيلياً إجبارياً، فإنه محكومٌ بالفشل، وسوء الخاتمة.

نتنياهو والهروب إلى الأمام[27]

كلما أطال نتنياهو الحرب على غزة، كلما صار وضعه أسوأ حالاً. وكلما زاد عناداً و"فهلوة" كلما ضعفت فُرصهُ وانكشفت أوارقه. وكلما أراد أن يهرب من حصيلته البائسة نحو أهداف وآمال موهومة، كلما وجد نفسه في حالة أكثر بؤساً؛ وكلما صارت المقاومة أقدر على فرض شروطها، وإجبار نتنياهو على النزول عن الشجرة.

إنه الهروب إلى الأمام، الذي قد يطيل عمره وعمر حكومته السياسي قليلاً، ويؤجل دفع أثمانٍ واستحقاقاتٍ قادمة؛ ولكنه هروب سيؤدي إلى خسائر أكبر، وإلى سقوط أكثر دوياً وإلى فشل أعظم عاراً.

وفَّر مشروع الهدنة الذي وافقت عليه حماس، والذي بذل الجانبان القطري والمصري، بالتنسيق مع الأمريكان، جهوداً كبيرةً للوصول إليه، مخرجاً معقولاً لإنهاء الحرب على غزة. ولم تُدخِل حماس وقوى المقاومة سوى تعديلات محدودة تضبط تماسك النصوص وتؤكد الضمانات. وفي الوقت الذي تضمن فيه المشروع وقف الحرب، والانسحاب الكامل لقوات الاحتلال، وعودة النازحين، وإدخال كافة احتياجات القطاع ولوازم الإعمار، وتحقيق صفقة تبادل جادة للأسرى؛ باعتبارها المطالب الأساسية للقوى الفلسطينية؛ فقد تساهلت حماس في الجوانب التكتيكية والشكلية، من حيث مدد الهدنة ومراحلها، وتدرج الانسحاب الإسرائيلي وآليات إنقاذ صفقة الأسرى.

كانت موافقة حماس "ضربة معلم" حشرت الطرف الإسرائيلي في الزاوية، واعترف مسؤولون أمريكان أن ردّ حماس كان جدياً وأن فيه تغييراً طفيفاً. وبالرغم من الاهتمام الأمريكي الحثيث ومتابعة أعمدة السياسة الخارجية ومدير المخابرات الأمريكية؛ فقد فضّل نتنياهو أن يتابع عجرفته وعناده، وأن ينكشف ظهرُه، أمام جمهوره وأمام أقرب حلفائه العالمين، وأن يظهر عدم جديته في الدخول في الهدنة وإنهاء الحرب، بل وتعمَّد الإعلان أن اجتياح رفح سيتم باتفاق وبدون اتفاق. وعاد نتنياهو للتأكيد على رفض الاتفاق المعروض، والحديث عن أن جيش الاحتلال في طريقه للقضاء على "الكتائب الأربعة" لحماس في رفح، وتكرار أن هدف الدخول إلى رفح هو القضاء على حماس وإعادة الرهائن.

وانضم إلى جانب نتنياهو وزير جيشه الليكودي جالانت الذي قال إن العملية في رفح لن تتوقف حتى القضاء على حماس؛ وفي الوقت نفسه ذكر زعيم الصهيونية الدينية إن التوقف عن مهاجمة رفح سيكون كارثة بالنسبة للكيان الإسرائيلي.

وكأن نتنياهو وحكومته المتطرفة لم يتعلموا، ولا يريدون أن يتعلموا، دروس أكثر من سبعة أشهر من الحرب؛ فكيف سيقضون على حماس من خلال اقتحام رفح، وهم قد مكثوا أشهر كاملة في شمال غزة ووسطها لم يتركوا حجراً على حجر، ومع ذلك ظلّ عشرات الآلاف من مجاهدي القسام يعملون في تلك المناطق ويكبدون الصهاينة يومياً خسائر فادحة؛ فما الجديد الذي سيحققونه في رفح؟! كما أن سيطرة القسام وقوى المقاومة على شبكة أنفاق واسعة في رفح متصلة بمناطق الوسط والشمال يمكنها من المناورة بشكل يجعلها غير قابلة للحصار، ويجعل نقل أسرى الصهاينة مسألة إجرائية.

نتنياهو المُنكَشِف سياسياً، والذي لم يعد لديه ما يُقنع به جمهوره وحلفاءه بجدوى الحرب وإطالة أمدها؛ لجأ إلى محاولة تخفيف الاعتراضات العالمية ومخاوف أقرب داعميه، في التأكيد على أن الهجوم على رفح سيكون محدوداً ومؤقتاً، وسيسعى لتجنب المدنيين، وسيهدف إلى تقليص قدرة حماس على تهريب الأسلحة. غير أن السؤال الذي يُرمى في وجهه هو أنه إذا كنت قد فشلت في الحملات الأشد وحشية ودمويةً وتدميراً وعلى مدى أزمنة أطول، فكيف ستُحقق أهدافك الأصعب بجهد أقل ووقت أقل ووحشية "أقل"؟!! ولذلك، يبدو مشروع اجتياح رفح... مجرد مشروع فاشل برسم التنفيذ؛ كما أن مشروع إدارة معبر رفح عبر شركة أمنية أمريكية سيكون أيضاً مجرد مشروع يُرمى في مزبلة التاريخ.

يُدرك نتنياهو وتحالفه المتطرف، بعد أن استنفذ كل ما لديه من عدوانية ووحشية، أنه قادم لا محالة إلى الاعتراف بالحقائق كما هي، ولا يستطيع أن يهرب إلى الأبد من الواقع، كما يدرك أنه قادم لا محالة لدفع استحقاقات معركة طوفان الأقصى واستتباعاتها. وهذا يعني الفشل المرُّ في تحقيق أهدافه المعلنة في سحق حماس وفي تركيع الحاضنة الشعبية الفلسطينية، وفي استرجاع الرهائن، وفي احتلال قطاع غزة وفرض إرادته عليه؛ كما يعني النزول على شروط المقاومة في وقف الحرب والانسحاب الكامل من القطاع وعودة النازحين، ودخول احتياجات قطاع غزة، وتنفيذ صفقة أسرى مُشرفة للمقاومة.

سيفعل ذلك نتنياهو راغماً، عاجلاً أو آجلاً، بينما تتآكل شعبيته، وشعبية حزبه، وبينما يتحول كيانه الإسرائيلي إلى كيان منبوذ عالمياً، وإلى عبء على الولايات المتحدة وباقي حلفائه، وبينما ترتفع جدران الدم في البيئة العربية والإسلامية بحيث تفقد "التطبيع" كل مبرراته وأدواته؛ وبينما تتسع المظاهرات في الجامعات الأمريكية والأوروبية والعالمية ضده وضدّ عدوانه، وبينما تتجه الأمور نحو إصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو من المحكمة الجنائية الدولية، كما يضيق الخناق من محكمة العدل الدولية على كيانه السياسي.

ولذلك، ربما أطال هجوم رفح حياة نتنياهو السياسية أياماً أخرى، لكنه سيكون دليل إدانة جديد على فشله وعلى توحشه، ولا يزيد من نهايته إلا سوءاً.

لماذا استمرار التَّصلُّب العربي الرسمي تجاه حماس والمقاومة؟![28]

بعد نحو ثمانية أشهر على معركة طوفان الأقصى والحرب الوحشية الإسرائيلية على قطاع غزة، وبعد استمرار حالة "الطوفان" وتداعياته الهائلة فلسطينياً وإقليمياً ودولياً... أما آن للموقف العربي الرسمي أن يخرج من جموده وبروده ولا مبالاته وخذلانه...؟!!

ربما كان السؤال غريباً، لأن "الضَّرب في الميت حرام"!! ولأن نوم البعض "عبادة"!!، غير أن السؤال مرتبط بمحاولة فهم السلوك الرسمي، وليس تبريره ولا حتى تغييره...!!

في المراحل الأولى للمعركة والعدوان، كانت القراءة الموضوعية تشير إلى سخط المنظومة الرسمية العربية "المعتدلة" على حماس، بسبب "إفسادها" مسار التسوية السلمية ومسار التطبيع الذي تلقى ضربة قاسية؛ وبسبب رغبةٍ لم يُخفها العديد من القادة والشخصيات العرب عندما تحدثوا مع مسؤولين أمريكان أو غربيين بالقضاء على حماس، وإنهاء حكمها في قطاع غزة. وترافق ذلك مع انتقاد حاد لحماس من دول مُطبّعة كالإمارات والبحرين، وانعقد مؤتمر قمة عربي إسلامي متأخر شابه البرود وفقدان المحتوى والأثر، كما حافظت الدول المُطبعة على علاقاتها السياسية بالكيان، بالرغم من انخفاض وتيرة التطبيع؛ بل إن بعضها وفر للكيان الإسرائيلي شرياناً اقتصادياً تجارياً بريّاً بديلاً (من الإمارات وحتى فلسطين المحتلة) ليتجاوز قطع أنصار الله (الحوثيين) لخطوط الإمداد الإسرائيلية عبر البحر الأحمر.

ولكن ألم تظهر مجموعة من المعطيات المهمة تستدعي من الأنظمة العربية قراءة المشهد وإعادة النظر في حساباتها؛ قبل أن تجد نفسها قد سبقتها الأحداث وتجاوزها التاريخ؟!

من أبرز هذه المعطيات:

1. الأداء الاستثنائي الأسطوري للمقاومة الفلسطينية، على مدى 230 يوماً، واستمرار أدائها القوي الفعال مع القدرة على إحداث خسائر كبيرة في الجانب

الإسرائيلي، والقدرة على الاستمرار في المقاومة لفترات طويلة قادمة. ووصول معظم الخبراء والمحللين والقادة الأمريكيين والغربيين والإسرائيليين إلى قناعة باستحالة القضاء على حماس.

2. استمرار التفاف الحاضنة الشعبية حول حماس والمقاومة، وتمتعها بأغلبية شعبية واسعة فلسطينية في الداخل والخارج؛ مع تزايد شعبيتها عربياً وإسلامياً ودولياً؛ وفشل كل محاولات شيطنة المقاومة، وفصلها عن حاضنتها الشعبية.

3. فشل "إسرائيل" الذريع في تحقيق أهدافها من الحرب، سواء في سحق حماس أم تحرير "الرهائن" أم احتلال القطاع أم فرض سلطة بديلة أو عميلة في القطاع؛ وتزايد القناعات إسرائيلياً وأمريكياً وعالمياً بعدم إمكانية عمل أي ترتيبات في القطاع دون التفاهم مع حماس.

4. فشل الولايات المتحدة وحلفائها في إدارة المعركة لصالح الكيان الإسرائيلي، وتضرُّر صورة الولايات المتحدة نفسها، وتحوّل الكيان الإسرائيلي إلى عبءٍ كبير يُثقل كاهلها داخلياً وخارجياً.

وهو فشلٌ يعطي رسالة إلى الأنظمة العربية بعدم المراهنة على "السيّد الأمريكي" الذي تدلّ التجارب على مدى فشله وخذلانه وأنانيته وبراجماتيته.

5. الإنجازات الهائلة التي حققتها المقاومة طوال الأشهر الماضية، خصوصاً في إسقاط النظرية الأمنية الإسرائيلية، وضرب فكرة الملاذ الآمن لليهود الصهاينة في فلسطين المحتلة، وضرب فكرة شرطي المنطقة، وإثبات إمكانية هزيمة الكيان الإسرائيلي، وحالة الإلهام الهائلة التي أشعلتها المقاومة في الأمة...

وفوق ذلك فقد قدمت المقاومة سلوكاً سياسياً اتسم بالكفاءة والفاعلية والمسؤولية والواقعية، والحرص على الوحدة الوطنية، وترتيب البيت الفلسطيني وفق المصالح العليا للشعب الفلسطيني، واحترام إرادته الحرة. وعضّت على جراحها بالرغم من معاناتها من ذوي القربى، وتجاوزت حملات التحريض والتخذيل... وفرضت احترامها على الجميع.

6. الأزمة الداخلية الهائلة التي يعيشها الكيان الإسرائيلي سياسياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً، وتزايد عناصر الصراع الداخلي في أحشائه.

7. التقدم الهائل الذي أحرزته قضية فلسطين على المستوى العالمي، وتصاعد التعاطف والتأييد الشعبي والرسمي الدولي مع فلسطين والمقاومة؛ وانكشاف الوجه البشع للكيان الصهيوني، وسقوط كل جدلياته وأدواته لتسويق نفسه (واحة ديموقراطية، الهولوكوست، العداء للسامية...) وتحوّله إلى كيان معزول منبوذ عالمياً. ودخول الكيان لأول مرة في تاريخه تحت مطرقة "محكمة العدل الدولية"، و"محكمة الجنايات الدولية"؛ وتحوّل الجامعات العالمية إلى معاقل داعمة لفلسطين...

8. تغيير العديد من الأنظمة لسلوكها تجاه الاحتلال الإسرائيلي مقارنة ببداية العدوان على القطاع؛ فهناك دول قطعت علاقاتها بالكيان أو سحبت سفراءها أو حتى شاركت في الانضمام لمحكمة العدل الدولية ضد الكيان. وهناك دول أوروبية اعترفت بدولة فلسطين، ودول أوروبية أوقفت بيع الأسلحة للكيان...

ودونما إطالة في سرد النقاط، فإن هناك ما يستحق إعادة النظر لدى المنظومة العربية، وسيكون تقديراً كارثياً الاستمرار بالتفكير التقليدي نفسه، و"الاطمئنان" على قدرة الإسرائيليين والأمريكان في "سحق" المقاومة.

***

من ناحية أخرى، وبشكل عام، فالمشهد العربي الرسمي "المعتدل" غير مؤهل للقيام بتغييرات حقيقية، وسيستمر في "التثاؤب" طالما لم تدخل النار بيت أحدهم. ويرجع ذلك إلى:

- الانغلاق المقيت على الهموم القطرية، والمصالح الخاصة، وغياب المصالح القومية وقضايا الأمة عن صناعة القرار.
- استمرار المراهنة على الهيمنة الأمريكية على المنطقة، وعلى قدرة الاحتلال الإسرائيلي (ولو متأخراً) في التعامل مع حماس، وإعادة ترتيب الأوضاع في قطاع غزة.
- استمرار المراهنة على مسار التسوية وعلى السلطة الفلسطينية.
- عدم استيعاب الهزة الكبرى التي أحدثها طوفان الأقصى، وعدم القدرة على ملاحظة الفرص التي أوجدتها؛ خصوصاً أن هذا النوع من الحكام لا يصلح للاستفادة من هكذا فرص!! وكذلك بسبب الطبيعة الوظيفية والسقف المحدود للأنظمة القطرية.

- فقدان الرؤية، وعدم توفر أي رؤى حضارية ووحدوية ونهضوية للانعتاق من الهيمنة الأمريكية والغربية.
- حالة العداء للإسلاميين، والخوف من حركات النهضة والتغيير، والخوف مما يحمله مشروع حماس الإسلامي المقاوم وانعكاساته على المنطقة.

***

ربما ستسعى الأنظمة الرسمية للاستمرار في إدارة الحد الأدنى والانتظار حتى انجلاء غبار المعركة، غير أن استمرار الوحشية الصهيونية، واستمرار الكارثة الإنسانية في فلسطين، مع استمرار المقاومة البطولية، وازدياد التفاعل العالمي... كلها ستكون عناصر تغيير وتثوير واستنهاض وغضب في البيئة الشعبية العربية. ولا يمكن للأنظمة الاستمرار في المراهنة على قبضتها الحديدية، ولا على وسائل الإلهاء، ولا على أدوات تشويه المقاومة... فالخبرة التاريخية في المنطقة تؤكد حدوث التغيرات المفاجئة، وصعود موجات تقلب الطاولات كما تقلب كافة الحسابات.

ظاهرة التكامل والتآكل ومستقبل الكيان الصهيوني[29]

مقدمة:

بعد 76 عاماً على إنشائه، هل وصل الكيان الصهيوني إلى أقصى درجات علوه، وبدأت عوامل الضعف تَقوَى على عوامل الصعود، ووصل إلى "النقطة الحرجة"، التي تعادلت عواملُ الشدّ إلى أسفل (أو تجاوزت) عواملَ الاندفاع إلى أعلى، وبدأ المؤشر يؤذن بالهبوط؟!!

ظاهرة التكامل والتآكل:

ظاهرة "التكامل والتآكل" من الظواهر المعروفة في حركة التاريخ وحركة الحياة؛ إذ لا يتسنَّى لأيِّ دولة أو قوة استمرار الصعود، كما لا يتسنى لها البقاء في القمة أمداً بعيداً، وهذه من سنن الله سبحانه في الحضارات والدول.

ونجد المعنى العام لهذه الظاهرة في الفهم الإسلامي في قوله سبحانه ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [سورة آل عمران: 140]، وفي قوله سبحانه وتعالى ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [سورة يونس: 24]. ونجده في حديث رسول الله ﷺ الذي رواه أنس بن مالك "حقٌّ على الله ألا يرتفع شيءٌ من الدنيا إلا وضعه." رواه البخاري.

وفي شعر الإمام الشافعي:

ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع

وفي شعر أبو البقاء الرندي رحمه الله:

لكل شيء إذا ما تم نُقصان فلا يُغَرّ بطيب العيش إنسان

على أن مما يُعجّل سقوط الدول والحضارات انتشارُ الظلم والفساد، كما في قوله سبحانه ﴿ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١١﴾ فَأَكْثَرُوا۟ فِيهَا ٱلْفَسَادَ ﴿١٢﴾ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ ﴿١٤﴾﴾ [سورة الفجر: 14]، وقوله سبحانه ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [سورة الكهف: 59].

ولعل عوامل الطغيان والظلم والإفساد التي تَميّز بها المشروع الصهيوني، وظهرت في أسوأ تجلياتها في الحرب على غزة، ستكون عنصراً معجلاً لتآكل الكيان الإسرائيلي وتراجعه، حيث نرى العديد من مظاهر هذا التآكل داخلياً وإقليمياً ودولياً.

ومما يُعجّل السقوط كذلك ظاهرة التَّرف والمترفين، كما في قوله تعالى ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا﴾ [سورة الإسراء: 16]. وظاهرة الترف تأتي عادة لاحقة في عمر الدول بعد مراحل التأسيس والنهوض.

ونحن إنما نمر هنا على ظاهرة التكامل والتآكل مروراً سريعاً يتناسب مع حجم هذا المقال.

ويظهر لنا أن الكيان الإسرائيلي قد دخل هذه المرحلة، بعد أن وصل إلى أقصى درجات عُلوِّه وطغيانه، وبدأت مظاهر التَّرهل تنخَرُ في كيانه.

العلو الكبير (التكامل):

نجح الكيان الإسرائيلي في تجميع نحو 45% من يهود العالم، وبلغ عدد اليهود في فلسطين التاريخية في سنة 2022، نحو سبعة ملايين و100 ألف يهودي.

ونجح في تثبيت نفسه كـ"دولة فوق القانون"، من خلال نفوذ عالمي هائل ولوبيات مؤثرة في صناعة القرار في الدول الكبرى؛ وتعامل بلا مبالاة مع أكثر من 900 قرار من الأمم المتحدة ومؤسساتها بحقه، واستند لاستخدام الأمريكان لحق النقض الفيتو ضدّ أي إجراء أو موقف يمسّه.

واستطاع الكيان الوصول إلى مستوى اقتصادي متقدم، وحقق ناتجاً محلياً إجمالياً بلغ، وفق تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية نحو 525 مليار دولار سنة 2022، وبلغ معدل دخل الفرد 55 ألف دولار سنوياً، وهو ما يضارع مستويات الدخل في أوروبا الغربية؛ وبرز الكيان في ريادة صناعة الهاي تيك، وحاز لنفسه مكانة عالمية.

كما برز كأقوى قوة عسكرية في المنطقة، مدججة بأكثر من 200 قنبلة نووية وبأسلحة الدمار الشامل، وأخذ يلعب دور شرطي المنطقة؛ ويسعى لفرض الأجندة الإسرائيلية الأمريكية عليها.

وتمكّن الكيان من توظيف مسار "التسوية السلمية" لصالحه، وفي تثبيت كيانه ومصادرة المزيد من الأرض والمقدسات، وإيجاد سلطة فلسطينية تخدم مصالحه الأمنية وتقمع شعبها.

وحقّق الكيان اختراقاً تطبيعياً كبيراً في المنطقة، على أساس "السلام مقابل السلام" وليس حتى "الأرض مقابل السلام"؛ وتمكن من إيجاد بيئات رسمية عربية وإسلامية تخطب ودَّه، وتحارب المقاومة كما تحارب التوجهات الإصلاحية والاتجاهات الإسلامية.

وأخذ الكيان يكشف في السنوات الأخيرة عن هوية يهودية أكثر وضوحاً وتعصباً، وعن حكومة ذات ميول دينية وقومية متطرفة، ومشاعر أكثر فوقية وعجرفة، وعن سعيٍ للسيطرة الكاملة على الأرض وإغلاق الملف الفلسطيني.

مخاطر وتهديدات (التآكل):

في المقابل، ثمة مخاطر حقيقية وتهديدات يواجهها الكيان الإسرائيلي:

إذ ما زال الفلسطينيون مُتجذِّرون في أرضهم، حيث تجاوزت أعدادُ الفلسطينيين أعدادَ اليهود في فلسطين التاريخية (فلسطين المحتلة 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة) منذ سنة 2022، بنحو 40 ألفاً، فبلغت سبعة ملايين و130 ألفاً؛ وبحسب معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من المتوقع أن يتجاوز عددُ الفلسطينيين عددَ اليهود بنحو 450 ألف نسمة في سنة 2030 (مع استبعادنا أن يبقى مسار النمو السكاني على حاله، في ضوء احتدام الصراع).

وتصاعدت قوة المقاومة في داخل فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي خارج فلسطين، وتحوّلت إلى خطر استراتيجي واضح خصوصاً بعد عملية طوفان الأقصى. كما تزايد التفاف الشعب الفلسطيني حولها؛ وانفضَّ الشعب الفلسطيني عن سلطة رام الله وقيادتها، التي تابعت أداء أدوار وظيفية تخدم الاحتلال أكثر مما تخدم شعبها.

وسقط مسار التسوية السلمية وفقد بريقه وجاذبيته، ولم يعد يصلح لمتابعة المفاوضات مع الفلسطينيين، ولا غطاء لمتابعة الكيان الصهيوني اختراقاته التطبيعية في المنطقة. وفشل الكيان في التحوّل إلى كيان طبيعي في المنطقة، وما زالت الأغلبية

الساحقة من الشعوب العربية والإسلامية تنظر إليه كعدو وكسرطان، ولم يتجاوز التطبيع القشرة السطحية للأنظمة الرسمية.

وما زالت البيئة الاستراتيجية، وخصوصاً المحيطة بالكيان، تعيش حالة من اللا استقرار ومن التشكّل وإعادة التشكّل، تُنذر بموجة أقوى وأشد عنفاً وأقدر على التغيير من موجة "الربيع العربي" السابقة.

ويعاني المجتمع الصهيوني من تزايد مشاكله الداخلية، حيث تصاعدت الصراعات ذات الخلفيات العرقية والقومية، وزادت النزاعات بين التيارات الدينية وبين التيارات القومية.

كما يعاني المجتمع الصهيوني من انتشار مظاهر العولمة والترهّل والتَّرف والرغبة في الاستمتاع بالحياة، وانتشار الشذوذ الجنسي، والتَّهرب من التجنيد، وتراجع نوعية الجندي الإسرائيلي وقدرته على القتال.

ويفتقد المجتمع الصهيوني القيادات من الطراز الأول، كالتي حملت عبء إنشاء الكيان وعُلوِّه في العقود الأولى.

بالإضافة إلى ذلك، يتحول الكيان الصهيوني تدريجياً من ذخر استراتيجي إلى عبء على الولايات المتحدة والقوى الغربية التي تقف خلفه، مع تزايد عجرفته وتكاليفه وانكشاف وحشيته، وتصاعد عزلته الدولية وانقطاع "حبل الناس".

تدافعٌ يتجه للانحدار:

وهذا يعني أن الكيان الصهيوني يعيش حالة من "التدافع" بين عناصر قوته وبين المخاطر والتهديدات المتصاعدة؛ بحيث أنه لم يعد قادراً على تحقيق مزيد من الصعود، كما أن عناصر الشدِّ إلى أسفل تتزايد قوتها، ولن تلبث طويلاً حتى تبدأ مظاهر التراجع بالبروز.

لقد هزت عملية طوفان الأقصى الكيان الإسرائيلي بعمق، وضربت نظريته الأمنية، كما أسقطت فكرة الملاذ الآمن لليهود التي نشأ على أساسها المشروع الصهيوني، وضربت فكرة القلعة المتقدمة للغرب وشرطي المنطقة، وضربت اقتصاده؛ وهشَّمت أبرز أسس عملية التطبيع ومبرراتها. وأظهرت أن هزيمة الكيان هي فكرة عملية واقعية وليست مستحيلة، وأن مظاهر القوة والهيمنة لدى الكيان هي أقل مما تبدو

عليه، وأقل مما رسخ في الوعي واللا وعي العربي والإسلامي وحتى العالمي؛ وأن جوهر العجز يكمن في الأنظمة الرسمية العربية والإسلامية.

ولعل هذا يُفسّر خلفية الوحشية الهائلة للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتصريحات قادة الصهاينة بأن هذه الحرب هي معركة "الاستقلال" الثانية للكيان؛ في محاولة لاسترجاع الصورة التي فقدتها أو بعضاً منها. ولعل قدرة المقاومة على الصمود في قطاع غزة، وفشل الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق أهدافه، سيكون علامة تاريخية فارقة. وهو ما جعل قادة الكيان أنفسهم يُحذرون من أن "إسرائيل" إن لم تنجح في سحق حماس، وإنهاء وضع قطاع غزة كمصدر للتهديد، فسيكون ذلك بداية العدّ العكسي للكيان، وأن لا مستقبل بالتالي للكيان في "الشرق الأوسط".

والخلاصة أن الكيان استنفذ حالة الصعود، وهو يصارع من أجل ألا يدخل في مرحلة الهبوط، غير أنه يشهد انحداراً تدريجياً يَظهر بطيئاً في البدايات، قبل أن تبدأ عجلته في التسارع على المدى الوسيط والبعيد. والله أعلم.

طوفان الأقصى وتعزيز المشروع الإسلامي لفلسطين[30]

كان لافتاً للنظر في إحدى جلسات "المؤتمر القومي العربي" الذي عُقد في 31 أيار/ مايو – 2 حزيران/ يونيو 2024، وبعد أن قدَّم أصحاب الأوراق أوراقهم، وبعد أن أتم المُعقّبون تعقيباتهم، وردّ أصحاب الأوراق عليها، أن يقوم مدير الجلسة قبل إعلان نهايتها بإبداء ملاحظة ينتقد فيها ما ذكره أحد أصحاب الأوراق، أنّ معركة طوفان الأقصى عززت المشروع الإسلامي لفلسطين؛ وحاول المدير نفي الصفة "الأيديولوجية" عن المعركة وأن حماس هي حركة تحرر وطني، محذراً من تعزيز أو إبراز البعد الإسلامي. وختم الجلسة دون أن يتيح لصاحب الورقة حقّ التوضيح والرد!!

يبدو أن ثمة من يُقدِّم حركات المقاومة الإسلامية في شكل متعارضٍ مصطنعٍ وملتبسٍ مع حركات التحرر الوطني، وكأنهما نقيضان، والحقيقة غير ذلك تماماً. فحركات المقاومة الإسلامية والحركات الجهادية تُعبّر عن أرقى درجات الوطنية، وعن أرفع درجات "التحرر" الوطني والإنساني.

نعم، لقد عززت معركة طوفان الأقصى المشروع الإسلامي لفلسطين:

أولاً: فليس ثمة شكّ في أن من يقود المقاومة في قطاع غزة ويملك القاعدة الأوسع من رجالها هم أبناء التيار الإسلامي من حماس والجهاد الإسلامي، وبما يزيد عن 80% من المقاتلين. وأولئك الذين نفذوا هجوم 7 أكتوبر في طوفان الأقصى هم أبناء كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس؛ وهم الذين يقودون المقاومة في قطاع غزة على مدى الأشهر الماضية. ولا شك أن للفصائل المقاومة الأخرى أدواراً مهمة، وهي جزء أصيل من النسيج الوطني الذي يجب التحالف والتعاون معه في تحقيق الأهداف الوطنية. من جهة أخرى، فإن قوى المقاومة المشاركة من الخارج هي قوى محسوبة على التيار الإسلامي، بغض النظر عن الخلفيات الطائفية.

وليس هنا مجال المناكفة أو الجدال، فالحقائق يعرفها كل الناس؛ ولا أظن أن حماس والجهاد الإسلامي تشغلان نفسيها بهكذا مناكفات. وإنما هذا كلام اضطررنا لكتابته، وبلغة منفتحة، لأن البعض يحرص على أن يبخس الإسلاميين حقَّهم ليرسم

صورته الرغائبية لأحجام وأوزان الاتجاهات، بما يخدم خلفيته. وربما يستخدم ذلك لاحقاً في تشكيل صورة مشوهة مزورة لحركة التاريخ.

ثانياً: المقاومة الفلسطينية في معركة طوفان الأقصى، كانت منسجمة مع نفسها فتحدثت بروح إسلامية ولغة إسلامية، ورفعت شعارات إسلامية، واستخدمت بقوة آيات قرآنية وأحاديث نبوية، واستلهمت تراثها الإسلامي وهويتها الحضارية، وعبرت عن اعتزاز عميق بهويتها وتاريخها الإسلامي. كلُّ ذلك كان يبرز بتناغم غير مُتكلَّف مع روحٍ وطنية عالية، ووعيٍ وطني مسؤول ومتّزن، مستوعبٍ للمصالح العليا وأولويات العمل الوطني، ومُرحِّب بالشراكة الوطنية على أساس المحافظة على الثوابت. وهو ما انعكس إيجاباً (وليس سلباً) وزاد من شعبية المقاومة واحترامها في بيئتها الفلسطينية والعربية والدولية.

ثالثاً: الحاضنة الشعبية الفلسطينية التي بهرت العالم بصبرها وصمودها وتضحياتها، وجهت أنظار العالم كله إلى أرقى القيم الإسلامية الإيمانية في الاحتساب والتوكل على الله وعدم الخوف على الحياة ولا على الرزق، وفي التّطلع إلى الشهادة والفردوس الأعلى. هذه الحاضنة أظهرت التزاماً إسلامياً عالياً سلوكاً ومظهراً وقولاً وعملاً. ولم تكن لديها عقدة نقص، ولم تكن بحاجة لتقديم مسلكيات وأخلاقيات تجاري الغرب في سلوكه ومظاهر حياته وقيمه. بل إنَّ هذه الروح الإيمانية شكّلت مصدر إلهام عالمي لمئات الآلاف والملايين، الذين أقبلوا بشغف لمحاولة معرفة سر هذا الصمود والثبات الأسطوري، والذين وجدوا الفرق الأساس في القرآن والتربية الإسلامية.

رابعاً: لقد ثبت أن الإسلام هو الأقدر على تفجير طاقات مجتمعاتنا، بحيث يستخرج منها أفضل ما لديها، من صور التضحية والصبر والشجاعة والاحتساب والتوكل على الله والانفاق في سبيله، والعزة والكرامة والحرية، والتكافل والتضامن الاجتماعي. ويكفي الإشارة إلى أن الأبطال الذين صنعوا التاريخ من أبناء كتائب القسام في 7 أكتوبر كان بينهم مئات من حفظة القرآن؛ فجيل القرآن هو الجيل الأقدر على حمل أعباء التغيير والتحرير.

ويعلم متابعو قضية فلسطين والصراع مع الكيان الصهيوني، كيف أن قطاع غزة تم احتلاله في العدوان الثلاثي سنة 1956 في أقل من يومين، وكيف تم احتلاله أيضاً في

سنة 1967 في أقل من يومين، بينما كان تحت أقوى وأكبر نظام عربي. ويعلم المتابعون أن قطاع غزة نفسه وهو تحت حصار خانق هائل، وبإمكانات أقل بكثير وبما لا يقبل المقارنة، طوال 17 سنة ماضية خاض أربعة حروب مرغ فيها أنف الاحلال الإسرائيلي في التراب، ولم يمكن الصهاينة من احتلال متر مربعٍ واحد. وهو الآن يخوض حرباً أسطورية على نحو 250 يوماً، من الواضح أنه في النهاية في طريقه لفرض شروطه وإرغام الصهاينة على الانسحاب. فما الذي تبدل؟! إنه "الإنسان"... ذلك الإنسان الذي صنعه هذا الدين العظيم. وإلا فأخبرونا عن جيوشنا العربية والإسلامية الجرارة، التي لا تجيد استخدام القوة إلا على شعوبها.

ولذلك، لم يكن الإسلام ولا التدين ولا المنهج الإسلامي "عورةً" تُغطَّى أو يُتَهرب منها، بل هو المفخرة التي تكشف سر "صناعة الإنسان" في غزة وفلسطين، وسر الصبر والثبات والتضحية والشجاعة والإقدام؛ وحيث ثبت أن الرؤية الإسلامية التي تُقدم في إطار الاعتدال ومعاني الحق والعدل والحرية، ليست أمراً مُنفراً، وإنما تكسب قضية فلسطين مزيداً من القوة والاحترام.

***

من ناحية ثانية، فإن حركات التحرر الوطني أو الحركات الوطنية هي "أوعية" يُمكن أن تُملأ بأي محتوى عقائدي أو أيديولوجي أو فكري؛ فقد تكون حركات يسارية شيوعية كما في الثورة الفييتنامية، وقد تكون ذات محتوى علماني ليبرالي، أو ذات محتوى قومي، أو ذات محتوى قُطري منغلق على ذاته، أو ذات محتوى عقائدي ديني... والساحة الفلسطينية فيها نماذج لحركات وطنية يسارية، وقومية، وإسلامية. وجوهر السؤال هنا يكون في القدرة على المحافظة على الثوابت وصحة المسار والبوصلة والكفاءة والفاعلية في تعبئة الشعب وقدراته، وفي استنهاض الأبعاد العربية والإسلامية والإنسانية بالشكل الأفضل. ولا يجوز للبعض أن يقبل كل النماذج إلا النموذج الإسلامي!!!

***

من ناحية ثالثة، وفي مواجهة أي تعارض مفتعل، نقول إن الإسلاميين هم مثلهم مثل غيرهم من أبناء الأمة، شديدو الإخلاص لأوطانهم، ووطنيتهم وطنية إيجابية منفتحة، غير منغلقة على حزبيات، أو عرقيات أو طائفيات، وهي وطنية غير مُمزِّقة ولا

مُشتِّتة للأمة، ومقتضى حبّ الأرض لا يعني الأنانية والتكبّر والتعالي على الآخرين، ولا ظلمهم وبخسهم حقوقهم.

فهذه الوطنية الراقية هي وطنية حب وشوق وحنين وارتباط بالأرض، وهي وطنية عزّة وكرامة ومقاومة للظلم والاستعمار، وهي تحرير الأرض والإنسان، وهي وطنية المجتمع المتعاون المتكافل المتراحم، الذي يرعى الأقربين. وأساس وطنية المسلمين هي العقيدة الإسلامية، والتحرر الوطني هو جزء من التكليف الرباني بتحرير الأرض من العدو الغاصب. والارتباط بالأرض هو ارتباط الأمة المسلمة بأرضها، غير محصور بقطرية ولا قومية، وهو ما يفتح المجال لقيام المسلمين بواجبهم وتحمّل مسؤولياته تجاه فلسطين. وهذا أولى من استفراد المشروع الصهيوني الغربي بفلسطين وشعبها وعزلها عن محيطها العربي والإسلامي، وبالتالي تسهيل تصفيتها وإغلاق ملفها.

***

من ناحية رابعة، فإن دوائر العمل الوطني والعربي والإسلامي والإنساني هي دوائر عمل متكاملة متناغمة، يمكن أن تسير بشكل منسجم جنباً إلى جنب دونما تعارض، ولا حاجة لاصطناع تناقضات بينها. والإسلام بطبيعته "رحمة للعالمين"، وهو رسالة إنسانية عالمية لتحرير الإنسان من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد؛ وإلى تكريس القيم الإنسانية الكبرى في العدالة والمساواة والحرية والكرامة...

وإن الذين انتفضوا لصالح فلسطين من دولٍ وشعوب من شتى القوميات والأديان والاتجاهات، يعرفون المقاومة وطبيعتها، وقد لمسوا الجانب الإنساني الذي نجحت المقاومة في تقديمه، كما لمسوا الوجه الصهيوني البشع للاحتلال والعدوان. ونحن عندما نركز على المشترك الإنساني، فلا حاجة لإلغاء هويتنا، كما لا حاجة لتغيير الآخرين لهويتهم، ففي القيم الإنسانية الكبرى ما يكفي لجمعنا وتحشيدنا ضد المشروع الصهيوني، الذي يسير ضد الإنسان وضد حركة التاريخ، ويهدّد السلم والاستقرار العالمي.

الاحتلال الإسرائيلي وحالة التخبّط في الحرب على غزة[31]

يعاني نتنياهو وتحالفه الحاكم من "حالة إنكار" غير مسبوقة في تاريخ الكيان الإسرائيليّ في تعاملهم مع الحرب على قطاع غزّة. لم يتعوّد قادة الاحتلال على فكرة الهزيمة والفشل، بعد رصيد تاريخي طويل من "النجاحات" وفرض الهيمنة إقليمياً وعالمياً؛ وبعد أن ظنّوا أنهم صاروا قاب قوسين أو أدنى من إغلاق الملف الفلسطيني، ودخول المنطقة في العصر "الإسرائيلي الأميركي".

نتنياهو، الذي كان يظنّ نفسه "الملك" غير المتوَّج لـ"إسرائيل" وكان يعيش حالة من الغرور والعجرفة، لم يستوعب بعد حجم الخسائر التي تعرض لها جيشه على يد قلَّة "مستضعفة" من كتائب القسام، وسرايا القدس، وقوى المقاومة. وأن يعيش هو وحكومته "فجوة" تزداد اتساعاً بين رغباته وأهدافه وبين قدراته وإمكاناته في التنفيذ على الأرض.

والنتيجة أن الوقوع في حالة "الإنكار" وعدم الواقعية لا يؤدي إلا إلى مزيد من التخبّط وفقدان الاتجاه، ودفع مزيد من الأثمان والخسائر، إلى أن يضطر لـ"النزول عن الشجرة". وهذا ما دفع الرئيس الأميركي للتدخل المباشر في الدفع نحو عقد صفقة مع حماس، في محاولة لـ"إنقاذ إسرائيل من نفسها" كما ذكر بعض المحللين!

أولاً: الفشل في تحقيق الأهداف:

تبدو حالة التخبّط الإسرائيلي في عدد من المظاهر، أبرزها فشل الاحتلال في تحقيق أيّ من الأهداف المعلنة للحرب بعد نحو 260 يوماً على إعلانها. هناك فشل ذريع في "سحق حماس"، وفي احتلال قطاع غزة، وفي تحرير "الرهائن"، وفي فرض التصور الإسرائيلي لليوم التالي في القطاع، وفي تهجير الفلسطينيين، بالرغم من استخدام كافة أشكال القتل والتدمير الوحشية، بينما استمرت المقاومة في شموخها وأدائها "الأسطوري". مع هذا الفشل، سقطت أبرز ثلاث فرضيات بنى عليها الاحتلال توقعاته:

1. فرضية سحق حماس والمقاومة.

2. فرضية عزل وفصل الحاضنة الشعبية، وتحويلها إلى بيئة معادية للمقاومة.

3. فرضية المراهنة على الزمن لإنهاك المقاومة.

فلا المقاومة ضعفت، ولا الحاضنة الشعبية تخلَّت عن المقاومة بل ازدادت حولها التفافاً، وأداء المقاومة في اليوم 260 لا يقل كفاءة وفاعلية عن أدائها في اليوم الأول. هذا ما يجعل الاحتلال الإسرائيلي يقف عاجزاً محبطاً، مع حالة غرور وغضب تدفعه للاستمرار، ولكن مع حالة من التخبّط وفقدان الاتجاه.

ثانياً: استنفاد "بنك الأهداف":

صاحب هذا الفشل استنفاد "بنك الأهداف"، فلم تعد هناك مناطق لم يتم اجتياحها، ولا أهداف عسكرية وأمنية ومدنية وبنى تحتية إلا وتم ضربها أو استهدافها. استنفد الاحتلال وسائل مخابراته وذكاءه الاصطناعي وتحالفاته العالمية في عدوانه. كما أصبح واضحاً أن الهجوم على رفح مصيره الفشل. ولعل "الذهول" سيد الموقف لدى الكثير من القادة الإسرائيليين والغربيين السياسيين والعسكريين؛ لأنه بحسب التقارير فإن الأسلحة والمتفجرات التي استُخدمت في العدوان تكفي لتدمير غزة عشر مرّات، وتوازي استخدام نحو سبع قنابل نووية من تلك التي أُلقيت على هيروشيما.

ثالثاً: قدرة حماس على التّعافي:

من ناحية ثالثة، فإن ظهور العديد من الأدلة على استمرار حماس في القدرة على الإمساك بمنظومة "التحكّم والسيطرة" في إدارة العمل المقاوم، وفي إدارة البيئة الشعبيّة، مع ظهور المزيد من الأدلة على تعافي حماس واستعادتها زمام السيطرة في الأماكن التي انسحب منها المحتل، بعد شهور من المجازر والتدمير والاحتلال – بعد أن ظنّ الاحتلال أنه حقق أهدافه، ورأت القيادة الإسرائيلية ذلك بعينيها في شمال غزة ووسطها، بل وظهور تقارير إسرائيلية تقدر أعداد رجال المقاومة في شمال غزة بأكثر من سبعة آلاف مقاتل – هذا يعني عبثية العملية العسكرية الإسرائيلية، بحسب ما توصل إليه الكثير من السياسيين والعسكريين والخبراء والمتخصصين.

رابعاً: الأزمة الداخلية:

من جهة رابعة، فالأزمة الداخلية الإسرائيلية في حالة تصاعد، غير أن أسوأ ما فيها هو فقدان الرؤية والاتجاه لدى صانعي القرار (في الحكم وحتى المعارضة) تجاه التعامل الأفضل مع قطاع غزة. ليس ثمة رؤية عملية واقعية بشأن اليوم التالي للحرب، وليس ثمة تصور يمكن فرضه لمنع حماس من السيطرة في القطاع ونزع أسلحتها، ولا لتوفير الأمن لمناطق غلاف غزة.

وحتى غانتس، المرشح القادم لرئاسة الحكومة، ولبيد، زعيم المعارضة الحالي، ليس لديهما بدائل يمكن تسويقها لدى المجتمع الصهيوني، لأن الكلّ يتجنب الاعتراف بالواقع الجديد الذي فرضته المقاومة، والأثمان الكبيرة التي عليهم دفعها. مشروع النقاط الست الذي أعلنه غانتس لإنقاذ الوضع لم يكن مشروعاً عملياً ولا واقعياً؛ لأنه يخرج من العقلية المتعجرفة نفسها، وإن كان أقل سوءاً من موقف نتنياهو.

في ضوء ذلك، ندرك خلفية انسحاب غانتس وآيزنكوت من الحكومة الإسرائيلية، وكلاهما سبق لهما أن توليا منصب قيادة الجيش الإسرائيلي (رئاسة الأركان). كما ندرك دلالات اضطرار نتنياهو إلى حل مجلس الحرب المُصغَّر. هذا الارتباك يترافق مع تسريبات عن نوعٍ من الفوضى في إدارة الحكومة، كالتراشق الإعلامي بين حزب الليكود الحاكم، وبين الجيش حول الأداء العسكري في رفح، وحديث نتنياهو (بحسب مراسل قناة 14) أنه لا يعلم من أصدر قرار الهدنة التكتيكية جنوب قطاع غزة، ولا من أصدر قرار الإفراج عن عزيز الدويك.

خامساً: الأزمة الاقتصادية:

من ناحية خامسة، لا يبدو ثمة علاج للأزمة الاقتصادية الإسرائيلية المتفاقمة وللأثمان الناتجة عن استمرار العدوان على القطاع، وبالتالي القدرة على تمويل الحرب، مع تحويل البيئة الإسرائيلية إلى بيئة طاردة. وليس ثمة مجال للدخول في تفصيلات هذه الأزمة، حيث تزيد فاتورة الحرب عن ستين مليار دولار، مع تعطّل السياحة، وتدهور النشاط الاقتصادي، وتراجع "الدخل القومي"، وهروب الاستثمارات.

سادساً: إنهاك الجيش الإسرائيلي:

الإنهاك الذي يعاني منه الجيش الإسرائيلي يعطي مؤشراً سادساً على مدى الاضطراب والارتباك الذي تعاني منه المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

وهي حالة يرافقها فشل ذريع في أطول حرب يخوضها الجيش في تاريخه، وليس ثمة "إنجاز" سوى أسوأ وأقبح صورة دموية يمكن أن يُشكلها جيش عن نفسه، بعدما استنفد كل وسائله الوحشية.. ولم يبقَ لديه سوى متابعة "مناطحة الحيطان".

يحاول الجيش الإسرائيلي إخفاء خسائره الكبيرة المتواصلة، لئلا تؤثر سلباً على التجمّع الصهيوني في الأرض المحتلة، ويتحكم بشكل مسبق بمصادر المعلومات. غير أن التسريبات بين فترة وأخرى تدل على الخسائر المضاعفة بشرياً ومادياً. وتكثر التصريحات عن صعوبة توفير وحدات عسكرية لمتابعة العدوان في القطاع، وعن أزمة في قوات الاحتياط.

كما أن سعي الحكومة لإطالة فترة خدمة الاحتياط، وسعي الجيش والعديد من القوى الحزبية لإدخال الحريديم في الخدمة الإجبارية، وكذلك تشكيل فرقة عسكرية جديدة (الفرقة 96) من المتطوعين الذين تخطوا سنّ الاحتياط، وعدم قدرة الجيش على استمرار السيطرة على المناطق التي يحتلها في القطاع، كلها مؤشرات على ذلك الإنهاك، مع عدم وجود أفق للخروج من "المستنقع".

سابعاً: ارتباك دولي:

من ناحية أخرى، فإن القيادة الإسرائيلية تجد نفسها في حالة إرباك غير مسبوقة على الصعيد الدولي نتيجة حربها على قطاع غزة. إذ إن حالة الاطمئنان إلى نفوذها العالمي الكبير، وحالة العجرفة نتيجة وضعها "دولة فوق القانون" طوال 75 عاماً، قد أغوتها لممارسة أشرس المذابح والمجازر وأسوأ أشكال التدمير، وممارسة إبادة جماعية وحرب تجويع قذرة لأهل غزة على مرأى من العالم.

وهذا أدّى إلى إثارة غضب عالمي واسع، بالرغم من كلّ أدوات النفوذ الإعلامي والسياسي والمالي التي تملكها "إسرائيل" واللوبي الصهيوني. فتحوّلت إلى كيان منبوذ عالمياً، وتمّ تصنيفها من الأمم المتحدة كقاتلة أطفال، وسِيقَت إلى محكمة العدل الدولية، وسِيقَ قادتها إلى المحكمة الجنائية الدولية، وسقطت الذرائع التي طالما سوّقها الكيان، وبنى صورته عالمياً على أساسها، مثل "احتكار الضحية"، و"العداء للسامية"، و"الدفاع عن النفس"، و"واحة الديمقراطية" في الشرق الأوسط. أصبحت "إسرائيل" عبئاً على الولايات المتحدة والعالم الغربي.

تحولت المعركة في غزة إلى "فخ" وورطة، إذ إن الاستمرار في المعركة يصب في تآكل وتدمير الوضع الإسرائيلي العالمي، ويخدم صعود التعاطف والتأييد للمقاومة، بينما يؤدي وقف الحرب عملياً إلى فشل إسرائيلي غير مسبوق، وإلى فرض المقاومة شروطَها والإعلان عن انتصارها.

ثامناً: قوى المقاومة في الخارج:

تعاني "إسرائيل" من تضييق الخناق عليها نتيجة تصاعد دور حزب الله في لبنان وأنصار الله (الحوثيين) في اليمن، مما يسهم في إنهاك الكيان وإضعافه وتشتيته. وبالرغم من الغضب الإسرائيلي والرغبة في الانتقام وتكرار التهديدات بفتح وتوسيع "الجبهة الشمالية"، فإن الاحتلال الإسرائيلي يعيش حالة ارتباك وعجز عن تنفيذ تهديداته، بسبب حالة الإنهاك التي يعيشها في قطاع غزة، وعدم توفر الإمكانات التعبوية والبشرية والمادية الحقيقية لفتح جبهة مع الشمال، بالإضافة إلى معارضة الولايات المتحدة والحلفاء الغربيين لتوسيع الحرب لتأخذ طابعاً إقليمياً.

خلاصة:

وعلى ذلك، فإن حالة "التخبّط" ستحكم السلوك الإسرائيلي مادام أنه مُصرّ على حالة "الإنكار".

سيحاول الاحتلال القفز إلى الأمام وشراء الوقت على أمل تحسين وضعه العسكري والتفاوضي، وهو ما يتوافق مع رغبة نتنياهو في البقاء في الحكم لأقصى أمد.

وسيواصل الاحتلال "إدارة التَّخبط" لمحاولة الحصول على فرص مُتخيَّلة؛ ولكن بالرغم من المعاناة الهائلة لأهلنا في قطاع غزة، فإن الزمن على ما يبدو يلعب لصالح المقاومة، والتي ربما تجد نفسها في وضع أفضل لفرض شروطها مادام أن أداءها القوي مستمر بالشكل الذي نراه.

لن يخلو الأمر من محاولات أميركية وغربية (وحتى من أطراف عربية) لإسناد الموقف الإسرائيلي، لتفريغ إنجازات المقاومة من محتواها، ووضعها من جديد تحت الحصار والابتزاز. وهو ما يقتضي أن تخوض المقاومة معركتها السياسية بالكفاءة نفسها التي تخوض بها معركتها العسكرية.

ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني
فرصة متجدّدة للانطلاق[32]

يعقد ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني الثاني أعماله في إسطنبول يومي الجمعة والسبت (28–29 حزيران/ يونيو 2024) بحضور حشد وازن من الشخصيات الوطنية الفلسطينية؛ برعاية وتنظيم المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج.

من الواضح أن معركة طوفان الأقصى قد فرضت أجندتها على الساحة الفلسطينية، وألقى أداء المقاومة والحاضنة الشعبية، وكذلك العدوان الصهيوني وبشاعته ودمويته، بمسؤوليات واستحقاقات كبرى على كل المعنيين بالشأن الفلسطيني. ولم يعد الأمر مرتبطاً بترف الكلام والاجتماع، وإنما بالارتقاء إلى مستوى العطاء والتضحية العظيم الذي يقدمه الشعب الفلسطيني ومقاومته خصوصاً في قطاع غزة.

أصبح من المحتّم على كل قادر أن يستنفذ جهوده وطاقاته، وأن يتم تنظيم وتحشيد طاقات الشعب الفلسطيني (ومعهم الأمة وكل أحرار العالم) في مسيرة المقاومة والتحرير والعودة. ولم يعد ثمة وقت متاح لمزيد من الانتظار على عتبة مُعوقي ومعطلي إعادة ترتيب البيت الفلسطيني... فالوقت ليس من ذهب، وإنما الوقت هو الحياة... والوقت هذه الأيام من دم!! فالشعب يصنع التاريخ بالدم!!

وأصبح من الواجب تجاوز "الإرهاب الفكري" والفزاعات التي تستخدمها قيادة منظمة التحرير وقيادة السلطة في تعطيل مسارات إصلاح البيت الفلسطيني، وإعادة بناء المؤسسات الرسمية على أسس تمثيلية حقيقية شفافة، تعبّر عن المصالح العليا للشعب الفلسطيني وتحمي ثوابته.

أصبح من الفجاجة اتهام هذه القيادة للآخرين بتجاوز "الشرعية"، كلما قاموا بأي مبادرة جادة لإصلاح البيت الفلسطيني، بينما هي تختطف شرعية التمثيل، وتُعطّل الإرادة الحرة للشعب الفلسطيني، وتقف هي بنفسها ضدّ ميثاق منظمة التحرير، وتُطارد قوى المقاومة، التي تشير استطلاعات الرأي إلى تمثيلها للشريحة الأوسع للفلسطينيين في الداخل والخارج.

وأصبح من الفجاجة أن تقوم هذه القيادة باتهام الآخرين بإثارة "الانقسام" وهي نفسها أكبر سبب للانقسام، بتعطيلها للعمل المؤسسي الفلسطيني، ورفضها لاستيعاب القوى والكفاءات الفلسطينية، وإغلاقها أبواب منظمة التحرير في وجوهها، ومراهنتها على التعاون مع الاحتلال، وعلى مسارات نبذها الشعب الفلسطيني.

وأصبح من الفجاجة كذلك، أن تتغنى هذه القيادة بـ"الماضي" لتبرّر به تنازلات الحاضر، وطعن ظهر المقاومة، وتعطيل المؤسسات، والتنسيق مع العدو.

***

أما وقد فتحت طوفان الأقصى الآفاق، أما وأننا نرى شعبنا ومقاومتنا يصنعان التاريخ، فيجب على الجادين من شعبنا الفلسطيني العمل على إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني بما يتناسب مع مشروع التحرير، واستنهاض طاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، في إطار بنية مؤسسية فعالة، بأبعادها العربية والإسلامية والعالمية.

وعلى القوى والأطر الشعبية والشخصيات والكفاءات ألا تنتظر القيادة الرسمية الفلسطينية، ولا حتى الترتيبات الفصائلية، وإنما تبدأ من القواعد الشعبية والاتحادات النقابية والجاليات الفلسطينية، وتقوم بتقديم مثال حقيقي للجدية في العمل الوطني من خلال تفعيل الأطر الشعبية وبناها المؤسسية، ليقوم الفلسطيني أينما كان مكانه وأياً كان موقعه (مهندساً... طبيباً... عاملاً... فلاحاً... معلماً... اقتصادياً... محامياً...) في الإسهام بالعمل المقاوم وفق استطاعته وإمكاناته.

ومن ناحية ثانية، فيجب العمل على تشكيل اصطفاف وطني أو جبهة وطنية واسعة تدعم المقاومة، وتضغط باتجاه التغيير وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني على أسس سليمة.

ويجب السعي من ناحية ثالثة، للتوافق على قيادة انتقالية فلسطينية، تتولى الترتيب لإعادة بناء البيت الفلسطيني بطريقة "ديمقراطية" سلسة وتوافقية وتتولى إعادة الروح للبنى المؤسسية للمنظمة، واستيعاب الطاقات والكفاءات من كافة الاتجاهات ومن الداخل والخارج.

كما ينبغي من ناحية رابعة التوافق على برنامج سياسي جديد يتجاوز مرحلة أوسلو، ويؤسس لعمل جاد واقعي في إدارة مشروع المقاومة ودحر الاحتلال.

ومن ناحية خامسة، ينبغي عدم الاستغراق في وهم إصلاح السلطة تحت الاحتلال الذي يتحكم بمدخلاتها ومخرجاتها، ويرتهنها لإرادته؛ وإنما يجب إعطاء الأولوية لصناعة قرار وطني فلسطيني مستقل، خارج عن هيمنة الاحتلال، ويمثل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

وبشكل عام، فلا مانع من التدرج المنهجي الجاد، غير أن أي إطار توافقي يجب أن يكون إطاراً دينامياً فعالاً، وليس إطاراً تعطيلياً، ويجب أن يتاح مجال واسع للشباب للاستفادة مما يحملون من إمكانات هائلة؛ كما يجب أن تُستوعب الكفاءات والمستقلون بأفضل الطرق.

***

وأخيراً، فقد وفر طوفان الأقصى فرصة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، ومن الجريمة بحق الشعب الفلسطيني وتضحياته ألا يتم استغلالها بالشكل الأمثل على طريق التحرير والعودة.

حماس ونزع العباءة الأيديولوجية[33]

تكرر الحديث في الآونة الأخيرة عن دعوة حماس لـ"نزع العباءة الأيديولوجية" والتخلي عن طرحها الإسلامي، وأن تصبح حركة "تحرّر وطني"، لأنه بحسب ما يرى هؤلاء فإن "القيد الأيديولوجي" يُعيق حماس، ويُضيع عليها فرصة تحقيق إنجازات في البيئات السياسية العربية والدولية ذات الحساسية السلبية تجاه الإسلاميين. ثم إن نزع العباءة هذا يُسهّل على العديد من الأطراف التعامل المنفتح مع حماس، وبالتالي تسهيل المشاركة السياسية الفاعلة لحماس في الساحة الفلسطينية، والقيام بالدور والتأثير المطلوب.

ويبدو هذا الطرح في ظاهره كلاماً منطقياً، مغلفاً بروح المصلحة واستحقاقات المرحلة. وكنا ناقشنا في مقال سابق (قبل نحو أربعة أسابيع) "طوفان الأقصى وتعزيز المشروع الإسلامي لفلسطين"، وسلطنا الضوء على عدد من الجوانب المتعلقة بالفكر السياسي الإسلامي لحركة حماس والمقاومة الإسلامية، وحساسية البعض تجاهها. ولسنا هنا بصدد التكرار، ولكننا سنحاول مناقشة فكرة "نزع العباءة"، والإجابة عن بعض ما أحدثه المقال السابق من نقاشات.

أولاً: هوية أم أداة وظيفية؟!

أن تقوم فكرة الحركة وعقيدتها ورؤيتها وأهدافها على الإسلام، وأن ينشأ التنظيم ويتربى الأفراد وتُعد الكوادر على الإسلام، وأن يتم التحرك الدعوي والتربوي والاجتماعي والسياسي على قواعد الإسلام وأخلاقياته، وأن يتواصل الصمود والقبض على الجمر وتقديم الشهداء والجرحى والأسرى والمشردين، والتضحية بالمال والمنصب والمنزل احتساباً وفي سبيل الإسلام، وأن يتحقّق الصّعود الشعبي والسياسي بفضل الله وبقناعة المؤمنين بالفكرة واقتناع الناس بمصداقية هؤلاء المقاومين العاملين... ثم عندما تصل إلى قطف ثمرة هذا المشروع... يُطَالِب البعضُ القائمين على المشروع بالتخلي عن "الهوية"، بحجة أنها لم تعد صالحة لاستحقاقات القطاف، وتحقيق المنجز!!

بعبارة أخرى، تصبح الهوية والمشروع مجرد أداة استخدمت وانتهت صلاحيتها!! وتتقزم العقيدة والفكرة، ولا يعود (بحسب الداعين) الدِّين أو الأيديولوجية الإسلامية مصدر نفع بل تصبح عبئاً... وتصبح "البراغماتية" هي الأساس!! وهكذا تُربِّي وتعملُ وتجاهدُ وتضحي كإسلامي... ثم تقدم أوراق اعتمادك وتأهلك للقيادة السياسية كعلماني!!

هذا ليس تغييراً أو نزعاً لـ"عباءة" أو "رداء" مرتبطاً بأمر شكلي أو ظاهري، وإنما تغيير في الجوهر، في "العقل" و"القلب"، لأنه مرتبط بالهوية والفكرة والمنهج. وهي مخاطرة بخسارة عناصر القوة لديك، وبخسارة ثقة القواعد الشعبية المؤمنة بالفكرة والمشروع، فضلاً عن خسارة توفيق الله وتسديده.

الخطير في طريقة الطرح هذه أنك عندما تتنازل عن الأساس الذي نشأت عليه، وعن الهوية التي تتسم بها وتحتكم إليها؛ فإنك تكون قد تنازلت عن أعز ما لديك، وبالتالي فأنت تُكيف نفسك للتنازل في "الخطوط الحمراء"، وتفتح شهية أعدائك وخصومك للتجرؤ للضغط عليك للتنازل عن أخص ثوابتك.

ثانياً: المقاومة الإسلامية هي حركة تحرر في جوهرها:

ثمة إشكالية مصطنعة أو مبتذلة في الحديث عن الانتقال من حركة أيديولوجية إسلامية إلى حركة تحرُّر وطني، وكأن ما كانت تقوم به الحركة منذ تأسيسها من تعبئة ومقاومة وتضحيات شأن منفصل عن التحرّر!!

إن حماس بطبيعتها وبتكوينها ومبرر وجودها وتربيتها ومنهجها وخطابها السياسي، وبأدائها على الأرض، هي حركة تحرّر وطني أصيلة، وليس ثمة حاجة لتخرج من ذاتها عن ذاتها!! وهي تُقدِّم رؤيتها لتحقيق التحرّر الوطني من خلال رؤيتها الإسلامية، باعتبارها الأقدر على إنجاز مشروع التحرير. وبالتالي فإن ما يُسمى انتقالاً أو نزعاً أو خروجاً من عباءة هي عملية لا مبرر لها، إلا إذا قُصد منها ارتهان مشروع التحرر الوطني بالتخلي عن المشروع الإسلامي. والسؤال: لماذا لا يستطيع البعض أن يراها كذلك إلا إذا خرجت من هويتها الإسلامية أو نزعت رداءها الإسلامي؟!

والساحة الفلسطينية تَعجُّ بفصائل تُعرِّف نفسها بأنها "حركات تحرُّر وطني"؛ ومع ذلك فهي مستعدة للتنازل عن معظم فلسطين التاريخية، والاعتراف بـ"إسرائيل"، والتنسيق الأمني مع العدو ومطاردة قوى المقاومة!!

إذاً، المشكلة ليست في الشكل والتعريف، وإنما في الهوية والجوهر. وبذلك يتضح أن إصرار هؤلاء أساسه الرغبة في نقل التمركز والتمحور ليكون حول فكرة لا مضمون فكرياً أو أيديولوجياً لها، لتصبح حاكمة على ما سواها. وعند ذلك تصبح الرؤية الإسلامية والمشروع الإسلامي مجرد وجهة نظر أو "أحد المعطيات" التي توضع إلى جانب العديد من المعطيات الأخرى، ليؤخذ بها أو لا يؤخذ بحسب الأشخاص الذين يُقدِّرون "المصلحة"؛ وعند ذلك تُلغى المرجعية الإسلامية وتصبح قيمة تابعة، محكومة غير حاكمة؛ وتحت رحمة شعار يمكن أن يُملأ مضمونه بأي محتوى!!

ثالثاً: تحقيق القبول لدى الآخرين:

يجادل البعض من أنه لا بدّ من التحول إلى حركة "تحرر وطني" لتحقيق القبول لدى الآخرين، من قوى رسمية وشعبية، عربية ودولية.

والسؤال هنا: هل مشكلة هؤلاء هي في الإطار الخارجي أو الشكل الذي تعرض فيه نفسك، أم في جوهر المشروع الذي تحمله؟!

فهل إذا تبنيت مفردات ولغة "وطنية" بعيدة عن اللغة أو الروح "الأيديولوجية الإسلامية"، ولكنك حافظت في حركتك على التربية الإسلامية والمنهج الإسلامي والبنية التنظيمية الإسلامية، والتعبئة الجهادية، وعلى خط المقاومة، وعدم التنازل عن أي جزء من فلسطين، وعدم الاعتراف بـ"إسرائيل"... هل ستلقى الترحيب والأحضان الدافئة؟! أم ستبقى الإشكالية ذاتها في مطالبة الآخرين لك بتطويع نفسك وفق معاييرهم؟!

وهل عندما قامت حركات وفصائل فلسطينية رئيسية بتحقيق "الشروط" المطلوبة من الآخرين، وتكييف وتطويع ذاتها لمتطلباتهم، هل تمكنت من تحقيق أي من التطلعات الكبرى في التحرير والعودة؟!

إن أولئك الذين يحترمونك لإخلاصك لوطنك ولتضحياتك ولإنجازاتك على الأرض ولالتفاف الحاضنة الشعبية حولك... ويتشاركون معك القيم الإنسانية الكبرى في

الحق والعدل والحرية... لا يلتفتون كثيراً لهويتك الأيديولوجية، بل يزدادون لها احتراماً، لأنك قدمت من خلالها النموذج المنشود.

أما أولئك الذي يعادونك أو يخاصمونك لخلفيتك الدينية أو لالتزامك بمشروع المقاومة والتحرير، فإنهم سيبقون على خصومتهم وعدواتهم تجاهك ولو غيرت الشكل الخارجي لتموضعك، فما يُهمهم هو تغيير جوهر مشروعك، وليسوا سُذجاً للانخداع بالشكليات. وهو ما يذكرنا بقوله سبحانه ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ عَن دِينِكُمۡ إِنِ ٱسۡتَطَٰعُواْۚ﴾ (البقرة: 217).

رابعاً: توسيع العباءة وليس نزع العباءة:

يدعو بعض المخلصين إلى تطوير الخطاب ليظهر كحركة "تحرر وطني" لاستيعاب الاتجاهات والقوى السياسية المختلفة (قومية ويسارية ووطنية وليبرالية...) وللدخول في شراكات وطنية، للوصول إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وقيادة الشعب الفلسطيني.

وبالتأكيد، فإن الانفتاح على الكُل الوطني، وإقامة التحالفات، واللقاء على المشتركات هو من ضرورات العمل السياسي الفلسطيني، التي على حماس وغيرها العمل عليه بشكل جاد وفعّال.

أما ما يجدر ذكره فهو أن الخطاب السياسي لحماس منذ نشأتها كان بشكل عام خطاباً وطنياً استيعابياً منفتحاً، وسيلحظ ذلك كل من يقرأ أدبياتها السياسية منذ 1987 وحتى الآن.

ومن ناحية ثانية، فإن استيعاب الآخرين والانفتاح لا يستدعي نزع الهوية "الأيديولوجية"، ولا وضعها جانباً؛ لأن الأيديولوجية "الإسلامية" إذا ما أُحسن فهمها والتزامها، تتضمن آليات متقدمة في الانفتاح والاستيعاب واللقاء على المشتركات، سواء في مكارم الأخلاق وفي الوفاء واحترام العهود والمواثيق، والتضحية والإيثار وتقديم المصالح العليا ومراعاة التدرّج وغيرها.

وبالتالي، فقد يحتاج الإسلاميون بالفعل إلى عمل مراجعات لسلوكهم وأدائهم، وتطوير خطابهم السياسي وتعزيز لغتهم المنفتحة، وتنقية المصطلحات والمعايير من

التشدد والانغلاق، والتوسع في المباحات في العمل السياسي. وهذا لا يستدعي نزعاً للرداء، وإنما توسيعاً له، وتطويراً لأدائه ضمن المرجعية نفسها.

ومن ناحية ثالثة، فكما أننا في انفتاحنا على الآخرين لا نطلب منهم أن يخرجوا من أيديولوجياتهم اليسارية والقومية والليبرالية، ونحترم خصوصياتهم الفكرية والعقائدية؛ فمن باب أولى أن يحترم الآخرون الأيديولوجية "الإسلامية"، خصوصاً وأنها أثبتت عمقها "الوطني" واتساعها الشعبي وإنجازها على الأرض.

ومن ناحية رابعة، فإذا كان مطلب المخلصين في تكريس شعار "التحرر الوطني" لن يلغي (بحسب قولهم) الهوية ولا الطبيعة الأصيلة للحركة، فليس المطلوب من قياداتها وكوادرها أن تُخفي هذه الهوية أو تتستر عليها، فهي ليست "عورة" ولا "مخدرات"!! وإنما هي مفخرتها وسرّ نجاحها. وإذا كان لدى الآخرين ما يخشونه من "بضاعتك" فلا تُخفها وإنما أحسن عرضها وبدِّد الشكوك من حولها!! وأحسن الانسجام مع ذاتك، فلعلك بذلك تكسب مزيداً من القلوب والعقول.

الكثيرون لديهم أسئلة ومخاوف تجاه المشروع الإسلامي، وهي لا تُحلُّ بالتَّهرب ولا بالتنازل عنها، فتُشعر الآخرين بعجزك وانعدام الثقة بذاتك، أو ببراجماتيتك المفرطة، بل وتزيد شكوكهم تجاه ما قد تخفيه؛ وإنما تُحلّ بمزيد من الانفتاح والإجابات الواضحة والثقة بالذات وبالمشروع. والكثيرون لديهم مشاكلهم مع تجاربهم، ويودّون معرفة ما لديك، وسر أدائك البطولي وسر التفاف الحاضنة الشعبية الأسطوري حولك، لعلهم يستلهمون تجربتك أو ينضمون إليك، فيكون تَهرّبك سبباً في إغلاق الباب في وجوههم، وإضعافاً لك.

خامساً: الإبداع من خلال الفكرة والرسالة:

ليست ثمة مشكلة في الأيديولوجيا الإسلامية، لكن طريقة عرضها هي مشكلتك أنت!! وحساسيات الآخرين ليست محددات لهويتك، كما أن حساسياتك ليست محدداً لهوياتهم، وليقدّم كل طرف أفضل ما لديه، وليكن الاختلاف اختلاف تنوّعٍ وليس اختلاف تضاد.

عندما بنى رسول الله ﷺ دولته في المدينة وأقام نظامه الإسلامي كان ما زال ثلثها كافراً أو منافقاً وثلثها الآخر يهودياً، ومع ذلك استوعبهم جميعاً في روح حضارية إنسانية، دون أن ينزع رداءه الإسلامي أو هويته الأيديولوجية.

وعندما فجر القسام الثورة في فلسطين كانت عمامته مصدر فخر وعز وإلهام لكل الفلسطينيين بكافة أحزابهم وطوائفهم وشرائحهم، حتى أطلقوا عليه لقب "أبو الوطنية". وعندما قاد الحاج أمين الحسيني، مفتي فلسطين، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين تمتع بشعبية ساحقة وسط المسيحيين كما المسلمين؛ ولم يمنع تشكيل قوات "الجهاد المقدس" بمصطلحها الديني الواضح في ذلك الوقت من انضمام المسيحيين إليها وتنفيذهم أعمالاً بطولية من خلالها.

ولذلك، فليس المطلوب تغيير أو نقل الهوية، وإنما الإبداع من خلال الهوية، وليس الصحيح التعامل مع الأيديولوجية الإسلامية كـ"عبءٍ" أو "جدار" أو "حالة تعصُّب"، وإنما كهوية حضارية ثقافية تاريخية إنسانية ثبت نجاحها عبر قرون كثيرة في تحقيق التعايش السلمي والنهضوي لمختلف أبناء الأعراق والطوائف. وبالتالي، فأبناء الحركة الإسلامية مسؤولون عن تقديم أيديولوجيتهم كرافعة وقيمة نوعية.

ولسنا بحاجة لتكرار ما ذكرناه في المقال السابق حول المنتج النوعي لهذه الأيديولوجية في "صناعة الإنسان"، وحول أدائها الفعَّال، وحول التفاف الجماهير حولها، وكونها مصدر إلهام وتعبئة للأمة، وأنها حصن للثوابت والمبادئ والانتماء الحضاري، وأنها حائط صد أمام هجمات الإفساد والتغريب، وقبل هذا وبعده توفيق الله ومعيته ونصره وتأييده لمن يرفع رايته ويسير على هديه.

سادساً: الحركات الإسلامية والفشل التاريخي:

ارتبط الفشل التاريخي للعديد من الحركات الإسلامية بأنها كانت تُبلي بلاءً حسناً على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، والحراك الشعبي، والمعارضة السياسية. ولكن جزءاً أساسياً من فشلها كان في عدم القدرة على الانتقال من القيادة المجتمعية إلى قيادة الدولة، وعدم وجود رؤى واضحة نابعة من ذاتها وعقيدتها ومشروعها للإجابة على الأسئلة والتحديات الكبرى التي تواجهها.

وكانت إحدى الإشكالات التي تكررت، وظهرت بوضوح في "الربيع العربي" مثلاً، أن عدداً من هذه الحركات استجاب للضغوط التي تطالبه بالتحول إلى "حركة وطنية قطرية" وبتخفيف اللون الإسلامي أو "نزع ردائه"... وكانت النتيجة في كل التجارب التي تم فيها "نزع الرداء" أو التموضع وفق شروط الآخرين... أن هذه الحركات

فقدت بوصلتها، وخسرت قواعدها الجماهيرية، بينما لم تكسب خصومها ولا نُقّادها، بل استغلوا ذلك في ضربها وإضعافها.

وكان ينبغي أن يدرك الإسلاميون الذين أجادوا الانفتاح على كافة الأطياف والتحالفات، أن ذلك يجب أن يسير بالتوازي مع تعزيز الهوية الإسلامية وتعميقها شعبياً وعالمياً وتقويتها مؤسساتياً، وليس تهميشها أو تركها بحجة إرضاء الآخرين.

***

والخلاصة أن المشروع الإسلامي المقاوم يحوي في طبيعته حالة "التحرر الوطني"، ويجب أن يعبر عنها في إطار مشروعه ورؤيته الحضارية الإنسانية، ولا ينبغي أن يتقزَّم تحت شعارات لا مضامين واضحة لها، وهو مطالب بأن يوسع دائرة انفتاحه واستيعابه لكل الاتجاهات والتيارات.

وأخيراً، فلم يكن في ذهننا طرح هذا الموضوع في هذه الظروف، لولا أن البعض طرحه وفرضه، وأصبح لا بدّ من وضع النقاط على الحروف تجاهه. والحمد لله رب العالمين.

مشاركة قوات عربية في إدارة قطاع غزة بعد الحرب[34]

مقدمة:

أعاد تصريح وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان في كلمته في الأيام الماضية في مؤتمر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، حول دعم السعودية نشر قوات دولية في غزة بقرار أممي، تكون مهمتها دعم السلطة الفلسطينية، لفْتَ الأنظار إلى إمكانية المشاركة العربية ضمن هذه القوات؛ بعد أن كانت السعودية تتحفظ في الأشهر الماضية تجاهها؛ غير أنه لم يوضح إمكانية إرسال قوات سعودية.

طُرحت فكرة مشاركة قوات عربية بصيغ مختلفة في وقت مبكر من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، في إطار التفكير بمستقبل القطاع في اليوم التالي للحرب، على أساس أن الاحتلال الإسرائيلي والأمريكان وحلفاءهم الغربيين حسموا موقفهم بمنع عودة حماس لإدارة القطاع تحت أي شكل. وظلت الفكرة ضمن السيناريوهات المطروحة طوال الأشهر الماضية، بغض النظر عن مدى جديتها وإمكانية تنفيذها، أو وجود ميل عربي أو فلسطيني أو إسرائيلي أو دولي تجاهها.

غير أن هناك قبولاً أمريكياً بالفكرة، واستعداداً للمشاركة في إنفاذها، بل وسعياً عملياً لدى الأطراف المختلفة لتسويقها.

الموقف الإسرائيلي:

ظهرت فكرة إشراك قوات عربية في ترتيبات اليوم التالي لإدارة القطاع ضمن السيناريوهات التي طرحتها جهات إسرائيلية في الشهر الأول للحرب، وظل معروضاً في "السوق"، غير أن الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو لم تتبنَ هذا السيناريو رسمياً حتى الآن. في المقابل، فإن شخصيات رئيسية في الحكومة تبنت الفكرة أبرزها بيني غانتس ويوآف غالانت.

وتنبع أهمية تبني غانتس للفكرة أنه الأكثر شعبية في دولة الاحتلال، وأنه الشخص الأوفر حظاً لرئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد نتنياهو، وسبق له أن تولى قيادة الجيش الإسرائيلي. وقد أوضح فكرته في برنامج النقاط الست الذي طرحه (قبيل انسحابه وحزبه من الحكومة الإسرائيلية في 8 حزيران/ يونيو 2024) ودعا

إلى آلية مدنية دولية لحكم قطاع غزة، بمشاركة أمريكية أوروبية عربية فلسطينية، مع استبعاد حماس والسلطة الفلسطينية في رام الله منها.

أما غالانت، فتكمن أهمية طرحه أنه نفسه وزير الجيش الإسرائيلي، وعضو رئيسي في حزب الليكود الحاكم حالياً. وقد طرح غالانت فكرته منذ أشهر وأعيد نشرها في أواخر حزيران/ يونيو 2024 (واشنطن بوست ويديعوت أحرونوت)، واقترح وجود لجنة توجيه بقيادة الولايات المتحدة تشاركها دول عربية "معتدلة" تضم قوات من مصر والأردن والإمارات والمغرب، وتشرف على الأمن، بينما يتولى الأمريكان الجانب اللوجيستي والقيادي من خارج غزة. وذكرت يديعوت أحرونوت أن غالانت قسم قطاع غزة إلى 24 منطقة، وستأخذ قوة فلسطينية تدريجياً السيطرة الأمنية، ويتم تنفيذ الخطة على مراحل من شمال القطاع باتجاه جنوبه.

أما اليمين الديني المتطرف (سموتريتش وبن غفير) فيرفض الفكرة، ويدعو إلى إعادة السيطرة على القطاع، وإلى إعادة الاستيطان اليهودي، مع تهجير أو توفير ظروف تهجير الفلسطينيين من القطاع. بينما حافظ نتنياهو على قدر من الغموض، ولم يُلزم نفسه بأي خطة مستقبلية، سوى الإشارة للتحكم في مستقبل القطاع، وهو غموض يخدمه إلى حد ما في متابعة إدارته للحكومة؛ لكنه يتسبَّب في اتساع دائرة الاستياء والضغوط من الدوائر العسكرية والأمنية والمعارضة، التي تريد أن ترى أفقاً واضحاً للخروج من مأزق القطاع.

الموقف العربي:

ظهرت إشارات غير رسمية عن رغبة عدد من الدول العربية، وخصوصاً ما يُعرف بمحور الاعتدال وتحديداً الدُّول المُطبِّعة مع "إسرائيل" بان ينتهي الهجوم الإسرائيلي بإسقاط حكم حماس للقطاع، وإنهاء العمل المقاوم هناك. غير أنه لم تظهر في الأشهر الأولى للعدوان تقارير تؤكد موافقة أي من هذه الدول على المشاركة في قوات أمنية في ترتيبات اليوم التالي لإدارة القطاع. ولعله كان هناك بيئة رافضة أو متحفظة تجاه هذه الفكرة. وكانت الرؤية العربية تركز بشكل عام على إنهاء العدوان والانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وأن أي ترتيبات لمستقبل القطاع تتم في إطار مسار التسوية السلمية في المنطقة، وتنفيذ حلّ الدولتين وإقامة دولة فلسطينية كاملة

السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن يكون للسلطة الفلسطينية في رام الله دور أساس في الترتيبات المتعلقة باليوم التالي للحرب على القطاع.

كما أن بيان القمة العربية في المنامة المنعقد في 2024/5/16 دعا لنشر قوات حماية وحفظ سلام دولية في الضفة الغربية وقطاع غزة باتجاه إنفاذ حل الدولتين. فربط وجود القوات الدولية بترتيبات إنهاء الاحتلال، وليس بإنفاذ شروط الاحتلال.

غير أنه على ما يبدو، فإن دولاً عربية أخذت تميل مع الزمن لإمكانية المشاركة ضمن قوات دولية. وتحدثت فايننشال تايمز في 6 أيار/ مايو 2024 عن أن هناك دولاً عربية أصبحت مرحبة بالفكرة، وذكرت مصر تحديداً؛ لكنها نبهت إلى معارضة قطر والسعودية والأردن لذلك. وفي 27 حزيران/ يونيو ذكرت "تايمز أوف إسرائيل" أن وزير الخارجية الأمريكي بلينكن أبلغ نظراءه في المنطقة استعداد مصر والإمارات للمشاركة في القوة الأمنية، بالتعاون مع ضباط فلسطينيين محليين، غير أنهما اشترطتا ربط المشاركة بمبادرة لخريطة طريق لإنشاء دولة فلسطينية. ثم جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودي في 4 تموز/ يوليو لتقدم دفعاً جديداً للفكرة.

كما أن تصريحات الرئيس الإندونيسي سوبيانتو في مطلع حزيران/ يونيو 2024 باستعداد إندونيسيا للمشاركة في قوات حفظ سلام في غزة، قد خدم الفكرة.

حل مشكلة الإسرائيلي أم الفلسطيني:

يظهر من كل الاقتراحات المعروضة لإدارة قطاع غزة بمشاركة عربية بعد انتهاء الحرب؛ وكأنها في إطار ترتيبات مرحلة انتقالية تقوم القوات العربية فيها بدور أساس في توفير الغطاء للانسحاب الإسرائيلي وبما يحقق إدارة قطاع غزة وفق الشروط والمعايير الإسرائيلية والأمريكية، وبما يضمن عدم عودة حماس وقوى المقاومة لإدارة القطاع، ومتابعة تفكيك القوى العسكرية والمدنية للمقاومة، وصولاً إلى إدارة مدنية فلسطينية يرضى عنها الاحتلال أو تُنفذ أجندته. والطرح العربي لا يتماهى ابتداء مع هذا السياق.

وتظهر أبرز المعوقات في أن الطرف العربي سيظهر وكأنه يقوم بحل المشاكل والصعوبات التي يواجهها الطرف الإسرائيلي، وليس المعاناة والتحديات التي يواجهها الطرف الفلسطيني؛ وكما لو أن الاستلام والتسليم جاء على ظهر دبابة إسرائيلية.

من ناحية ثانية، سيبدو الأمر تكريساً للاحتلال واستدامته (عن طريق الوكلاء) وليس خطوة باتجاه إنهاء الاحتلال، وهي من ناحية ثالثة تكرس عقلية الوصاية على الشعب الفلسطيني وإرادته، وكأن الشعب الفلسطيني لم ينضج بعد أكثر من مئة عام من المقاومة والصمود والتضحيات ليأخذ حقه في تقرير مصيره. إذ إن أمر إدارة قطاع غزة هو شأن داخلي فلسطيني، يقرره الفلسطينيون بأنفسهم، ولا يفرضه الإسرائيليون، ولا حاجة لوكلاء ينوبون عنهم. ومن ناحية رابعة، فإن ثمة مخاوف حقيقية كبيرة لدى البلاد العربية بسبب رفض حماس، واحتمال مواجهة قواتها القادمة إلى غزة بردود عنيفة أو مسلحة، تُفشل قدرتها على العمل، كما تُسيء (فوق ما هي عليه) إلى صورة هذه الحكومات لدى شعوبها.

الموقف الفلسطيني:

تبدو السلطة الفلسطينية في حالة ارتباك وهي تجد نفسها خارج سياق الأحداث، وهي تواجه "طوفاناً" من الانتقادات لضعف أدائها وعدم قيامها بمسؤولياتها الوطنية المطلوبة، وقمعها للمقاومة وللحراك الشعبي في الضفة الغربية؛ مع انتقادها لحماس والمقاومة. وهي في الوقت نفسه، تتحدث عن استقلالية القرار الفلسطيني، وأن مستقبل غزة شأن فلسطيني داخلي، وتؤكد أنها الجهة التمثيلية المعتمدة. لكن تشكيلها لحكومة محمد مصطفى دون التفاهم مع حماس وباقي قوى المقاومة الفلسطينية، جعلها تبدو وكأنها تجهز لاستحقاقات ما بعد حماس في القطاع، وفق معايير يرضى عنها الإسرائيليون والأمريكان. وهو ما يثير استياء شعبياً واسعاً.

أما حماس وفصائل المقاومة فترفض مشاركة قوات عربية ضمن الترتيبات الأمريكية الإسرائيلية المقترحة؛ وتعدُّ ذلك خدمة للاحتلال وسلوكاً عدائياً. وتعتقد أن ترتيبات اليوم التالي لقطاع غزة هو شأن فلسطيني داخلي يقرره الفلسطينيون بأنفسهم، وهي منفتحة على قيادة السلطة والمنظمة لعمل الترتيبات في إطار التوافق الوطني الفلسطيني وفي إطار إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.

الرأي العام الفلسطيني:

يدعم الرأي العام الفلسطيني، وفق استطلاعات الرأي التي نشرها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (ومقره رام الله)، موقفَ حماس بقوة. فقد تضاعفت شعبية حماس في الوسط الفلسطيني، وهي مرشحة للفوز بشكل ساحق في أي انتخابات قادمة، كما تزايد الالتفاف الشعبي حول خط المقاومة، وتزايد في المقابل

الرفض الشعبي لمسار التسوية واتفاق أوسلو، بل وارتفعت نسبة المطالبين بسقوط السلطة الفلسطينية إلى نحو 60%.

وفي أحدث استطلاع للرأي في حزيران/ يونيو 2024، وهو لا يختلف في جوهر نتائجه عن الاستطلاعين السابقين في أثناء معركة طوفان الأقصى (ديسمبر 2023، ومارس 2024) أجاب 61% أنهم يفضلون حماس لحكم قطاع غزة بعد الحرب، فيما لو كان الأمر متروكاً لاختيارهم، بينما دعم 1% فقط قيام دولة عربية أو أكثر بذلك، وفضل 6% فقط السلطة الفلسطينية بقيادة عباس، بينما فضل 6% آخرون السلطة الفلسطينية من دون عباس. وهذا يعني أن المزاج الشعبي العام ما زال يقف خلف المقاومة.

وما يُعقّد الأمر تجاه مشاركة الدول العربية أن 86% عبروا عن عدم رضاهم عن الأداء السعودي، و80% عن عدم رضاهم عن الأداء المصري، و72% عن عدم رضاهم عن الأداء الأردني. كما عبر 67% عن ثقتهم بأن حماس ستخرج منتصرة من الحرب.

الخلاصة:

من الواضح أن فكرة مشاركة قوى عربية في ترتيبات اليوم التالي تواجهها تعقيدات كبيرة تجعلها مستبعدة على الأقل في المرحلة الحالية. فالحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة نتنياهو ما تزال غير مستعدة لتقديم أي التزامات تجاه مستقبل غزة، وتريد إبقاء خيوط التحكّم بيدها.

والمقاومة الفلسطينية بقيادة حماس تحقق أداء بطولياً على الأرض، وترفض أي تدخل عربي قد يصب في خدمة الأجندة الإسرائيلية، وثمة إجماع فلسطيني على أن مستقبل غزة هو شأن داخلي فلسطيني، كما أن ثمة أغلبية شعبية ساحقة تلتف حول حماس وبرنامج المقاومة، وترفض التدخل العربي في سياقه الذي يسعى لإنهاء المقاومة وتصفيتها، بل وترفض سلطة رام الله بالشكل الضعيف والمتخاذل الذي ظهرت عليه.

وهو ما يجعل موضوع مشاركة القوات العربية أمراً افتراضياً، بانتظار "كسر شوكة حماس" حسب الفكر الرغائبي للمُطبِّعين؛ بينما تظهر المعطيات على الأرض قدرة المقاومة على الصمود والاستمرار لآماد مفتوحة، بل ولفرض شروطها في النهاية.

خطاب نتنياهو ومنظومات الاستكبار والتفاهة[35]

لم يكن أكثر إثارة للغثيان من خطاب نتنياهو إلا سلوك الكونجرس الأمريكي الذي كان مزيجاً من الاستكبار والجهل والتفاهة. هذا المجلس الذي صفق لنتنياهو 80 مرة منها 58 مرة وقوفاً خلال 53 دقيقة ألقى فيها كلمته، بمعدل تصفيق واحد كل 40 ثانية، أعطى نموذجاً في الابتذال عندما تعلق بالموقف من "إسرائيل" ومن قضية فلسطين. هذا المجلس التشريعي والرقابي للدولة "الأولى" و"الأقوى" في العالم، والذي يقوم بأدوار فعالة وعالية الكفاءة، مع القدرة الهائلة للوصول للمعلومات الدقيقة، يتقزّم في نموذج "أبي جهل" عندما يتعلق الأمر بفلسطين، ويعمى ويتجاهل أبسط الحقائق والمعلومات والبديهيات، تحت سحر وطغيان ونفوذ اللوبي الصهيوني، وتحت تأثير العوامل الدينية والثقافية، والمصالح الاستراتيجية لأمريكا.

صفقوا له كثيراً عندما ادعى أن الصراع "ليس صراع حضارات بل بين البربرية والتحضُّر"، و"بين من يُعظّمون الموت وبين أولئك الذين يقدسون الحياة"؛ وصفقوا لأكاذيبه وافتراءاته حول التعامل "الإنساني" مع المدنيين، بينما حقائق الواقع والأدلة الحاسمة التي تدعمها تقارير مؤسسات عالمية موثوقة، أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن الجانب الممثل للتوحش والدموية بأسوأ مظاهرها هو الجانب الإسرائيلي، وهو نفسه الجانب الذي تنعدم فيه القيم الإنسانية والسلوك الحضاري، ويحتقر حياة الآخرين وإنسانيتهم. لم يكن هؤلاء الذين احمرت أيديهم من التصفيق بحاجة لجهد كبير لمعرفة أن الجانب الإسرائيلي معززاً بالأسلحة ووسائل الدمار الأمريكية قتل أكثر من 39 ألف مدني بينهم نحو 16،500 طفل، ونحو 11 ألف امرأة، وجرح أكثر من 90 ألفاً، ودمّر أكثر من 360 ألف وحدة سكنية، ودمر الجامعات، ومعظم المدارس والمستشفيات والبنى التحتية؛ واستخدم التجويع والتهجير كأداة لتحقيق أهدافه ضد شعب تحت الاحتلال.

لم يكلف أولئك المصفقون أنفسهم أن ينتبهوا إلى أن حليفتهم "المتحضرة" تضع شعباً تحت الاحتلال وتغتصب أرضه ومقدساته، وتحرمه أبسط حقوقه الإنسانية في الحرية والعدالة والكرامة وتقرير المصير. لقد صفقوا بعنجهية للاحتلال، وللإبادة الجماعية، ولانتهاك أبسط الحقوق الإنسانية.

صفقوا له كثيراً، وهو يحاول أن يغطي الصورة العنصرية القبيحة للكيان، وعملية "التهويد" المنهجي التي يقوم بها، من خلال تقديم نموذج المجند العميل "المسلم" أشرف بحيري، ليدّعي أن جيشه ذو طبيعة يهودية درزية إسلامية مسيحية...، متجاهلاً الدور الشكلي والديكوري والوظيفي لأولئك المنتمين لجيشه من الطوائف والأديان الأخرى.

كما صفقوا له كثيراً، وهو يبتزهم عاطفياً بحكاية الأسرى أو الرهائن اليهود، دون أن يسمح بأي شكل من أشكال المقارنة المنطقية مع آلاف الأسرى الفلسطينيين القابعين في سجون الاحتلال وتحت أقسى الظروف.

تحدث نتنياهو عن "الانتصار الكامل" على حماس والمقاومة، واستمتع بتصفيق كبير، لا يحلم به في الكيان الإسرائيلي نفسه؛ وشاركوه حالة الهروب من الواقع وحالة "الإنكار" التي يعيشها. ولم يسألوا أنفسهم لماذا يفشل "أقوى جيش في الشرق الأوسط" بالتحالف مع أقوى قوة عسكرية في العالم، في هزيمة حماس والمقاومة بالإمكانات البسيطة التي لديها بعد أكثر من 290 يوماً على الحرب على غزة؛ ولم يبالوا باعترافات قادة عسكريين وأمنيين وسياسيين واستراتيجيين إسرائيليين باستحالة هزيمة حماس، وبضرورة إنهاء الحرب. ولم يلحظوا أنّ هذا الكذاب ساقط في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، وأن مستقبله السياسي سينتهي مع انتهاء الحرب.

وكان من الصور الأكثر بؤساً، التي صفقوا لها كثيراً، حديثه عن مستقبل قطاع غزة واليوم التالي للحرب، والتي دعا فيها لنزع سلاح المقاومة، وإقامة إدارة مدنية يرضى عنها الكيان، وجعلوا للمستعمر المحتل حق التحكم في حياة ومصير شعب تحت الاحتلال. ولم يقف هؤلاء المصفقون ولو للحظات أمام السمة الأكبر التي يتبجحون بها في أمريكا وهي "الحرية"، ليحاولوا تطبيقها على الحالة الفلسطينية.

كما صفقوا لاحتقار المؤسسات الدولية كمحكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة...

لا عجب فهذا المجلس تماهى مع نتنياهو ومع العنجهية الإسرائيلية، حيث تعرض عليه قرارات وقوانين، بإدانة طلب محكمة الجنايات الدولية باعتقال نتنياهو، ومعارضة أي ضغوط تمارس ضدّ "إسرائيل" فيما يتعلق بغزة، وبدعم "إسرائيل"

في مفاوضاتها مع حماس، وبإدانة الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية بعمل تدابير مؤقتة ضدّ "إسرائيل"، وباعتبار استخدام شعار "من النهر إلى البحر فلسطين ستكون حرة" معادياً للسامية... وغيرها.

لم يكن غريباً أن تغيب مرشحة الرئاسة الأمريكية عن الحزب الديموقراطي كمالا هاريس وأكثر من 80 من الأعضاء الديموقراطيين عن كلمة نتنياهو. ولم يكن غريباً أن تصف نانسي بيلوسي الرئيسة السابقة للكونجرس نفسها كلمة نتنياهو بأنها أسوأ عرض قدمته شخصية أجنبية أمام الكونجرس؛ وكذلك وصف بيرني ساندرز نتنياهو بأنه ليس فقط مجرم حرب وإنما كاذب أيضاً.

لقد حاول نتنياهو أن يقدم الكيان الإسرائيلي كحليف موثوق لأمريكا، وكعنصر استقرار في المنطقة، ولكن معركة طوفان الأقصى أسقطت قيمته الاستراتيجية، ومبرر دوره الوظيفي، وفكرة شرطي المنطقة، وجعلته يحاول استعادة الصورة أو بعض الصورة التي فقدها من خلال المذابح والمجازر والدمار، فأسهم ذلك في تدمير صورته العالمية وفي عزلته الدولية.

وأخيراً، لن تنفع نتنياهو تصفيقات الكونجرس، وسيعود ليلقى استحقاقه المنتظر في مزبلة التاريخ.

حماس إذ تُودّع هنية[36]

لا شك أن خسارة حماس باستشهاد قائدها ورئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية كانت كبيرة وبالغة. وقد جمع هنية من الصفات والمواصفات الإيمانية والتربوية والسلوكية والقيادية والتنظيمية، والإمكانات السياسية والتوعوية والخطابية، ما يجعله في صدارة الصف القيادي، ليس على مستوى حركته فقط، وإنما على مستوى الشعب الفلسطيني والأمة.

ونقف في هذا المقال ثماني وقفات بين يدي استشهاده رحمه الله:

الأولى: أن هنية رحمه الله تمتع بشخصية قوية الإيمان، عميقة الثقة بالمشروع الإسلامي لفلسطين، مع قدرة متميزة على تقديمه بأسلوب وحدوي حضاري معتدل وبروح متناغمة منسجمة مع الأبعاد الوطنية والإنسانية لقضية فلسطين. وتميز خطابه السياسي بلغة سياسية منفتحة، تُركّز على المشترك، وتستوعب الاختلافات، وتسعى لتوحيد الجهد واستفراغ الطاقة في مواجهة العدو الصهيوني، وليس في الصراع الداخلي.

والثانية: طبيعته الشخصية المرنة المنفتحة، المريحة والسهلة في التعامل، وتواضعه الطبيعي غير المتكلف، وحسن إنصاته للمتحدثين، وابتسامته التي لا تفارقه.

والثالثة: أن طريقته في القيادة مالت إلى الطريقة "الأبوية" التي تستوعب الجميع، وتتجنب إغضاب أحد، مع التجاوز عن الزلات، وتحمّل النقد بصدر رحب. ولم يُغيّر توليه لرئاسة وزراء السلطة الفلسطينية، وقيادة قطاع غزة، وقيادة حركة حماس؛ من طبيعته الاجتماعية الشعبية التي تحب البساطة وتعيش هموم الناس، وظل ابن معسكر الشاطئ على طبيعته تلك حتى لقي ربه.

والرابعة: أن هنية سعى إلى إنجاز وحدة وطنية حقيقية، وإلى إنهاء الانقسام الفلسطيني، وإلى تذليل المعوقات والعقبات التي تعترضه، فأسهم بفعالية في اتفاق مكة سنة 2007، وترأس حكومة الوحدة الوطنية التي نتجت عنه. وكان له دوره في اتفاق المصالحة في القاهرة 2011؛ وقام بالتنازل عن رئاسة الوزراء في اتفاق الشاطئ سنة 2014 لتسهيل تشكيل حكومة وحدة وطنية يرأسها غيره. ومن أجل تفعيل

المصالحة قدّمت حماس تحت قيادته في صيف 2020 ومطلع 2021 المزيد من التنازلات، بما في ذلك عدم تفعيل المجلس التشريعي قبل الانتخابات، والسكوت عن شرط التزامن في إجراء الانتخابات؛ وترك إصدار المراسيم لعباس، والتغاضي عن عدم عقد عباس للإطار القيادي المؤقت، حتى أدرك الجميع في النهاية أن المشكلة في جوهرها تكمن في تعطيل عباس وفريقه لعملية الإصلاح وإعادة البناء.

والخامسة: أن شخصية هنية لقيت قبولاً كبيراً لدى الشعب الفلسطيني وفصائله ورموزه، وخلال السنوات الماضية تصدّر الكثير من استطلاعات الرأي العام في الضفة الغربية وقطاع غزة للفوز في انتخابات الرئاسة الفلسطينية في مقابل محمود عباس. وكان نتيجة آخر استطلاع للرأي نشره المركز الفلسطيني للبحوث المسحية والسياسية في حزيران/ يونيو 2024 أن هنية يحصل على 76 في المئة مقابل 20 في المئة من المصوتين لعباس.

والسادسة: أن شخصيته لقيت قبولاً واسعاً عربياً وإسلامياً وعالمياً؛ ونجح في تطوير علاقات قوية مع القيادة السياسية في قطر وتركيا وإيران، ولقيت شخصيته الاحترام والتقدير من القيادات الرسمية في الكثير من الدول حتى تلك التي تختلف مع حماس سياسياً وأيديولوجياً. وحظي هنية بمكانة متميزة لدى الحركات الإسلامية، كما حظي باحترام وتقدير مختلف الحركات السياسية والإصلاحية الوطنية والقومية واليسارية وغيرها.

والسابعة: أن هنية قاد باقتدار حركة حماس طوال معركة طوفان الأقصى، وأدار علاقاتها السياسية ومعاركها التفاوضية، بكفاءة عكست مكانة الحركة وقوتها وقدرتها على قيادة المشروع الوطني الفلسطيني، وقيادة المقاومة ومشروع التحرير. ووفر هنية الغطاء اللازم للأداء العسكري، وجمع بين صلابة المحافظة على المبادئ والثوابت، والتعبير عن تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وبين مرونة التعامل مع الجوانب التكتيكية وفقه المصلحة، بما يوقف العدوان على غزة، ويضمن انسحاب العدو، ويُحقّق صفقة مُشرّفة لتبادل الأسرى، ويفتح المجال لفك الحصار عن القطاع وإعادة الإعمار؛ وكان على تنسيقٍ وتفاهم وتواصل دائمٍ مع إخوانه الذين يقودون العمل الميداني العسكري والمدني في القطاع، وعلى رأسهم رفيق دربه يحيى السنوار.

والثامنة: أن هنية حفر مكانته في قلب وعقل الشعب الفلسطيني، حيث عاش كواحد منه، وشاركه وعائلته معاناته وتضحياته وتطلعاته. وبالرغم من وجوده الاضطراري الاستثنائي خارج قطاع غزة لظروف مرتبطة بطبيعة عمله ومهامه، ولأسباب متعلقة بحرية حركته وتنقُّله، إلا أن معظم عائلته التي بقيت في القطاع عاشت وعانت كبقية الناس، وتعرّضت للاستهدافات المتعمدة للاحتلال، حيث استشهد أكثر من 60 من أفراد عائلته، بما في ذلك ثلاثة من أبنائه وعدد من أحفاده؛ وتلقى أخبار استشهادهم باحتساب وصبر وثبات، مُصرّاً على متابعة مسيرة المقاومة، حتى لحق بهم رحمه الله.

***

وأخيراً، فقد كانت خسارة حماس وفلسطين والأمة كبيرة بالفعل بفقد هنية، غير أن استشهاده سيكون دافعاً للمزيد من العمل والتضحية والعطاء على طريق التحرير. وهو استشهاد كما أثبتت التجربة لن يُضعف حماس، بل سيزيدها قوة وشعبية ومصداقية. وحماس بما تتمتع به من بنى مؤسسية وشورية، ومن تنظيم واسع زاخر بالكفاءات في الداخل والخارج، قادرة على متابعة المسيرة ومراكمة المنجزات.

وأمثال هنية يدخلون التاريخ ليس فقط مصدر إلهام لشعوبهم، وإنما لأمتهم ولحركات التحرر وللإنسانية جمعاء.

حماس والتَّصعيد القيادي[37]

بالرغم من خسارة حماس الكبيرة والقاسية باستشهاد قائدها ورئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية رحمه الله، إلا أنّها تمكنت من انتخاب رئيسها الجديد خلال بضعة أيام؛ حيث تولى أبو إبراهيم يحيى السنوار القيادة خلفاً له. وقد كان ذلك لافتاً للكثيرين، إذ إنّ الظروف والتحديات الكبيرة التي تمرُّ بها حماس، من حيث ضخامة المعركة التي تخوضها، ومن حيث استهداف قياداتها ومؤسساتها، وحرمانها من حرية العمل في معظم البيئات العربية والعالمية، وصعوبة التواصل والاجتماع والتحرك، وصعوبة المحافظة على السرية والخصوصية؛ كلّ ذلك يجعل إنفاذ العملية الانتخابية الشورية أمراً بالغ الصعوبة. غير أنّ حماس تمتعت منذ تأسيسها ببناء تنظيمي وشوري متماسك، وبآلية صناعة قرار مرنة وقادرة على التكيّف، والتعامل مع الظروف المعقّدة للاحتلال والحصار في الداخل الفلسطيني، وظروف التشتت والتباعد خارج فلسطين.

عوامل مؤثرة في التَّصعيد القيادي:

أولاً: أسهم التكوين الديني الإيماني التربوي لكوادر الحركة وقياداتها في تسهيل العملية الانتخابية الشورية إلى حدّ بعيد، وتخفيف حدة التدافع نحو تولي المواقع القيادية، باعتبارها مسؤولية وأمانة كبيرة يجب أن تؤخذ بحقها، وأنه سوف يحاسب عليها أمام الله سبحانه.

ثانياً: أسهم التراث والتجربة الشورية والانتخابية الداخلية لمدرسة الإخوان المسلمين، التي تنتمي إليها حماس في صقل تجربة حماس والبناء عليها.

ثالثاً: أسهم وضوح المبادئ والمنطلقات العقائدية والفكرية والدعوية والسياسية والجهادية في وجود قواعد فهم مشتركة لدى معظم الكوادر والقيادات، بحيث أصبحت هوامش الاختيار والتفاضل القيادي محدودة في تقديم الخبرة والكفاءة والتجربة، ما دام "البرنامج" واحداً تقريباً.

رابعاً: لم تقع حماس تحت وطأة "الزعيم الخالد" ولا "الرئيس المؤبد" ولا الرمزية القيادية "المقدسة"، وسمحت لوائحها وديناميّاتها بمحاسبة الجميع، وحتى سحب الثقة إن استدعى الأمر (وإن لم يحدث ذلك عملياً).

خامساً: إنّ الآليات الانتخابية المعتمدة لا تسمح للقائد بتولي القيادة لأكثر من دورتين متتاليتين (ثماني سنوات)، وهي آلية تنطبق على رئيس الحركة وعلى رؤساء المناطق أو الأقاليم (غزة، والضفة، والخارج) وحتى أعضاء القيادة نفسها لا يجوز لأي منهم تولي المنصب نفسه لأكثر من دورتين متتاليتين. وقد وفّرت هذه الآلية استعداداً نفسياً لدى القيادات للنزول عن مواقعها، والجاهزية للانتقال إلى مواقع ومسؤوليات أخرى، أو إفساح المجال للتوريث القيادي، وإعداد قيادات بديلة وإظهار رموز جديدة.

سادساً: ربما أسهم في "تنقية وتصفية" العملية الانتخابية والتَّصعيد القيادي أن العمل القيادي في حماس طوال المرحلة السابقة وحتى الآن قائم على "المغرم" وليس "المغنم". وعلى أن التقدم للقيادة في ظروف العمل لفلسطين والعمل المقاوم المسلح ومجابهة المشروع الصهيوني، والمعاناة من خصومة الأنظمة العربية والنظام الدولي للتيار الإسلامي ولخط المقاومة، تعني عملياً التضحية بالنفس والوقت والمال، وربما التحول إلى قيادي برسم "الاستشهاد"؛ ولذلك فليس ثمة ما يُتنافَسُ عليه من "حُطام الدنيا".

سابعاً: إن من العوامل التي ساعدت على دينامية العملية الانتخابية أن حماس تنظيم واسع كبير، زاخر بالكفاءات والكوادر في الضفة الغربية وقطاع غزة والخارج؛ وأن الكثير من قياداته الكبيرة ظلت معروفة ومؤثرة وفاعلة على المستوى الداخلي ولها دورها في صناعة القرار، دون أن تكون بالضرورة معروفة سياسياً أو إعلامياً؛ وهذا أعطى الحركة نوعاً من صمام الأمان الداخلي، وقدرة على تقديم هذه القيادات للبروز العلني إن استدعى الأمر.

ومع ذلك، فليس أعضاء حماس مجموعة من "الملائكة"، والنقاط المشار إليها أعلاه تُخفّف التدافع القيادي لكنها لا تلغيه بالضرورة، ولا تمنع وجود اختلافات في الاجتهادات والأولويات وتقييم الرجال وأدائهم، وفي إعطاء أوزان أكبر أو أقل لبعض المعايير المرتبطة بالسابقة في الحركة، وبالعلم والكفاءة والخبرة والانسجام الشخصي والجغرافيا والاحتكاك والتعايش المشترك. غير أن حماس تجاوزت كافة استحقاقاتها الانتخابية منذ تأسيسها وحتى الآن بقدر كبير من الانسيابية، وسرعان

ما كانت تلتف حول القائد الجديد، حتى لو كان ثمة اجتهادات واختلافات في إطار الأداء الشوري في أثناء العملية الانتخابية.

وربما كانت حماس أحد التنظيمات والفصائل القليلة في العالم العربي التي عَبَرت كافة الاستحقاقات الانتخابية منذ تأسيسها وحتى الآن بشكل منتظم ودونما توقف، بالرغم من أنها من أكثر التنظيمات والفصائل تعرضاً للملاحقة والمطاردة. وهذا يعني أن العملية الشورية الانتخابية أصيلة في بنيتها وتكوينها.

قيادة حماس:

في حماس لم تكن الرمزية الكبيرة تعني بالضرورة تولي العمل التنفيذي. فعلى سبيل المثال، فإن شخصية الشيخ أحمد ياسين ورمزيته الكبيرة كقائد مؤسس وراعٍ للمشروع، لم تكن تعني بالضرورة توليه القيادة التنفيذية للحركة، غير أنه ظلّ "أباً روحياً" وملهماً للحركة حتى استشهاده رحمه الله.

وعندما أعلنت حماس عن نفسها في كانون الأول/ ديسمبر 1987 كان الشيخ أحمد ياسين حاضراً في القيادة، لكن الذي كان يتولى إدارة مكتب قيادة غزة هو الأستاذ عبد الفتاح دُخَان، وكان يدير أيضاً مكتب الداخل (الضفة والقطاع)، وهو مكتب كان يتبع جهاز فلسطين برئاسة الأستاذ خيري الأغا (المقيم في الخارج)، الذي كان يتبع بدوره قيادة تنظيم بلاد الشام في الأردن برئاسة الأستاذ محمد عبد الرحمن خليفة.

ومنذ تشكيل حماس وحتى 1993 ظلّ خيري الأغا أول رئيس لها في الداخل والخارج (وكان قائداً مجمعاً عليه)، حتى استعفى وأصرّ على الاستقالة، فحلّ مكانه نائبه د. موسى أبو مرزوق، حيث تابع القيادة حتى 1995 عندما اضطر لمغادرة الأردن، ولم يجد مكاناً مناسباً للإقامة في العالم العربي، فعاد للولايات المتحدة وقُبِض عليه، فحلّ مكانه نائبه خالد مشعل، الذي تولى رئاسة الحركة في الاستحقاقات الانتخابية التالية وبدرجة عالية من التوافق حتى سنة 2017 (أُقرّ في عهده قرار الاكتفاء بولايتين متتاليتين للرئيس، حيث انتهت ولايته الثانية بحسب القرار في تلك السنة)، وانتخب بعده إسماعيل هنية وبتوافق كبير في استحقاق 2017 وفي التجديد للمرة الثانية 2021.

انتخاب السنوار:

عندما استشهد هنية كان قد بقي على انتهاء ولايته الثانية نحو عام واحد، وكان قد سبقه إلى الشهادة نائبه صالح العاروري رحمه الله في أوائل كانون الثاني/ يناير 2024. ولذلك، لم يكن مستغرباً أن تتجه الأنظار إلى رئيسي الحركة في غزة يحيى السنوار وفي الخارج خالد مشعل، اللذان يُعدان كرؤساء مناطق (أقاليم) بمثابة نواب للرئيس. ولأن خالد مشعل كان قد عبَّر قبل طوفان الأقصى بعدة أشهر عن عدم رغبته في العودة لقيادة الحركة؛ فإن السنوار كان مرشحاً طبيعياً متوقعاً لقيادة الحركة.

مركزية قطاع غزة في العمل المقاوم وقيادة حماس لها، ومعركة طوفان الأقصى التي أطلقتها حماس من القطاع، والنموذج البطولي الذي تُقدِّمه غزة تحت قيادة السنوار، في مواجهة عدوان صهيوني وحشي وتحالفٍ عالمي من قوى كبرى، وحالة الإجماع لدى حماس في الداخل والخارج على استمرار الصمود والمواجهة، ورفع درجة التحدي في وجه العدوان إثر اغتيال هنية... كل ذلك كان يصبُّ في اتجاه انتخاب السنوار. ولذلك، لا غرابة في حصول توافق داخلي على اختياره.

والسنوار من أصحاب السابقة، ومن القيادات الكبيرة في حماس منذ ثمانينيات القرن الماضي، فقد كان له دور أساس في تشكيل جهاز أمن الدعوة سنة 1983 بقيادة عبد الرحمن تمراز. وفي سنة 1986 تولى السنوار رئاسة منظمة الجهاد والدعوة "مجد" التي تمّ تشكيلها كقوة عسكرية ضاربة تتبع الجهاز الأمني؛ وكان مهمتها مقاومة الفساد والمفسدين، ثم تشعَّبت مهامها إلى مقاومة العملاء وغير ذلك. واعتقل السنوار سنة 1988، وحكم عليه بالسجن أربعة مؤبَّدات، وتولى في السجن مواقع قيادية من بينها رئاسة الهيئة القيادية العليا لأسرى حماس، وأُطلق سراحه في صفقة وفاء الأحرار سنة 2011. وفي السنة التالية انتخب عضواً في قيادة حماس في غزة، ثم انتخب رئيساً لحماس في القطاع في دورتي 2017 و2021.

والسنوار معروف بصلابته وقوة شخصيته، وطبيعته الجادة العملية وأنه صاحب قرار. وقد أسهمت ميوله وخبرته الأمنية العسكرية في اهتمامه القوي بهذا الجانب، وانسجامه مع إخوانه المعنيين بإدارة هذا العمل، وهو ما ظهرت أبرز تجلياته في طوفان الأقصى.

خلاصة:

وبشكل عام، فإن حماس ستتابع عملها المؤسسي، وقد سبق أن استشهد لها قادة كبار كالشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وصلاح شحادة وإبراهيم المقادمة وإسماعيل أبو شنب وأحمد الجعبري وجمال منصور وجمال سليم ويحيى عياش... وغيرهم؛ كما استعفى عدد من القادة الكبار أمثال خيري الأغا وسليمان حمد وعبد الفتاح دخان وحسن القيق ومحمد حسن شمعة... وغيرهم. ومع ذلك فإن الحركة زادت قوة واتساعاً مع الزمن؛ ذلك أن حماس ليست حركة قائمة على الرمز أو بالفرد وإنما على الفكرة، كما أنّ قادتها القادمين يراكمون على منجزات إخوانهم السابقين ويبنون عليها. ولذلك، فإن مراهنات نتنياهو والاحتلال الإسرائيلي على إضعاف حماس خاطئة، وثبت فشلها. وعلى الأرجح فإن استشهاد هنية سيعطي مزيداً من الإلهام والدفع للحركة للاستمرار في مشروع المقاومة، وفي تتبُّع خطى شهدائها وشهداء شعبها وأمتها.

المفاوضات حول إنهاء الحرب على غزة: إلى أين؟![38]

منذ بدايات الحرب على غزة، لم يكن نتنياهو وفريقه المتطرف يرغب أصلاً في الوصول إلى صفقة تُنهي الحرب، وتفرض على الاحتلال الإسرائيلي الانسحاب من القطاع، قبل تحقيق أهدافه المعلنة في سحق حماس، واسترجاع المحتجزين الإسرائيليين وفق معاييره، وفرض تصوره في اليوم التالي لحكم قطاع غزة. وكان يدرك أن فشله في تحقيق أهدافه المعلنة، يعني ضمناً انتصار المقاومة، وأن أيّ اتفاق يلبي الحد الأدنى لمطالب المقاومة يعني عملياً انتهاء حياته السياسية وربما إيداعه في السجن. ولأشهر عديدة كانت شعبية نتنياهو وحزبه (الليكود) متهاوية، وكان واضحاً أنه وحلفاءه المحتملين سيخسرون في أي انتخابات قادمة.

ولذلك، كان استمرار نتنياهو في الحرب هروباً إلى الأمام، ومحاولة للبقاء في صدارة المشهد السياسي لأطول فترة ممكنة، لعله تتاح له الفرصة لتعديل الموازين لصالحه. وقد كان ذلك في الوقت نفسه، استجابة لحالة الإنكار التي يعيشها في داخله، إذ لم يكن يتخيل خاتمة وسقوطاً مهيناً، وهو الذي يرى نفسه "ملك إسرائيل" غير المتوج، ويضع نفسه إلى جانب مؤسسي الكيان "الكبار".

كان نتنياهو معنياً بإدارة تفاوضية تخدم شراء الوقت، وتُخفّف الضغوط الداخلية والخارجية عليه، وتظهره بمظهر الراغب في الوصول إلى تسوية. لكنه كان يضع في كل مرة عناصر إفشال وتفجير جديدة، تكفي لاستمراره في اللعبة.

ولذلك، عندما وافقت حماس على المقترح الموضوع على الطاولة في شهر أيار/ مايو وفي مطلع تموز/ يوليو 2024، ووجد ذلك تجاوباً من الوسطاء الأمريكان والقطريين والمصريين، مع ترحيب من قاعدة شعبية وحزبية واسعة لدى الكيان الإسرائيلي، لجأ نتنياهو إلى التسويف المكشوف وإلى وضع شروط جديدة بطريقة فجة تنقض عدداً من الأمور التي تمّ التوافق عليها.

معطيات مستجدة:

ظهرت بعض العوامل المستجدة خلال الأسابيع الأربعة الماضية، شجعت نتنياهو على اتخاذ مواقف أكثر تشدداً؛ كان أولاها زيارته للولايات المتحدة وخطابه في

الكونغرس ولقاءه عدداً من الزعماء الأمريكان، وما لقيه من دعم يصل حدّ "الابتذال"، وعودته مطمئناً إلى قوة اللوبي الصهيوني ونفوذه لدى صانع القرار الأمريكي سواء كان جمهورياً أم ديمقراطياً. وثانيها كان نجاح مخابراته في اغتيال قائد العمل العسكري في حزب الله فؤاد شكر (الحاج محسن) ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، وهو ما أوصله إلى حالة نَشوةٍ وزَهْوٍ غير مسبوقة. وقد انعكس ذلك من ناحية ثالثة، على الوضع الداخلي الإسرائيلي فتجاوزت شعبيته لأول مرة منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، شعبية جانتس، وعاد ليتصدر قائمة المرشحين المفضلين لرئاسة الوزراء، كما تصدر حزبه الليكود لأول مرة الاستطلاعات الشعبية؛ وفي المقابل، تراجع زخم المعارضة الإسرائيلية وانخفض صوتها، ليجد نتنياهو نفسه في وضع مريح نسبياً مقارنة بالشهور الماضية.

شروط جديدة:

تناقلت الأنباء أن نتنياهو يرفض إنهاء الحرب، كما يرفض الانسحاب الكامل من قطاع غزة ويريد البقاء في محور نتساريم لضمان التحكُّم في شمال قطاع غزة، كما يريد البقاء في معبر رفح ومحور فيلادلفيا بصورة من الصور تضمن له استكمال الهيمنة على كل المعابر مع القطاع، بما فيها المعبر الذي يربطه بمصر؛ كما يضع نتنياهو قيوداً وشروطاً على عودة المهجَّرين إلى شمال القطاع، ويريد أن يزيد حصته من عدد المحتجزين الصهاينة الأحياء في عملية التبادل؛ وفوق ذلك يرغب أن يمارس صلاحيات أوسع في تحديد من يُطلق سراحهم من الأسرى الفلسطينيين، وفرض طردهم خارج قطاع غزة. وباختصار فإن ما يعني نتنياهو ليس وقف الحرب، وإنما صفقة تبادل على مقاسه، تُفقد المقاومة أحد أبرز أوراقها، وتجعله في وضع مريح لمتابعة حربه ومجازره.

موقف المقاومة:

حماس وقوى المقاومة التي وافقت على مسودات الاتفاق المطروحة سابقاً، اتَّهمت الطرف الإسرائيلي بالمراوغة والتهرّب من التزاماته، وفرض شروط جديدة، وطالبت الأمريكان الذين رعوا المفاوضات والاتفاقات السابقة، بجدولة تنفيذ ما تمّ الاتفاق عليه؛ وعدم التجاوب مع الصهاينة في تضييع الوقت وفي توفير الغطاء لهم لمزيد من وضع العراقيل والابتزاز.

وأكّدت المقاومة على النقاط الأربعة الحاكمة لأي اتّفاق وهي إنهاء الحرب، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من قطاع غزة، وإنجاز صفقة أسرى مُشرِّفة، ورفع الحصار وإعادة الإعمار بما يحقق كافة احتياجات القطاع.

الولايات المتحدة شريك ووكيل:

الولايات المتحدة الشريك الرئيس للاحتلال الإسرائيلي في العدوان على غزة، والتي توفر له الدعم العسكري والمالي والغطاء الدولي، تلعب أيضاً دور الوكيل الذي يقوم بتسويق المواقف الإسرائيلية وتسويغ جرائمها. وحتى عندما "يُحرجها" الطرف الإسرائيلي بعجرفته وتقلباته ومزاجيته، فإنها تعيد تكييف نفسها بما يتوافق مع المتطلبات الإسرائيلية، وهذا ما فعلته عندما وضع نتنياهو شروطه الجديدة. ولذلك، فبدلاً من لوم الطرف الإسرائيلي، أخذت تضغط باتجاه مزيد من التنازلات من حماس والمقاومة لصالح الاحتلال الإسرائيلي.

الوضع الراهن؟!

لم يكن مستغرباً أن تفشل مفاوضات الدوحة في 15 آب/ أغسطس 2024 بسبب المتطلبات الإسرائيلية. وكان حديث الأمريكان عن تقدُّمٍ في المفاوضات لتبرير عقد محادثات تحمل بذور فشلها في ذاتها، ومحاولة عبثيّة لتغطية سلوك الاحتلال، ولشراء الوقت لتأخير انتقام إيران وحزب الله ومحور المقاومة المحتمل على استشهاد إسماعيل هنية وفؤاد شكر.

سيحاول نتنياهو في الأيام القادمة تحقيق ما يلي:

1. إطالة أمد الحرب وصولاً للانتخابات الأمريكية، ومحاولة تحقيق أفضل نتائج عسكرية ميدانية محتملة.
2. محاولة إنشاء أمر واقع جديد في القطاع، يُسيطر فيه الاحتلال على محور نتساريم، وعلى محور فيلادلفيا (معبر رفح).
3. الاستفادة من الوقت لانتزاع أكبر قدر من المحتجزين الصهاينة لدى المقاومة.
4. محاولة الوصول إلى قيادات حماس والمقاومة واغتيال أكبر عدد منهم.
5. العمل على فرض تصوره حول اليوم التالي لقطاع غزة.

أما المقاومة، فسترفض الإملاءات الإسرائيلية، وستواصل أداءها، وستتابع استنزاف قوات العدو ومقدراته، حتى يوقن نتنياهو وكل الصهاينة باستحالة تحقيق أهدافهم، وأن الزمن لا يخدمهم، وأن الأثمان المدفوعة للاستمرار هي أعلى بكثير من الذهاب إلى وقف الحرب والاستجابة لشروط المقاومة.

ماذا بعد؟!

ستنتهي قريباً حالة "النشوة" لدى نتنياهو وحلفائه، حيث سيبرز بشكل متزايد المأزق الإسرائيلي في القطاع، وستتتابَع مظاهر الفشل مع تصاعد حالة الإنهاك لدى الجيش الإسرائيلي، الذي أوصى قادته سابقاً بالوصول إلى صفقة مع حماس بأي ثمن، حيث سيعودون لتأكيد ذلك. كما ستعود الأزمة الداخلية الإسرائيلية للتصاعد مع تدهور الوضع الاقتصادي. وسيصبح الكيان أضعف من أن يدخل في حرب إقليمية، وسيكون أمام حسابات عسيرة ومعقدة إذا قامت إيران وحلفاؤها بتوجيه ضربات قاسية له.

وسيجد نتنياهو نفسه عاجلاً أم آجلاً أمام أحد خيارَيْن: إما متابعة حالة الإنكار والعجرفة والغرور والقفز عن الواقع ومتابعة الحرب، وبالتالي استمرار النزيف والإنهاك لدى جيشه وكيانه؛ إلى درجة حذر العديد من القادة والمفكرين والخبراء الصهاينة من أن هذا مسار يفضي في نهايته إلى انهيار الكيان.. وإما الاعتراف بالواقع والنزول عن الشجرة والاستجابة لشروط المقاومة؛ وهو ما يعني عملياً انتصار المقاومة، وانتهاء الحياة السياسية لنتنياهو.

الهوامش

[1] الدلالات الاستراتيجية لطوفان الأقصى، موقع مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية (تي آر تي عربي TRT)، 2023/10/13، انظر: https://www.trtarabi.com؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2023/10/13، انظر: https://www.alzaytouna.net/

[2] طوفان الأقصى... التعامل مع اليوم التالي للعملية، موقع عربي 21، 2023/10/13، انظر: https://arabi21.com/؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2023/10/14.

[3] جرائم الحرب في غزة.. هل تفلت "إسرائيل" مرة أخرى؟، تي آر تي عربي، 2023/10/22؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/10/23.

[4] المقاومة الفلسطينية... وجدلية التَّسبب بضحايا مدنيين من شعبها!!، عربي 21، 2023/10/27؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2023/10/28.

[5] لماذا يجنح السياسيون الغربيون لتجاهل المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني؟، تي آر تي عربي، 2023/11/3؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/11/3.

[6] استئناف مشروع التحرير.. وليس العودة لحظيرة التسوية، عربي 21، 2023/11/10؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/11/11.

[7] الموقف العربي من العدوان على قطاع غزة.. حضيض جديد، موقع الجزيرة.نت، 2023/11/23، انظر: https://www.aljazeera.net/؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/11/24.

[8] من القسَّام إلى القسَّام، عربي 21، 2023/11/24؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/11/25.

[9] دلالات الهدنة وصفقة تبادل الأسرى بين حماس والكيان الإسرائيلي، تي آر تي عربي، 2023/11/25؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/11/27.

[10] معايير حول ترتيبات اليوم التالي لانتهاء العدوان على قطاع غزة، عربي 21، 2023/12/8؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/12/9.

[11] عالم بلا "حماس"؟!، الجزيرة.نت، 2023/12/21؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/12/21.

[12] مشروع تهجير فلسطينيي غزة إلى سيناء: لماذا وما مصيره؟، عربي 21، 2023/12/22؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/12/23.

[13] الشعب الفلسطيني يصوِّت للمقاومة، تي آر تي عربي، 2023/12/27؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2023/12/28.

[14] استشهاد العاروري... مزيد من الوقود لحماس والمقاومة، 2024/1/5؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2024/1/6.

[15] قراءة في المأزق الإسرائيلي في قطاع غزة، عربي 21، 2024/1/19؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/1/20.

[16] الصهيونية و"إسرائيل" واحتكار الضحية، الجزيرة.نت، 2024/1/27؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/1/29.

[17] استهداف الأونروا... لمصلحة من؟!، عربي 21، 2024/2/2؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/2/3.

[18] التدافع السياسي قبل الهدنة في قطاع غزة، عربي 21، 2024/2/16؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/2/17.

[19] الأمة وغزة: من الانفعال الموسمي إلى العمل المنهجي، الجزيرة.نت، 2024/2/25؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/2/26.

[20] استقالة حكومة اشتية... قفزة للوراء؟!، عربي 21، 2024/3/1؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/3/2.

[21] الرصيف الأمريكي في غزة والإنسانية المتوحشة، عربي 21، 2024/3/15؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2024/3/16.

[22] فتح وحماس وسؤال الانفصال عن الواقع، الجزيرة.نت، 2024/3/26؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/3/26.

[23] قرار مجلس الأمن وتزايد العزلة الإسرائيلية، عربي 21، 2024/3/29؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/3/30.

[24] ثلاثة عشر مؤشراً على دخول الحرب الإسرائيلية على غزة في "الوقت الضائع"!!، عربي 21، 2024/4/12؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/4/13.

[25] الاحتلال الإسرائيلي وترتيبات اليوم السابق لانتهاء الحرب على غزة، الجزيرة.نت، 2024/4/16؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/4/16.

[26] الهجوم الإسرائيلي على رفح محكومٌ بالفشل، عربي 21، 2024/4/26؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/4/27.

[27] نتنياهو والهروب إلى الأمام، عربي 21، 2024/5/10؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/5/11.

[28] لماذا استمرار التَّصلُّب العربي الرسمي تجاه حماس والمقاومة؟!، عربي 21، 2024/5/24؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/5/25.

[29] ظاهرة التكامل والتآكل ومستقبل الكيان الصهيوني، الجزيرة.نت، 2024/5/27؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2024/5/27.

[30] طوفان الأقصى وتعزيز المشروع الإسلامي لفلسطين، عربي 21، 2024/6/15؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2024/6/21.

[31] الاحتلال الإسرائيلي وحالة التخبّط في الحرب على غزة، الجزيرة.نت، 2024/6/24؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/6/25.

[32] ملتقى الحوار الوطني الفلسطيني: فرصة متجدّدة للانطلاق، عربي 21، 2024/6/28؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/6/29.

[33] حماس ونزع العباءة الأيديولوجية، عربي 21، 2024/7/14؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/7/15.

[34] مشاركة قوات عربية في إدارة قطاع غزة بعد الحرب، الجزيرة.نت، 2024/7/21؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2024/7/22.

[35] خطاب نتنياهو ومنظومات الاستكبار والتفاهة، عربي 21، 2024/7/26؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/7/27.

[36] حماس إذ تُودّع هنية، عربي 21، 2024/8/9؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/8/10.

[37] حماس والتَّصعيد القيادي، الجزيرة.نت، 2024/8/18؛ ونُشِرَ بتوسُّع على موقع الزيتونة في 2024/8/19.

[38] المفاوضات حول إنهاء الحرب على غزة: إلى أين؟!، عربي 21، 2024/8/23؛ ونُشِرَ على موقع الزيتونة في 2024/8/23.

Operation al-Aqsa Flood and the Israeli Aggression on Gaza Strip
Political and Strategic Analyses

By:
Mohsen Mohammad Saleh

هذا الكتاب

مثّلت عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قفزة نوعية في الصراع ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، وأسقطت نظريته الأمنية. وفي المقابل، كان العدوان الصهيوني الذي تلاها هو الأشرس والأكثر وحشية وتدميراً في تاريخ الكيان، كما أن المقاومة البطولية والتفاف الحاضنة الشعبية حولها، كان الأكثر تميزاً في تاريخ المقاومة. وكان للمعركة تداعيات غير مسبوقة فلسطينياً وعربياً وإسلامياً وإسرائيلياً ودولياً.

يناقش هذا الكتاب، عبر 38 مقالاً واكبت المعركة، ومن خلال كتابة تحليلية سياسية واستراتيجية، العديد من جوانب المعركة والعدوان، بما في ذلك المواقف الفلسطينية والعربية والإسرائيلية والدولية؛ ويسلط الضوء على الكثير من القضايا التي تشغل اهتمامات المتخصصين والمتابعين.

ISBN 978-614-494-049-5

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 21 961+ | تلفاكس: 643 803 21 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net